



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (1500) ل.س ● دمشق ص. ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3120598) ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### فرصة الحل

#### ومسؤولية الأطراف السورية

أهدر المتشددون من الأطراف السورية، وعبر أكثر من 12 عاماً، العديد من الفرص لحل الأزمة السورية ولتوفير العذابات والدماء والدمار على السوريين. وكنا قد قلنا منذ أيلول 2011: «إن الذهاب اليوم إلى الحوار سيكون بحصيلة قد تصل إلى خمسة آلاف شهيد، والذهاب بعد سنة سيكون بعشرات وربما بمئات آلاف الشهداء»، وللأسف كان ما قلناه، وابتات سورية اليوم مستنزفة بمئات آلاف الشهداء وبملايين اللاجئين، وبدمار هائل بكل مناحي الحياة يحتاج سنوات وسنوات لترميمه، ومع الفقر العام المدقع والبطالة والمرض والجوع وغياب الكهرباء وشلل الاقتصاد، وفوق هذا وذاك المخدرات والاقتصاد الأسود وغيرهما من المصائب.

واليوم، نقول: إن عدم الذهاب إلى الحوار والحل السياسي الآن، وبالاستفادة من الظروف الدولية والإقليمية المستجدة، لن يعني مزيداً من الخراب والخسائر فحسب، بل وسيعني تهديداً وجودياً شاملاً لبقاء الدولة السورية والشعب السوري.

ورغم القتامة الكالحة للمشهد الداخلي السوري بجوانبه المختلفة، والتي تزيد من حلكتها مواقف الأطراف المتشددة، التي تتخايل بما تظنه انتصارات لها، منفصلة بذلك انفصلاً كاملاً عن الواقع وعن آلام الناس وعذاباتها... رغم ذلك كله، فإن سورية والشعب السوري أمام فرصة حقيقية للحل، هي بالتأكيد الفرصة الأكثر أهمية منذ بدء الأزمة.

لمزيد من الوضوح، فإن ما عمق الأزمة وأطالها ليس محصوراً بالمصالح الضيقة للمتشددين من الطرفين، بل ربما أهم من ذلك هو انخراط المتشددين من كل الأطراف، وبغض النظر عما يعلنونه من شعارات، ضمن المخطط الغربي لتدمير سورية، بأشكال مباشرة، أو غير مباشرة، وقدرة ذلك المخطط على السير خطوات كبرى بحكم توازن القوى الدولي خلال السنوات الماضية، والذي كان الغرب فيه ما يزال قادراً على التخريب، وبطاقة واضحة وملموسة. اليوم، يتشكل ظرف جديد، دولياً وإقليمياً، وحتى محلياً، وأولئك الذين يتجاهلونه من الأطراف السورية، هم أحد أمرين: إما جهلة عاجزون عن رؤية الواقع وفهمه كما هو، أو مكابرون يتمسكون بالواقع القديم لتئيس الناس وقت عزائمهم، لعل وعسى يغلق باب الحل وباب التغيير ويحتفظون بـ«مكتسباتهم» القيمة والمستجدة.

الواقع الجديد يقول: إن الغرب مستمر في التراجع، والقوى الصاعدة دولياً قد وصلت إلى ترجمة وزنها الجديد على المستويات الإقليمية، ولن يتأخر الأمر حتى تترجمه على المستويات المحلية؛ التسوية السعودية الإيرانية برعاية صينية، والعلاقات المتطورة باضطراب بين السعودية وروسيا، والتقارب بين السعودية ومصر من جهة وبين تركيا من جهة ثانية، كلها أمثلة على هذه الحقيقة نفسها.

وفي الإطار السوري، فإن تقدم مسار أستانا الثلاثي نحو التسوية السورية التركية، رغم كل محاولات الإعاقة والتعطيل الواضحة والمكشوفة، وكذا تمرد دول عربية أساسية على الأمريكي عبر المسار العربي المستجد اتجاه سورية ذي المحصلة الإيجابية، رغم بعض محاولات «الأبواب الخلفية» للتخريب، وفوق هذا وذاك، ارتفاع مؤشرات التنسيق بين أستانا من جهة، وبين الدول العربية الأساسية من جهة أخرى... هذا كله يعني أن قدرة الغرب على التخريب باتت أضعف، وأنها بالتالي أمام فرصة حقيقية للحل عبر 2254، ولكن الفرصة لن تتحول إلى واقع دون أن يتلقها الوطنيون السوريون.

ولأننا أمام فرصة حقيقية، فإن مسؤولية الأطراف السورية المختلفة هي مسؤولية مضاعفة. كلمة السر في التصدي لهذه المسؤولية هي «التوافق»؛ الطريق نحو التفاهم والمصالحة الوطنية والحل هو طريق التوافق الصعب وغير المطروق سابقاً، لا ذهنياً ولا معرفياً، والذي لا مفر من تعلمه والسير عليه.

التوافق، يعني «لا غالب ولا مغلوب»، ويعني أن الآراء المتناقضة التي سيتم وضعها على طاولة الحوار-التفاوض، لن يسود أي منها كما هو إلا في حالة اقتنع الجميع به، وإلا فإنه ينبغي صياغة رأي ثالث من الرأيين المتناقضين، رأي أكثر نضجاً وعمقاً، وقادر على تحقيق الإجماع حوله عبر تقديم التنازلات من جميع الأطراف السياسية، ليس لبعضها البعض، بل لمصلحة الشعب السوري ولإنهاء كارثته...

كل فرصة لها إطارها الزمني الذي تفنى بعده، والخطر هذه المرة كما أسلفنا، أن ما يهدد سورية والسوريين ليس مزيداً من الخراب فحسب، بل وبقاء بلدهم نفسه مهدداً في حال لم يتم استثمار هذه الفرصة، وضمن الإطار الزمني الواقعي لها... ولذا فإن على الوطنيين السوريين من كل الأطراف أن يضغطوا إلى الأمام نحو الحل السياسي، وصولاً للتغيير الجذري الشامل، وإعادة سورية إلى الحياة، وابتداءً بالتطبيق الكامل للقرار 2254.



[10]

## أرقام الموازنة العامة.. تعبير عن تراجع

## دور الدولة وتعاضم نفوذ قوى أصحاب الأرباح!

### شؤون عربية ودولية

السودان واليمن  
وآليات قياس الوزن الأمريكي

17

### شؤون اقتصادية

مركز التجارة الدولية «شمال - جنوب» 2:  
الوضع الجيوسياسي يرفع الفرص

12

### ملف «سورية 2023»



«وثيقة» للتاريخ وللحاضر...

06

### شؤون عمالية

خطورة هذه الأجور  
على المجتمع

02

# خطورة هذه الأجور على المجتمع



الأجر بالنسبة للعامل ليس مجرد أجر على تعب وعمله فقط، فهذه النظرة الاقتصادية فاصرة جداً عن تعريف آخر، فالأجر يعتبر بالنسبة للعامل محور حياته واستقرارها وأمانها وعلى أساسه يتحدد مستقبله وشيخوخته أيضاً، والأجر يتحكم بعاداته وتصرفاته وأخلاقه، لأن الوضع المادي لأي إنسان هو الذي يحدد حياته وسلوكه وعلاقاته، لذا غالبية دول العالم حددت الحد الأدنى للأجر بحيث يستطيع أن يؤمن للعامل مستوىً لائقاً من المعيشة، وهذا لم يكن سوى ثمرة نضال أممي للعمال ومنظماتهم في مختلف دول العالم الرأسمالية والتي اضطرت لتأمين عن بعض الحقوق الطبيعية للعمال تحت ضغط انتشار الأفكار الاشتراكية في القرن الماضي.

## أديب خالد

فالتحرر الاقتصادي هو الجوابة للتلخص من التبعية أياً كان شكلها أوبوية أو أسرية، فمن خلال الأجر يستطيع العامل أن يبني حياته ويتخذ قراراته الخاصة ويكون أسرته الخاصة به ويمتلك مسكناً مستقلاً، وربما من الأهم في فرص العمل أنها يجب أن تؤمن الطمأنينة والاستقرار للعامل ليبدأ ويمارس حياته الطبيعية من دون خوف.

وكلماً زاد أجر العامل زاد استهلاكه من بضائع ومواد غذائية وأساسية وزادت مساحة الراحة له حيث يسمح له راتبه بالتنزه والسياحة وبالتالي تدور عجلة الإنتاج بمختلف قطاعاتها لتغطي مستويات الاستهلاك.

واجتماعياً يؤمن الأجر المحترم كرامة الإنسان في مجتمعه وفي محيطه دون أن يشعر بالنقص والخجل من غيره وبالتالي تتعزز ثقته بنفسه ويتحول إلى عنصر فاعل في المجتمع يستطيع تتبع مشكلاته والاهتمام بالشأن العام وممارسة حياته الطبيعية، عدا أنه يستطيع من خلال أجره المحترم وضمن 8 ساعات عمل يومية فقط تربية أبنائه والتفرغ لهم وتربيتهم

والمستوردين ويغرق المجتمع في أمراض خطيرة لا علاج لها من انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة انعدام الأمن الغذائي خاصة عند الأطفال وينخفض معدل الولادات ويزداد معدل الوفيات.

ويفقد المواطن الأمل والطمأنينة في بلاده ويعزف الشباب عن الزواج لارتفاع تكاليفه وعدم تحمل تكاليف الحياة وتزداد العنوسة تبعاً لذلك وينفتح الباب أمام الشباب للتهور وإفراغ طاقتهم في طرق ملتوية وتنتشر جرائم القتل والسرقة والدعارة والمتاجرة بالأشخاص والنصب والاحتيال وتصبح مؤسسات الدولة عاجزة عن القيام بمهامها ويغرق الجميع في الجحيم وتصبح محاولات الإنقاذ جميعها غير ذات جدوى، ويغيب صوت العقلاء ويكثر المنجمون والمشعوذون وتصبح الهجرة هي الحل الوحيد للنجاة من هذه المحرقة وهذا للأسف ما يحصل في بلادنا نتيجة للسياسات الليبرالية التي طبقت في البلاد منذ عام 2005 والتي مازالت مستمرة في تدمير المجتمع رغم كل ما تعرضت له البلاد من مخاطر هددت وجودها خلال اثني عشر عاماً.

تربية صحية دون أن يكون مضطراً للعمل ليلاً ونهاراً لتأمين لقمتهم دون أن يستطيع متابعة أمورهم أو حتى رؤيتهم مما يشكل هوة بينه وبين أبنائه.

كما أن حصول العامل على أجره كاملاً بشكل يؤمن احتياجاته الأساسية وغيرها يشكل حاجزاً بوجه انتشار الفساد والمحسوبيات، خاصة في المؤسسات الحكومية التي تقدم خدمات مجانية للمواطنين بشكل يحفظ وجه مؤسسات الدولة وموظفيها ويفرض احترامها على المجتمع.

ومن يجمد الأجور عند حد لا يؤمن سوى 1% من احتياجات المواطن الأساسية، يهدف من وراء هذه السياسة المقصودة تدمير المجتمع من الداخل وتفجيره من خلال ضرب أهم مقومات بناء المجتمع وهو الاقتصاد حيث تتوقف عجلة الإنتاج وتضرب العملية الإنتاجية في صميمها من خلال خفض معدلات الاستهلاك، وبالتالي تنكس البضائع ويصبح العمل الإنتاجي بمختلف أنواعه ضرباً من الجنون وتنخفض الأجور أكثر تبعاً لذلك وتنحصر الثروة بيد السماسرة والتجار

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



## كيف يحمي العمال مصالحهم بالقانون؟

إن أي قانون، أو تشريع يصدر يكون خاضعاً لمحصلة القوى الفاعلة على الأرض، وقدرة كل قوة في التعبير عن مصالحها التي يتضمنها القانون المراد إصداره، والعمل وفقه، حيث تخضع الطبقة المهيمنة اقتصادياً، وسياسياً الطبقات الأخرى لقانونها، وإن كان يتناقض، ويتعارض مع مصالح هذه الطبقات الأساسية، وينعكس ضرراً على حقوقها، فهذا الضرر الذي يحدثه القانون بمصالح الطبقات، يحرمها أيضاً من إمكانية الدفاع عنها.

منذ فترة ليست بالبعيدة يجري طرح إعادة النظر بقانون العمل رقم 17 والطارحون لهذا الأمر مختلفون فيما يجب تغييره أو تعديله من مواد كل حسب المصالح التي يدافع عنها ولكن كلا الطرفين وهم النقابات وأرباب العمل ليسا ببعيدين عن بعض مما يجب تعديله من مواد، فالمسافة قصيرة بينهما بينما جوهر الأمر فيما يجب تعديله وهو ضمان حق الطبقة العاملة في الدفاع عن حقوقها ومصالحها بما فيها حقها في الدفاع عن قانون عمل ينضمن مصالحها وليس مصالح خصمها الطبقي فقط، وهذا يترجمه قانونياً النص على حق الإضراب للعمال.

الطبقة العاملة السورية، التي قاومت القوانين الجائرة التي كان معمولاً بها سابقاً تواجه قوانين عمل جديدة تزيد في استغلالها وشقائها حيث إن العمال قد خرجوا «من تحت الدلف إلى تحت المزاب»، بإعادة إنتاج القوانين المعبرة عن مصلحة البرجوازية المستندة إلى خبرة الرأسمالية في صياغة القوانين الناظمة للعلاقة بين أرباب العمل والعمال، والتي في جوهرها ترسيخ لنهب قوة العمل، وتحقيق أقصى ربح يمكن تحقيقه بغض النظر عن النتائج المحتملة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي تنشأ من عمليات النهب والاستغلال الذي يتم تكريسه في قوانين العمل.

التجربة السابقة للحركة النقابية لعبت دوراً مهماً في تنظيم العمال في حركة نقابية واحدة موحدة جعلت منها قوة أساسية لا يمكن القفز عنها، وتجاوز مصالحها، وهذا ما لم يتم لحظه في قوانين العمل اللاحقة التي صدرت في عهد الوحدة وما بعدها، ليكتشف العمال مع مرور الوقت أنهم يخسرون حقوقهم ومكتسباتهم تبعاً، خاصة مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، وتطبيق السياسات الليبرالية، وتعليمات المؤسسات المالية الرأسمالية، ولم تستطع الحركة النقابية إلى حد بعيد مواجهة هذه السياسات ونتائجها الكارثية على الطبقة العاملة، والاقتصاد الوطني برمته.

إن التغييرات السياسية القادمة المترافقة مع موقف شعبي مقتنع بضرورة التغيير بما فيه الطبقة العاملة وحركتها النقابية، يجعل الإمكانية أكبر أمامها لأخذ زمام المبادرة من أجل انتزاع استقلاليتها التامة في اتخاذ قراراتها وصياغة برامجها المعبرة عن مصالح من تمثلهم، وفي مقدمة ذلك تغيير قوانين العمل التي أضرت بحقوق العمال، وصياغة قانون انتخابي عمالي يؤمن وصول المناضلين العماليين بعيداً عن التدخلات من أية جهة كانت.

يغيب صوت العقلاء ويكثر المنجمون والمشعوذون وتصبح الهجرة هي الحل الوحيد للنجاة من هذه المحرقة وهذا للأسف ما يحصل في بلادنا نتيجة للسياسات الليبرالية التي طبقت في البلاد

# هذا حال العمال

يعاني عمال القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم وقطاع الدولة من التآكل المستمر لأجورهم نتيجة لارتفاع الأسعار الفاحش، وعدم القدرة على الدفاع عن مصالحهم الطبقية. نتيجة لعوامل وظروف مختلفة ومتعددة، مما ساهم في إضعاف الوعي الطبقي، لدى شريحة واسعة من العمال وخاصة في القطاع غير المنظم. وعدم قدرتهم على خوض نضالاتهم المطلوبة المتعلقة بحياتهم المعيشية من أجور وغيرها وتحسين شروط وظروف عملهم.

## ■ نبيك عكام

إن ما تحتاجه الطبقة العاملة اليوم، هو العمل على تنمية الوعي بحقوق الطبقة العاملة وقواها المحركة وتنظيماتها النقابية بمختلف مستوياتها، والعمل على حشد قوى هذه الطبقة من أجل الدفاع عن مصالحها بما يحفظ حقوق العامل. فطريقة وأسلوب عمل النقابات اليوم يعيق تطوير الوعي الطبقي العمالي، ضمن صفوف المجتمع ويعيق أيضاً زيادة المنتسبين إليها. ويضعف تواجدتها في القطاعات الإنتاجية الأساسية في الاقتصاد الوطني، الذي يمكن أن يعطيها قوة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

ازدياد الفقر واستفحالته في المجتمع يعتبر إدانسة سياسية وأخلاقية للسياسات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في البلاد ولا بد من مواجهتها، إذ إن البلاد لم تشهد نهياً للثروة الوطنية بهذا القدر الكبير، منذ استقلال البلاد عن المستعمر الفرنسي، بينما هناك أكثر من 80% ممن يكابدون لظى العيش المرير، وبالأخص منهم العاملون بأجر. فقد أصبحت ظاهرة الفقر حقيقة راسخة ومستشرية. وقد لا نقول جديداً

يحتاج العاملون بأجر إلى التعبير عن أنفسهم لكي يعترف بحقوقهم وتحترم ولكي تلبى مطالبهم يحتاجون أيضاً إلى القوانين الضرورية التي تعمل من أجل صالحهم وليس العكس



يحتاج العاملون بأجر إلى التعبير عن أنفسهم لكي يعترف بحقوقهم وتحترم، ولكي تلبى مطالبهم يحتاجون أيضاً إلى القوانين الضرورية التي تعمل من أجل صالحهم وليس العكس، وبدون هذه الحقوق لن يتمكن العاملون بأجر من الإفلات من براثن الفقر، وبالتالي يحتاجون إلى قوى سياسية حقيقية تعمل ميزان القوة إضافة إلى نقابات تتمتع باستقلالية قراراتها التي تصب في مصلحة كافة العاملين بأجر.

مسؤولية كبيرة في الخلاص من الفقر. ويجب على النقابات أن تدرك مدى تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها الحكومة على المنشآت الصناعية المختلفة، والعمال ومكان العمل. أما الدولة فعليها أن تقوم بإقامة الاستثمارات الإنتاجية، وتوزيع الثروة الوطنية بشكل عادل، وتوفير السلع الضرورية، وتأمين الخدمات العامة، وتأمين بيئة عمل مواتية للصناعة الوطنية لا تطفئهم خارج البلاد.

أساسي للنمو. إن الفقر ليس من صنع الفقراء لكنه نتيجة لحالات الفشل الذريع لتلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية عديمة الجدوى التي لا تعبر عن مصالح المجتمع. لا سبيل للقضاء على الفقر إلا بتغيير هذه السياسات الاقتصادية المتبعة التي تخنق فرص العمل، وإقامة المشاريع الصناعية الإنتاجية الوطنية هي الطريق الرئيسي للقضاء على الفقر. وتقع على عاتق النقابات ممثلي العمال

بأن الفقر يولد شعوراً بعدم الأمان والمهانة، وعدم الاستقرار وضعف القدرة على التفكير أو التخطيط، والجنوح باتجاه الجريمة أو الهجرة من أجل البقاء، وهذا ما تشهده البلاد في كافة المحافظات وخاصة الشباب منهم. والفقر سبب مباشر لاعتلال الصحة، وانخفاض القدرة على العمل، وانخفاض الإنتاجية، كذلك تدني متوسط العمر، والتعليم، ونقص المهارات الفنية في الصناعة نتيجة تهجيرها، وهو أي الفقر عائق

## الطبقة العاملة



### فرنسا- الموجة 14

نظمت النقابات العمالية الفرنسية الفعالية الـ 14 من احتجاجاتها حيث تجددت تظاهرات النقابات العمالية الفرنسية، في جميع أنحاء فرنسا اعتراضاً على قانون رفع سن التقاعد، ما أدى إلى «إلغاء ثلث الرحلات الجوية في مطار أورلي بالعاصمة باريس، وتعطل حوالي 10 بالمئة من القطارات في جميع أنحاء البلاد والتي تندد بخطط الحكومة لرفع سن التقاعد إلى 64 عاماً، وكان عدد المشاركين من المدن الفرنسية التي شهدت التظاهرات يتراوح من 400 - 600 ألف متظاهر. والجدير ذكره أن الرئيس الفرنسي وقّع مقترح «إصلاح» نظام التقاعد ليصبح قانوناً في 14 نيسان الماضي، بعد أن انتهى المجلس الدستوري من مراجعته، رغم مطالب النقابات العمالية بالتخلي عن الإجراء الذي أثار شعوراً من الاحتجاجات.



### إيطاليا- عمال المطارات

بدأ إضراب عمال وموظفين المطارات الإيطالية الذي دعت إليه نقابات عمالية 4 حزيران للمطالبة بحقوق العمال، والذي أدى إلى إلغاء 113 رحلة جوية. ونقلت وسائل إعلام أنه شارك في الإضراب موظفون من قطاع النقل الجوي التابع لاتحاد العمال الإيطالي «CGIL»، واتحاد العمال الإيطالي «UIL»، والاتحاد الإيطالي لنقابات العمال «CISL» والنقابة العامة للعمال «UGL». وأوضحت أن سبب الإضراب هو أن الوضع أصبح غير مقبول ومن الضروري تجديد عقود العمل في أسرع وقت ممكن، كما أن هناك مطالب بإعادة القوة الشرائية والراتب والكرامة لآلاف العمال في المطارات الإيطالية الذين يواجهون عملهم كل يوم بمهنية وجدية، في ظروف غير ملائمة على الإطلاق.



### بريطانيا- عمال الأدوية

قالت نقابة عمالية بريطانية يوم 8 حزيران، إن المئات من عمال شركة «جي إس كيه» بصدد تصعيد إضراب مفتوح هذا الشهر بسبب نزاع على الأجور. وأوضح اتحاد «يوناييت» العمالي أن الموجة الأولى من الإضراب هذا الشهر ستضم جميع مواقع الشركة الستة. وبدأ موظفو صناعة الأدوية البريطانية الإضراب خلال شهر أيار، بعد أن رفضوا عرض الشركة الذي رأوا أنه يقل بشكل كبير عن معدل التضخم، حيث عرضت الشركة زيادة قدرها 6% ومبلغاً مقطوعاً لمرّة واحدة يبلغ 1300 إسترليني (1619,41 دولاراً). والجدير ذكره أن النقابات العمالية التي تمثل الممرضات والمعلمين وموظفي النقل وموظفي الخدمة المدنية دعت إلى الإضرابات للمطالبة بالزيادات.



### الولايات المتحدة الأمريكية- عمال الموانئ

تعطلت حركة موانئ الساحل الغربي في الولايات المتحدة الأمريكية بالكامل يوم 6 حزيران الجاري، بعد أن دخل عمال الموانئ في إضراب مفتوح إثر فشل المفاوضات التي تجريها نقاباتهم مع إدارة المرفأ، حيث يحتج العاملون في المرفأ على سير عمل المفاوضات الجارية حول العقود والأجور مع إدارة الميناء. وأوضح المتحدث باسم ميناء أوكلاند أنه تم إغلاق ميناء أوكلاند بالإضافة إلى ميناء آخر، وأضاف أن أكبر المحطات البحرية للميناء تم إغلاقها، نتيجة للإضراب. وقالت مصادر إعلامية إنه من المتوقع أن تمتد عمليات إغلاق الموانئ عبر الساحل الغربي بالكامل نتيجة للإضرابات المتكررة لعمال الموانئ.

# المفاوضة الجماعية وحقوق الإنسان في العمل



تعتبر اتفاقية العمل الدولية رقم 154 بشأن المفاوضة الجماعية أحدث وأهم الاتفاقيات الدولية التي عالجت هذا الموضوع بشكل متخصص، إضافة إلى ما ورد في الاتفاقية رقم «98» بشأن مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية التي تعتبر إحدى الاتفاقيات الأساسية الثمانية التي تمثل حقوق الإنسان في العمل.

مجموعة أصحاب العمل، أو منظمة أو أكثر من منظمات أصحاب العمل، ويتوقف ذلك على اختيار أصحاب العمل لأسلوب تمثيلهم. لقد تنوعت الأحكام التي حددت القطاعات التي تشملها قواعد المفاوضة الجماعية في الاتفاقيات الدولية، ففي حين استندت الاتفاقية رقم «98» موظفي الخدمة العامة العاملين في الدولة من أحكامها، نصت الاتفاقية «151» بشأن علاقات العمل في الخدمة العامة، على أن تتخذ الإجراءات المتناسبة مع الظروف الوطنية لتشجيع وتعزيز استخدام آلية التفاوض بشأن شروط وظروف الاستخدام بين السلطة العامة ومنظمات المستخدمين العموميين أو إيجاد أي أساليب أخرى تضمن لممثلي المستخدمين العموميين المشاركة في تحديد شروط وظروف استخدامهم.

وقد فرضت الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمفاوضة الجماعية على الدول اتخاذ إجراءات تتلاءم مع الظروف الوطنية بقصد تشجيع وتنمية وتطبيق آليات

وحسب مفهوم الاتفاقية «154» فإن المفاوضة الجماعية تهدف أولاً إلى تحديد شروط العمل وأحكام الاستخدام، وثانياً تنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال، وثالثاً تنظيم العلاقات بين أصحاب العمل أو منظماتهم ومنظمة أو منظمات العمال. وبموجب هذه الاتفاقية يتم التفاوض عن كل طرف من طرفي العمل «العمال وأصحاب العمل» كما يلي: عن العمال نقابة عمالية أو أكثر، غير أن الاتفاقية رقم «135» بشأن ممثلي العمال سمحت بأن يمثل العمال في المفاوضات ممثلون منتخبون من عمال المؤسسة بحرية وفقاً لقواعد خاصة تنص عليها القوانين الوطنية أو الاتفاقيات الجماعية، وبشرط ألا تتضمن مهماتهم أية نشاطات تدخل في اختصاص النقابات العمالية، وعلى أن تتخذ التدابير التي تضمن عدم استخدام وجود هؤلاء الممثلين لإضعاف موقف وأهمية النقابات العمالية التي تمثل القطاع.

أما عن أصحاب العمل فصاحب العمل أو

بين منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، ثالثاً، عدم إعاقة المفاوضة الجماعية لأسباب تتعلق بقواعد الإجراءات الخاصة بها، رابعاً، تشكيل هيئات ووضع إجراءات لتسوية نزاعات العمل بما يساعد على تعزيز المفاوضة الجماعية.

■ عن منظمة العمل الدولية

وإجراءات واسعة المدى للتفاوض الاختياري تتناسب مع الظروف الوطنية «الاتفاقيات 98، 151، 154» ووضعت الاتفاقية «154» عدداً من الأهداف التي تسعى الأطراف المعنية إلى بلوغها من خلال تشجيع المفاوضات الجماعية وهي أولاً، تيسير إمكانية المفاوضة الجماعية لجميع العمال وأصحاب العمل، ثانياً، تشجيع وضع قواعد إجرائية بالاتفاق

## مساهمة في نقاش قانون العمل 17



خلال عدم ورود أية مادة في قانون العمل، تنص على حق العمال في الإضراب دفاعاً عن حقوقهم، بما فيها زيادة أجورهم، مع العلم أن الدستور السوري الجديد، قد شرع للعمال حق الإضراب والتظاهر السلميين، والدستور بهذا التشريع يوازن في حق الدفاع عن المصالح طالما هي بإطار القانون الذي ينظم حق الإضراب والتظاهر.

نص قانون العمل في المادة/69 على ضرورة تفعيل عمل لجان تحديد الحد الأدنى للأجور المهنية، وتعقد اللجان اجتماعاتها في الأول من أيار من كل عام، أو بصورة استثنائية بناء على طلب من أغلبية الأعضاء، والأمور الاستثنائية كما حددها القانون هي الأزمات الاقتصادية، ومنها هبوط النقد، وسعر الصرف، والقدرة الشرائية، والمستوى العام للأسعار، والسؤال المهم، أليست هذه القضايا تستلزم دعوة اللجنة للانعقاد من أجل النظر في أجور العمال التي تأكلت، وسببت فقراً وجوعاً حقيقين للعمال؟

إن نص المادة السابقة فيه إشكال وتحيز لربطه انعقاد جلسة اللجنة بطلب أغلبية الأعضاء، وأغلبية الأعضاء ليس لهم مصلحة في الدعوة، باعتبارهم يمثلون أرباب العمل، وهم من خفضوا أجور العمال وسرحوا الآلاف منهم، حيث يتطلب الأمر من الحركة النقابية العمل بشتى الوسائل والطرق لزيادة أجور العمال، زيادة حقيقية تغطي تكاليف المعيشة التي هي بخط صاعد على عكس ما تدعي الحكومة بتصريحاتها.

قانون العمل رقم 17 لعام 2010 أكثر القوانين المثيرة للنقاش والجدل منذ أن كان مشروعاً، حتى بعد إصداره ليأخذ شكله النهائي في التطبيق، حيث أظهرت نتائج العمل به كم هو قانون معاد لمصلحة وحقوق العمال في القطاع الخاص، وهذا ليس رأينا فقط، بل رأي الكثيرين، ومنهم قانونيون يشغلون مواقع في السلطة التنفيذية، فقد قالوا كلمتهم باعتباره قانوناً فيه مخالفة دستورية وانحياز واضح لمن سعى بإصداره تجاه تأمين سيطرة أرباب العمل المطلقة من حيث التشغيل والتسريح مستفيدين من قضيتين أساسيتين:

### ■ محرر الشؤون العمالية

أولاً، تبني الحكومة لاقتصاد السوق، وهذا يتطلب تأمين كل ما يلزم من أجل سيادة قوانين السوق بما فيها قوة العمل من خلال مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين»، الذي يعني إخضاع قيمة قوة العمل لقانون العرض والطلب في تحديد أجور العمال، حيث تسود البطالة في المجتمع، وبالتالي المنافسة في بيع قوة العمل بغض النظر عن مستوى المعيشة المفترض أن يكون الحد الأدنى للأجور متناسباً مع وسطي تكاليف المعيشة، مما حرم ملايين العمال في القطاع الخاص الذي توسع أفقياً خلال العقدين السابقين، من حقهم المشروع في الحصول على أجور عادلة تؤمن مستوى كريماً لمعيشتهم. ثانياً، تقييد الحركة النقابية قانونياً من

# محصول القمح.. أرقام وبيانات وآليات عمل تصب بمصلحة أصحاب الأرباح!



خلال جولة لرئيس الحكومة على مراكز الحبوب في سلب والسقيلية ومردة خلال الأسبوع الماضي أعرب عن «أمله بأن يبلغ إجمالي كميات الأقمح المستلمة هذا الموسم في جميع المحافظات مليون طن، مشيراً إلى السعي إلى توريد الأقمح من جميع المناطق، لأن القمح غذاء لكل السوريين».

## ■ عاصي اسماعيل

مروي والباقي بعل، وبلغت الكميات المسوقة 12775 طن للمؤسسة السورية للحبوب».

«الأرقام أعلاه تعني أن المستلم من كميات قمح مقابل المساحات المحصودة يقدر بـ 2,3 طن/هكتار، أي 230 كغ/دونم».

وبحسب صفحة الإعلام الزراعي بتاريخ 2023/6/7 «بلغت المساحة المحصودة من محصول القمح في محافظة حلب حتى الآن 47500 هكتار منها 20500 هكتار في المناطق الآمنة، بينما بلغت الكميات المسوقة للمؤسسة السورية للحبوب 20841 طناً».

«الأرقام أعلاه تعني أن المستلم من كميات قمح مقابل المساحات المحصودة من المناطق الآمنة يقدر بـ 1 طن/هكتار، أي 100 كغ/دونم».

وبحسب صفحة الإعلام الزراعي بتاريخ 2023/6/6 «بين مدير زراعة طرطوس المهندس علي يونس أنه تم حصاد 4295 هكتاراً من محصول القمح في المحافظة حتى الآن، من إجمالي المساحة المزروعة البالغة 16741 هكتاراً، لافتاً إلى أن الكميات المسوقة بلغت 3740 طناً لتاريخ يوم أمس».

«الأرقام أعلاه تعني أن المستلم من كميات قمح مقابل المساحات المحصودة من المناطق الآمنة يقدر بـ 0,8 طن/هكتار، أي 80 كغ/دونم». جملة الأرقام السابقة توضح أن معدل المسلم لمؤسسة الحبوب بالحسابات الإنتاجية بأحسن أحوالها تبلغ 2 طن/هكتار، أي 200 كغ/دونم «مروي وبعل».

## حسابات الربح والخسارة للفلاح!

كم الإنتاج المسلم أعلاه يؤكد ما سبق أن تحدثنا به حول الخسارة المحققة للفلاحين مقابل السعر المحدد رسمياً للقمح بالموسم الحالي. فتكلفة زراعة الدونم بحسب الفلاحين تصل إلى مليون ليرة، بينما سيحصلون على مبلغ 560 ألف ليرة بأحسن الأحوال مقابل كل دونم، بواقع إنتاج مسلم 200 كغ/دونم، وبسعر 2800 ليرة/كغ.

على ذلك يبدو أن الفارق النسبي بين المساحات المزروعة وكم الإنتاج المسلم لمؤسسة الحبوب من المحصول قد شق طريقه إلى تبرير عدم استلام كامل الإنتاج من قبل مؤسسة الحبوب رسمياً، وهو ربما اعتراف بعدم عدالة التسعير، مع تسهيل مبطن لتهريب جزء من المحصول وغض الطرف عن ذلك، وهو ما يمكن أن يعوض الفلاح عن جزء من خسارته، مع غايات وأهداف أخرى لها علاقة بمصالح كبار أصحاب الأرباح والفاستين!

## التفاوت الحكومي أسقط من حساباته أكثر من نصف المساحة المزروعة!

سبق أن ورد على صفحة الحكومة بتاريخ 2023/1/3 ما يلي: «بلغت المساحة المزروعة محصول القمح حتى الآن 978787 هكتاراً منها 431890 هكتاراً مرويّاً و546897 هكتاراً بعلاً، وذلك من إجمالي المساحة المخططة البالغة 1,6 مليون هكتار».

على ذلك فإن معدل الكميات المتوقعة للاستلام من الإنتاج الإجمالي بحسب المساحة المخططة أعلاه، وبواقع 2 طن/هكتار، من المفروض أن يتجاوز 3 ملايين طن، خاصة بعد تأكيد وزير الزراعة أعلاه بأن المساحات المخططة قد تمت زراعتها كاملة!

وعن التفاؤل الوارد على لسان رئيس الحكومة أعلاه حول إجمالي كميات الأقمح المستلمة هذا الموسم في جميع المحافظات التي تستصل إلى مليون طن، فإن ذلك يعني أن المساحات المزروعة بالقمح بين المروي والبعل التي تقابل ذلك الكم التفاؤلي المسلم لمؤسسة الحبوب تعادل 500 ألف هكتار فقط بحسب رئيس الحكومة المتفائل!

وربما بذلك يعترف رئيس الحكومة بنفسه بعدم عدالة السعر الرسمي للقمح، فأسقط سلفاً من حسابات الحكومة إنتاج أكثر من نصف المساحة المزروعة بكل بساطة وسهولة! والسؤال هنا أين سينهب إنتاج بقية المساحة المخططة والمزروعة بحسب التأكيدات الحكومية أعلاه؟

## عند أصحاب الأرباح قول الفصل!

الحديث التفاؤلي عن لسان وزير الزراعة

حول الكميات التي سيتم استيرادها في هذا العام، والتي ستعادل 50% مما كانت تستورده سورية في الأعوام السابقة، واعتبار ذلك إنجازاً جيداً، وبالمقارنة مع المساحات التي أسقطها رئيس الحكومة من حساباته، والتي تتجاوز نصف المساحة المزروعة، تعني أنه كان من المفترض أن تكتفي سورية من إنتاجها من القمح هذا العام، ما يعني عدم حاجتها لاستيراد أية كميات منه!

لكن ذلك لا شك لا يناسب مصالح أصحاب الأرباح والفاستين المستفيدين من عمليات استيراد الاحتياجات السنوية من القمح، ولو كان ذلك على حساب الفلاح والأمن الغذائي والمصلحة الوطنية!

فكل ما سبق أعلاه، والمؤيد بالأرقام والبيانات الرسمية، حول السعر الرسمي وخسارة الفلاحين، والمساحات المزروعة ومعدلات تسليم الإنتاج منها، وغض الطرف عن تهريب جزء من الإنتاج، وإسقاط مساحات كبيرة من الحسابات الحكومية، يعيد التأكيد على أن مصالح كبار أصحاب الأرباح هي الأهم، وقول الفصل لديهم!

وربما في ذلك إجابة عن السؤال أعلاه حول إنتاج بقية المساحة المزروعة!

فكبار الحبتان أنفسهم هم المسيطرون على السوق والمتحكمون بسلعه وبيئته وخدماته «سعرًا وكمًا ونوعًا- توزيعًا وتسويقًا- بيعًا وشراءً- استيرادًا وتصديرًا»، والأكثر من ذلك أن كل السياسات الحكومية تعمل من أجل تكريس مصالحهم والحفاظ عليها!

على ذلك فمن المفروض أنه أن هؤلاء من سيضع يده على الإنتاج غير المسلم لمؤسسة الحبوب من محصول القمح لهذا العام، وهم بالتالي من سيقومون بتوريده تحت عنوان «استيراد الحاجات» لصالح مؤسسة الحبوب لاحقاً!

ولم لا.. فبوابة الاحتياج للاستيراد تم فتحها منذ الآن رسمياً بحسب حديث وزير الزراعة أعلاه!

بمطلق الأحوال فإن موسم الحصاد وتسليم المحصول مستمر ولم ينته بعد، وسيكون لنا وقفة لاحقة عند اكتمال ذلك!

# «وثيقة» للتاريخ وللحاضر... إضاءات في موقف



تطرقت الافتتاحية الماضية لقاسيون، بعنوان «أن أوان الحوار السوري - السوري» إلى أهمية وضرورة الوصول إلى حل للأزمة السورية عبر الحوار، الأمر الذي يتطلب بالدرجة الأولى استعداد الأطراف السورية للانخراط فيه كأساس للتفاوض المباشر، فيما يصب في التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254.

## مركز دراسات قاسيون

إضافة إلى ذلك، فإن الحوار يعني الاستعداد للعمل من خلال مقاربة قائمة على التوافق، والذي «يعني بالجواهر أن الآراء المتناقضة لن يمر أي منها، بل ينبغي الوصول إلى رأي ثالث أعلى وأنضج، ليس عبر تقديم التنازلات المتبادلة فحسب، بل أيضاً عبر العمل الإبداعي لإيجاد الحلول». بكلام آخر، التفاوض من خلال الحوار وعلى أساس التوافق هو السبيل الوحيد للوصول إلى حل تعلق فيه مصلحة سورية والسوريين فوق المصالح الضيقة، والتي أوصلت البلاد إلى الوضع الكارثي الذي تعيشه اليوم، وتعيشه الأغلبية العظمى من الشعب السوري.

اليوم، الظرف الدولي والإقليمي، والتطورات على هذين المستويين، يجعلان من الأهمية بمكان التهيئة لاستثمار انعكاسات هذه التطورات على الملف السوري، وتحديداً من الأطراف السورية، وبالتحديد الوطنيين ضمن هذه الأطراف، الذين يريدون الوصول إلى حل سياسي للخروج من الأزمة. وقد بدأت تتردد على الأقل كلامياً مفردة «الحوار» بشكل أكبر اليوم ضمن بعض الأوساط، بعضها لطالما تجاهلتها أو حتى رفضتها، سواء كان ذلك بشكل صريح وواضح، أو من خلال الممارسات التي ضمنياً كانت بالصد من مفهوم «الحوار»، وبالتالي ضد الحل السياسي.

فيما يلي، يضع مركز دراسات قاسيون بين يدي السوريين، ما يمكن أن نصفه بأنه «وثيقة تاريخية» مربوطة بمراجعتها التي يمكن التحقق منها عبر الروابط ضمن المادة، وعبر النسخ الورقية لجريدة قاسيون طوال أكثر من 20 عاماً مضت.

هذه «الوثيقة»، توضح موقف الإرادة الشعبية منذ اللحظة الأولى بما يخص الحوار، وليس لفظاً فحسب «مع أن هذا نفسه كان يعتبر جرماً في مرحلة من مراحل الأزمة، أي المطالبة بالحوار» ولكن عملاً أيضاً، وعبر مختلف المواقف... ونعتقد أن التذكير بهذه «الوثيقة» ضروري للحاضر والمستقبل، سواء لتعميق معنى الحوار، ومعنى التوافق، اللذين سيشكلان أداة أساسية في العمل ضمن سورية الجديدة، أو لتبيان من صدق مع الناس ومن لم يصدق، لأن هذا كله سيساهم في تحديد خيارات السوريين في المراحل المقبلة...

## الحوار مبدأ أساسي في عمل الإرادة الشعبية

قلنا منذ بداية الأزمة في سورية: «إن الذهاب اليوم إلى الحوار سيكون بحصيلة قد تصل إلى خمسة آلاف شهيد، والذهاب بعد سنة سيكون بعشرات وربما بمئات آلاف الشهداء»، **«هناك من لا يريد الحوار!..» 28 أيلول**

2011»، و «إن البديل الوحيد عن الحوار هو استمرار حالة الاستعصاء الحالية، وصولاً إلى السيناريوهات الخطيرة كالحرب الأهلية والتقسيم»، **«هل هناك إمكانية للحوار الآن؟» 27 آذار 2012».**

وخلال مشاركة الإرادة الشعبية «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حينه» في مؤتمر الحوار الوطني في مجمع صحارى في تموز 2011، وكان العنف قد بدأ بالتصاعد في حينه، وكان كثر ينادون بخيار السلاح على الضفتين، في حينه جاء في **كلام عضو هيئة رئاسة الحزب وأمينه د. قدرى جميل** ما يلي: «يكتسب الحوار أهمية كبرى في الوصول إلى القواسم المشتركة للحلول المنشودة، فهو شكل من أشكال الصراع، وهو صراع آراء سلمي وحضاري، لذلك مع تفهمي للزملاء الذين قاطعوا الجلسة التشاورية إلا أنني أضع سؤالاً: إذا كنا

لا نريد الصراع السلمي الحضاري، فماذا نريد؟». في إشارة للصراع غير السلمي، أي للصراع بالسلاح... من المهم أيضاً، التذكير بأن مركزية مفهوم «الحوار الوطني» في ممارسة الإرادة الشعبية «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين سابقاً» لم تكن وليدة الأزمة الحالية، وإنما هي مفهوم متجذر في أدبيات ومبادئ الحزب، والذي دعا في كافة الأزمات التي واجهتها البلاد إلى اتباع الحوار للوصول إلى رؤى مشتركة بين القوى المختلفة. فعلى سبيل المثال: في 2003، وعقب الاجتياح الأمريكي للعراق، وفي ظل النقاش آنذاك «حول ضرورة تصليب الوحدة الوطنية، في الظروف الخطيرة والدقيقة» التي كانت تمر بها المنطقة، قلنا: إنه من المهم العمل «نحو الأمام باتجاه الوحدة الوطنية الواسعة... ونقل القوى الوطنية من حال اقتتال... إلى مرحلة تعاون» والذي



يعني بالجواهر أنّ  
الآراء المتناقضة  
لن يمر أي  
منها بل ينبغي  
الوصول إلى  
رأي ثالث أعلى  
وانضج ليس عبر  
تقديم التنازلات  
المتبادلة فحسب  
بل وايضاً عبر  
العمل الإبداعي  
لإيجاد الحلول



# وفهم الإرادة الشعبية للحوار والحل السياسي



الأحوال وضمن الظروف العسيرة التي تمر بها سورية، وما تستدعيه من مسؤوليات وطنية عليا، لا ينبغي النظر إلى إطلاقه أو الانضمام إليه من حيث المبدأ كمنتهى أو تنازل، رغم أنه في سياقه عملية صراعية وتفاعلية، سلمية وحضارية، يتضمن تنازلات بغية الوصول إلى توافقات تكون ملزمة لأصحابها بمقدار توافقتهم عليها وليس على الحوار بحد ذاته. فالحوار الواعي والمسؤول بين رأيين مثلاً يفترض به صياغة رأي ثالث هو أكثر تقدماً وقوة من أي منهما منفرداً». «هدف الحوار وطن للجميع، 5 تموز 2011». وأن الحوار «هو الحل الوحيد الممكن للصراع الجاري حول أفاق المستقبل، هذا الصراع السلمي الحضاري الذي يؤمن المخرج الآمن من الأزمة العميقة التي تعيشها البلاد». «الحوار... الخطوة الأولى!»، 13 تموز 2011».

ويمكن في تعريف الحوار في السياق السوري إضافة فكرة، أنه «لا يعني الذهاب إلى الحوار التخلي عن التغيير المطلوب، ولكنه يعني نقل المعركة إلى شكلها الأرقى، إلى معركة الأفكار. ويعني من جهة أخرى نقل المعركة إلى ميدانها الحقيقي، إلى جوهرها الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي، وفتح النقاش العلني الواسع أمام الشعب السوري ليقرر ما يريد». «افتتاحية قاسيون 571: معركة الحوار، 25 أيلول 2012».

«إن للحوار مبادئ وطنية عليا يجمع عليها الشعب السوري وهي في مصلحته بغض النظر عن التقسيمات الوهمية المفروضة عليه، وهذه المبادئ تتلخص في رفض أي تدخل بالقضايا

الفعاليات الوطنية». «الحوار الوطني.. ضرورته، اتجاهه، وشكله...، 20 أيار 2011».

كما كان من المهم التذكير بماهية الحوار وتعريفه، حيث كانت سياسات الأطراف المتشددة منذ البداية هي عدم الانخراط في الحوار، ولكن العمل على إحراز المكتسبات من خلال الممارسات والأدوات المتاحة لها، ومن ثم الذهاب إلى الحوار من موقع المنتصر، ما يصب في عقلية إلغاء الآخر، وهذا ما قامت به هذه الأطراف خلال سنوات الأزمة، حيث أضاعت الكثير من الفرص، ما أوصل البلد والشعب إلى ما هو عليه اليوم. وتجلت ذلك من خلال تبني شعارات «الحسم» و«الإسقاط»، وكلاهما قائم على فكرة إلغاء وإسقاط الآخر، ولكن كما قلنا منذ البداية: «لا يمكن لأحد الحديث عن حوار وطلب إسقاط المحاور في الوقت عينه». «الطريق إلى الحوار الوطني...»، 27 أيار 2011».

وطالما أكد الإرادة الشعبية على أن الحل في سورية لن يكون مسبق الصنع، وسينتج حصراً عن طاولة الحوار السوري- السوري؛ «الحل ليس مسبق الصنع، الحل مؤجل لطاولة الحوار. لا أحد يستطيع أن يفرض رؤيته على الأطراف الأخرى على طاولة الحوار، كل الرؤى ستطرح للحوار للوصول إلى توافقات مشتركة حول الحل الشامل للأزمة» «لقاء في شام أف أم مع د. قري جميل، 2013/3/21».

الحوار يتطلب الثقة والتوافق وعدم وضع شروط مسبقة أصر «الإرادة» على أن «الحوار وسيلة وليس غاية بحد ذاتها، وهو في كل

كان من المهم تسليط الضوء على أن «الحقيقة التي لم تعد قابلة للنقاش... هي أن البلاد أمام منعطف تاريخي يحدد المصير اللاحق لكل عناصر البنية الوطنية السورية... ولأن الوضع على هذه الصورة، فإن المهمة الأولى هي ابتداء الحل الواقعية لمعالجة الوضع الراهن، وكل ما عدا ذلك... هو نفخ في الجمر، وسيأخذ البلاد حتماً إلى أوضاع أكثر مأساوية ودموية لاحقاً». ومن هذا المنطلق فإنه «لا يستطيع أحد اليوم بمفرده أن يتصدى لاستحقاقات الوضع الراهن، سواء كان النظام بكل ما يمتلك من أدوات، أو أية قوة أخرى، لذا فإن الدعوة إلى حوار وطني شامل هي خطوة لا بد منها لوضع الجميع أمام مسؤولياته، وحتى يكون هذا الحوار فاعلاً ومنتجاً ومعبراً عن المصالح العميقة والحقيقية للشعب، يجب أن يكون واضح الاتجاه وعلنياً، ووفق آليات متطورة، وتساهم فيه مختلف

يعني «إن أوسع حوار وطني بين كل القوى المعنية هو الطريق لإيجاد تلك الصيغ والأدوات الضرورية لحل هذه المهمة. وهذا الحوار الوطني... كغيبل بإيجاد الحلول الممكنة لكل القضايا المطروحة». «الحوار الوطني شرط ضروري للوحدة الوطنية الواسعة، 13 حزيران 2003».

تعريف الحوار... في السياق السوري منذ بداية الأزمة السورية في 2011، كان مفهوم الحوار الوطني طرحاً أساسياً من طروحات «الإرادة الشعبية» كأداة للوصول إلى توافقات وتفاهات مشتركة للوصول إلى حل لإخراج سورية والسوريين من الأزمة، وبالأخص في ظل عمل الأطراف منذ البداية بعقلية إلغاء الآخر، الأمر الذي كان واضحاً بالنسبة لنا أنه لن يؤدي إلى طريق مسدود فحسب، بل سيأخذ البلاد إلى وضع أكثر كارثية. ولذلك

وطالما أكد الإرادة الشعبية على أن الحل في سورية لن يكون مسبق الصنع وسينتج حصراً عن طاولة الحوار السوري- السوري





«الحسم» و«الإسقاط» تراجعت بشكل ملحوظ، وبدأ البعض من هذا الطرف وذاك بالاعتراف بأهمية وضرورة الحوار، إلا أن المشكلة ما زالت قائمة ومتمثلة في عدم وجود وضوح أو أفق للتنفيذ، أي نقل هذا الكلام من مجرد كلام إلى خطوات حقيقية باتجاه العمل على إزالة كافة العوائق التي تحول دون البدء بالحوار بهدف الوصول إلى حل سياسي لإخراج سورية والسوريين من الأزمة التي يعيشونها وتزداد عمقاً يوماً بعد يوم. وهذا ما يضع على عاتق الوطنيين من السوريين في كافة الأطراف العبء الأكبر في العمل سوية لتغيير المعادلة الصفرية، والاستعصاء الكارثي الذي يحاول فرضه المتشددون...

واليوم، ومع الظروف الدولية والإقليمية المستجدة، وخاصة عبر ارتفاع مستوى التنسيق بين الدول العربية الأساسية، وخاصة السعودية ومصر من جهة، وبين مسار أستانا من جهة أخرى، والصين أيضاً... مع هذه الظروف، بات الذهاب نحو الحوار السوري-السوري المتوافق على كيفية تنفيذ الحل السياسي عبر القرار 2254، بات أكثر واقعية وأكثر قابلية للحياة من أي وقت مضى... وأول ما ينبغي التذكير به هو الأخطاء السابقة بما يخص الحوار، كي لا يتم تكرارها، وكي لا يتم هدر مزيد من الوقت والدم السوري الذي أهدر منه ما يكفي لبناء أوطان بحالها، ولتدمير أوطان أيضاً...



الطريق الوحيد لإيقاف نزيف دماء المواطنين السوريين جميعاً، بوصفهم أبناء الشعب السوري الواحد، بغض النظر عن تصنيفاتهم الثانوية بين مواليين ومعارضين، عسكريين ومدنيين، مسلحين وسلميين. هذا هو الطريق الوحيد لاستعادة الوحدة الوطنية». «هل يجب الحوار مع المسلحين؟» 8 شباط 2013».

بهذا المعنى، فإن العمل من خلال الحوار للوصول إلى توافق يصب تماماً في الحل السياسي، بعيداً عن الخيارات القائمة على العنف؛ بكلام آخر، «إن قبول الحل السياسي، يعني التراجع عن الخيار العسكري، والتراجع عن الخيار العسكري يعني قبول التوافق، والتوافق يعني تقديم تنازلات متبادلة، والتنازلات المتبادلة تتطلب إطاراً متفقاً عليه، والإطار الدولي القانوني للتوافق، هو القرار 2254، وعليه فإن قبول الحل السياسي يعني تنفيذ هذا القرار، كما هو، ودون اجتهادات وتاويلات». «جنيف وجدول الأولويات»، 24 شباط 2017».

#### ماذا بعد؟

اليوم، وبعد أكثر من اثني عشر عاماً من الأزمة السورية والتي تتعمق يوماً بعد يوم، ما زال المتشددون في الأطراف السورية يبذلون جهوداً حثيثة للعمل بالصد من الجلوس إلى طاولة الحوار، وبالمناسبة بالصد من الحل السياسي. وعلى الرغم من أن شعارات

الإجابة: «لا بديل عن الحوار... مع النظر إليه على أنه شكل من أشكال الصراع، ولكنه صراع حضاري تستخدم فيه لغة العقل بدل لغة السلاح والقمع، وإنه إحدى أدوات التغيير السلمي ذات الأفق الوطني بعيداً عن أي شكل من أشكال تقاسم الحصص بين المعارضة والنظام». «هل هناك إمكانية للحوار الآن؟» 27 آذار 2012».

عندما بدأ يلوح في الأفق حل سياسي لازمة، وازدادت الدعوات للبدء بعملية حوار وطني شامل، لجأت «قوى التشدد في جولتها الجديدة ضد الحوار إلى تصويره كنوع من الاستسلام للأخر، وهذا غير صحيح إذا كان الأمر متعلقاً بجموع الجمهوريين، الموالي والمعارض، وبممثلهم الحقيقيين. ولكنه صحيح إذا كان الأمر متعلقاً بالقوى المتطرفة، فالحوار يعني استسلام السلاح لإرادة الغالبية الساحقة من الشعب السوري في الاحتكام لصراع طاولة الحوار، الصراع الحضاري الذي يكسب فيه الجميع... إن معركة الذهاب إلى الحوار لا تقل أهمية عن معركة الحوار بعينه، فبالنسبة لقوى التطرف يشكل الذهاب إلى الحوار انتحاراً سياسياً جماعياً». «الحوار كسياسة»، 25 أيلول 2012».

في ندوة تلفزيونية بتاريخ 5 شباط 2013، وبينما كان المتشددون ما يزالون يجادلون بأن فكرة الحوار نفسها غير مقبولة، كان رأي الإرادة الشعبية هو: «نحن نذهب إلى الحوار ضمن مرحلة محددة، مرحلة امتدت لأكثر من عشرين شهراً ساد فيها العنف، وبالتالي، نحن نذهب إلى الحوار كنقيض للعنف، بعدما بدأت غالبية الشعب السوري بالاعتقاد بأنه لا حل في خيار استخدام العنف في سورية، هذا أولاً. ثانياً، نحن نذهب إلى الحوار لأنه بعد الخروج الآمن من الأزمة سيكون لدينا استحقاق جديد يتعلق بسورية المستقبل» «من لقاء تلفزيوني لعضو رئاسة الحزب وأمينه علاء عرفات بتاريخ 2013/2/5».

وكانت إحدى النزاعات المشتركة بين المتشددتين من الطرفين في رفض الحوار هي قولهم: إنه لا حوار مع القتل ومع من تلوث أيديهم بالدماء، وقال «الإرادة الشعبية» آنذاك: «وكان الحوارات الداخلية التي تحل أزمات الاقتتال الداخلي تجري بين أولئك الذين لم يحملوا السلاح والنزمو بيوتهم ليبتعدوا عن دوامات العنف»، وكان ذلك من منطلق الاستجابة لواقع وطبيعة الأزمة السورية، وحيث إنها أزمات مركبة، اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية، «لا يمكن الخروج منها بحلول بسيطة، فهي تحتاج إلى حلول مركبة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، والتقليل من شأن أحد هذه الجوانب هو فقدان لإمكانية الحل، وأصبح واضحاً رغم كل ما يقال من سياسة، أن العمل السياسي هو الجانب الذي يحاول المتشددون من جميع الأطراف تحييده وإبعاده، ولذلك فإن مسؤولية تفعيل العمل السياسي وإطلاق الحوار اليوم هي مهمة وطنية بامتياز». «الإفتتاحية: الحوار بمن حضر»، 13 تشرين الثاني 2012».

في هذا السياق، «إذا كان طرف أو جهة أو شخص ما واثقاً ببراءته من الدم السوري فالأخرى به ألا يخشى الحضور إلى طاولة الحوار، وإن كان سورياً وحمل السلاح تحت ظروف معينة، وتسبب بشكل مباشر أو غير مباشر بإراقة الدم السوري، أثناء محاولته تحقيق أهداف سياسية معينة يعتبرها مشروعاً، فإن الحوار هو الأسلوب السلمي الوحيد المتبقي للعمل من أجل تحقيق الأهداف السياسية دون إراقة للدماء، وبالتالي، فإن الإصرار على مقولة «لا حوار مع من تطلق بالدماء»، لا يدل على حرص على «نظافة» الحوار، بقدر ما يدل على رفض ضمني مبدئي لفكرة الحوار، مدفوع إما بجهل سياسي ما زال يتوهم إمكانية كسر عظم الخصوم والانتصار المطلق عليهم بقوة السلاح، أو عن نية واعية مسبقة من أجل إعاقة وتأخير الحوار ورفع كلفته للحد الأقصى، من جانب أولئك الذين لا مصلحة لهم نهائياً بأي حوار أو حل سلمي، بل يعتاشون حقاً على الدمار والدماء... في خصوصية الأزمة السورية، لا يكتب الحوار السوري-السوري ضرورته من «أخلاقيته»، ولكن رغم ذلك يتصادف بأن أهميته تنبع من أنه فعلاً

السيادية التي تخص الشعب السوري وحده في تقرير مصيره، إضافة إلى رفض كل أشكال العنف من جميع الأطراف، وبالتالي، القبول بالحوار السياسي نفسه طريقاً وحيداً لحل الأزمة، ولكن هذه المبادئ ليست شروطاً مسبقة كما ادعى المتشددون من الطرفين، ومن يدعي ذلك «هو من يريد وضع شروطه المسبقة على الحوار... سعياً إلى مآرب سياسية محددة»، وإن وضع الشروط المسبقة يدل «على الضعف السياسي... يلقي واضح الشروط المسبقة بهذه الشروط في ملعب الخصم الآخر، ليستخدماً ورقة ضغط ليس عليه فحسب، بل وعلى الشعب السوري نفسه، مستغلاً ألامه وحاجته لحل إسعافي، متأملاً من ذلك أن يحبط الشعب، ويجعله يقبل بأي مخرج كان... ويحاول أن يصنع من تلك الشروط «سقفاً» وحداً لا يريد للتغيير أن يتجاوزه»، كل ذلك يعني أن «الشروط المسبقة على الحوار، تعتبر مصادرة لحوار الشعب السوري في تقرير مصيره، واعتداءً على سيادته الوطنية، وأخطر ما فيها أنها، وعبر تقديمها بدائل وهمية... تعتبر نوعاً من الضرب لمفهوم المواطنة والوحدة الوطنية، وحرماً استباقية على البديل الشعبي الحقيقي، والمشروع الوطني للتغيير الجزري الشامل المتكامل للنظام السياسي الاقتصادي-الاجتماعي والديمقراطي». «شروط الحوار... عكاز الشطار»، 22 شباط 2013».

#### الحوار في سياق الأزمة السورية

كان واضحاً منذ بداية الأزمة السورية أن المتشددتين في الأطراف السورية عملوا بالصد من الحوار، وخلال كافة المراحل التي مرت بها الأزمة منذ بدايتها وحتى الآن، كان مطلب الإرادة الشعبية حلاً سياسياً يقود نحو تغيير جذري شامل، وعلى أساس الحوار الوطني، ما جعل «الحوار» محوراً أساسياً خلال جميع التغييرات التي طرأت على الساحة السورية، بما في ذلك النظر إلى الأدوات والآليات المتاحة، وكذلك تحديد من يعملون بالصد من الحوار، وبالتالي من الحل السياسي والخروج من الأزمة.

لم يقتصر في أي وقت من الأوقات من يعمل بالصد من الحوار، ومن رفضه علناً وصراحة أو ضمناً من خلال الممارسات، لم يقتصر ذلك على طرف دون الآخر. ومنذ البداية، فيما يتعلق بطرفي النزاع فإن «الاستعصاء القائم يعني فيما يعنيه أنه لا غالب ولا مغلوب. يفترض الذهاب إلى الحوار- ضمناً- التنازل من قبل الأطراف المتحاور، والتنازل هنا ليس كرم أخلاق من أحد، وإنما هو تنازل كل طرف من الأطراف عما لا يملكه حقاً، فوظيفة الحوار بهذا المعنى هي الوصول بأقل الخسائر إلى بنية سياسية جديدة تعبر عن توازن القوى الجديد... هناك من يريد للحوار أن يكون شكلياً، ويعطي باستمراره بالحل الأمني الزريعة للطرف الآخر لرفض الحوار... وهناك أيضاً من «المعارضة» من يصر على رفض الحوار على اعتبار أنه يرفض أي تنازل...!

يقف الطرفان السابقان موقفاً واحداً من حيث الجوهر، وإن كان تضادهما هو الأكثر شراسة من حيث الظاهر... ويندرج صراعهما في إطار التخاصص بين الناهيين، ولكن بدماء المنهوبين، ولا يعيرون بالأثناء نهشهما لبعض لمستقبل سورية ككيان جغرافي-سياسي موحد، ولا يعبان كثيراً بالاحتمالات الخطرة للتدخل الخارجي، ولمحاولات التفتيت المتصاعدة يوماً بعد آخر». «هناك من لا يريد الحوار...!»، 28 أيلول 2011».

وفق قراءة الإرادة الشعبية، «كان الموقف السليبي من الحوار أحد أسباب الأزمة العميقة التي تمر بها البلاد، سواء كان من طرف النظام أو من طرف بعض قوى المعارضة، فالنظام ومن خلال سلوكه على الأرض نظر إلى الحوار على أنه وسيلة للاحتواء وكسب الوقت للتحكم بمسار الأزمة... أما المعارضة، وخصوصاً الخارجية منها فأتسم موقفها بالرفض المسبق لأي إمكانية للجلوس على طاولة الحوار... لا شك أن كلا الطرفين انطلق من وهم كاذب بإمكانية حسم الصراع لمصلحته، وهذا ما أكدت الأزمة بطلانه، ولا واقعيته»، وهذا جعل الإرادة يطرح السؤال فيما إذا ما كان هناك بديل عن الحوار، وكانت

# أتمتة مادة الجغرافيا.. محاولة للتطوير بعيداً عن التخطيط!

تحاول وزارة التربية كالمعتاد، أن تظهر بمظهر المَطور والمبدع، وهذا العام مليءً بتلك الإبداعات، وآخرها، قرار أتمتة امتحان مادة الجغرافيا للشهادة الثانوية في الفرع الأدبي!

■ **عمار سليم**

عبر مناصتها، فقد تم الاكتفاء بالتوجيهات لرؤساء المراكز الامتحانية، الذين بدورهم سيتحملون عبئاً إضافياً في مدة الامتحان التي لا تتجاوز ساعة ونصف! وبحسب إفادات الكثير من الطلاب، فقد كان الوقت غير كاف بالنسبة لهم، فساعة ونصف للإجابة عن 60 خياراً في الورقة، وخاصة أنهم يتقدمون للمرة الأولى لامتحان أتمتة لهذه المادة تعتبر مدة محدودة! أما بما يخص الوقت المهدور فحدث بلا حرج، ففي بعض المراكز الامتحانية خسر الطلاب أكثر من 20 دقيقة بسبب آلية توزيع الأوراق الامتحانية للنموذج المؤتمت! فكيف لرئيس المركز أن يوزع أوراق الإجابة، ثم أوراق الأسئلة على القاعات والطلاب فيها، والتي تتألف من 4 صفحات متفرقات، وكل صفحة يتم توزيعها على حدة على الطلاب، فيقوم الطالب بنفسه بترتيبها من 1 إلى 4، مع قلة المراقبين في القاعات، حيث كثير من القاعات لم يتواجد فيها إلا مراقبان وربما مراقب واحد، وبذلك تم هدر الكثير من الوقت بسبب آلية توزيع الأوراق والقاء التوجيهات فقط لا غير، وهو وقت محسوب على الطالب ومن وقته الامتحاني، الذي لا يمكن تعويضه بحسب التعليمات الامتحانية! وعلى هذا النحو من الاستهتار الرسمي بمستقبل الطلاب والقاء المسؤولية على

أول خطأ قد ارتكب هو في تعميم مدة الامتحان، حيث ثبت في البرنامج المعمم، أن مدة الامتحان ساعتان ونصف حسب ما هو معتاد، مما جعل الطلاب يظنون بأن الامتحان المؤتمت كما هو مثبت في البرنامج المعمم، ما فاجأ كثيراً من الطلاب حسب ما أفاد به بعضهم، وخاصة الأحرار منهم، حيث تبين أن مدة الامتحان ساعة ونصف فقط! إن اتخاذ مثل هذه الخطوة «الامتحان المؤتمت» ربما تكون ضرورية بما يخدم الطلاب والواقع الامتحاني والسعي لتطويره، ولكن التجربة العلمية بهذه الآلية أثبتت أن الوزارة لا تعتمد إلا الطرح النظري بعيداً عن التخطيط والواقع، وأخذ الوسائل والآلية بعين الاعتبار!

ففي ظل الواقع المتردي للعملية الامتحانية عموماً، فقد واجهت هذه التجربة كثيراً من المشكلات التي لم تحسب لها الوزارة أي حساب، ومنها: نقص المراقبين وهي أهمها، وقلة خبرة الطلاب - وكثير من المراقبين - بطريقة الإجابة المؤتمتة، وهو ما أوقع الكثير من الطلاب بالأخطاء، وبالتالي احتمالية فقدان الكثير من درجاتهم! فلم تتخذ الوزارة ومنصاتها أي خطوة مسبقة بتدريب الطلاب على مثل هذا النموذج، ولو



تظهر وكأنها هي غاية بحد ذاته! بكل اختصار، يمكن القول: إنه لا يمكن للتربية والتعليم أن ينهض من واقعها المزري دون سياسات تعليمية صحيحة، أما في ظل هذه السياسات التخريبية، لكن الملمعة إعلامياً، فسوف يحصد قطاع التعليم المزيد من التردّي والفشل الكامل، وطبعاً على حساب جهود الطلاب ومستقبلهم وطموحاتهم وأمالهم التي تذهب أدراج الرياح!

رؤساء المراكز والمراقبين والطلاب، تحصد وزارة التربية الكثير من الثناء والشكر على هذه الخطوة التطويرية، فيما يحصد الطلاب مزيداً من التفصيل! فمثل هذه الخطوة الجديدة كان من الممكن أن تؤتي ثمارها المفترضة لو وجدت الظروف والآلية والتخطيط المناسب لها، وبشكل مسبق مع الوقت الكافي من أجل تنفيذها بما يحقق الغاية منها، بعيداً عن الغايات التجميلية الإعلامية للواقع التعليمي، والذي

## البوكمال.. مشكلة القمامة وعجز البلدية!



مثلاً: تأمين جرارين زراعيين مع مقطورتها وتركس صغير مع دنبر وصهريج ماء، وذلك لحين تأمين بقية الآليات الضرورية المتمثلة بسارتين قلاب وتركس كبير وباكس وسيارة بيك أب عدد اثنين وسيارة لنقل اللحم من المسلخ للباة وسيارتي إطفاء، وغيرها من الآليات الخدمية الضرورية للمدينة.

### مزيد من الاستغراب!

بحسب رئيس مجلس المدينة، فقد أصبحت بلدية البوكمال بين مطرقة مطالب الأهالي المحقة وسندان المحافظة والوزارة! فما أشار إليه أيضاً بهذا الشأن مستغرباً، إن موضوع النظافة وترحيل القمامة تتم المطالبة به من قبل المحافظة، وذلك بنتيجة وصول شكاوى الأهالي المحقة بشأنها، لكن مطالبة المحافظة هذه لم تقترن بتوفير وتأمين مستلزمات تنفيذ هذه المهمة من قبلها، أو من قبل الوزارة! متسائلاً: كيف تنفذ هذه المهمة أو غيرها بدون آليات؟!

### عجز أم تعجيز؟!

الواقع أعلاه، يثبت عجز البلدية عن قيامها بمهامها، بل والأكثر من ذلك، تعجيز البلدية، وذلك بسبب عدم التجاوب مع مطالب تأمين الآليات اللازمة والضرورية للقيام بمهامها بحدودها الدنيا، وصولاً لتقاذف المسؤولين وضياع الواجبات والمهام بالنتيجة، على حساب ضرورات الأهالي وصحتهم! فأمر نقص الآليات كمشكلة ليس جديداً،

تستمر معاناة أهالي البوكمال من مشكلة عدم ترحيل القمامة من شوارعها وأحيائها، حتى وصلت إلى أكوام مننثرة ومنشرة تستقطب الحشرات والقوارض وتنشر الروائح الكريهة كجور لنشر الأمراض!

### ■ مراسل قاسيون

المشكلة ليست جديدة، لكنها باتت أكثر سوءاً لتزيد من معاناة الأهالي، فمع ارتفاع درجات الحرارة أصبحت المشكلة أكبر بانعكاساتها السلبية عليهم، فالروائح الكريهة تزكم الأنوف بسبب تخمرها، وإمكانية انتشار الأمراض أصبحت أسهل وأسرع!

### استمرار عجز البلدية والظلم بحق الأهالي!

البلدية، وباعتبار مهمة ترحيل القمامة من صلب عملها، وعن لسان رئيس مجلس مدينة البوكمال، قال: إن بلدية البوكمال بلا آليات تذكر، ومن الظلم والإجحاف بحق الأهالي وبحق البلدية أن تبقى المدينة بدون أية آلية للخدمة! مؤكداً، أن عمليات ترحيل القمامة التي تتم بالإمكانات المتاحة والمحدودة للبلدية ليست كافية، الأمر الذي يقاوم المشكلة ولا يحلها كلياً!

وبحسب رئيس مجلس المدينة، أنه سبق أن تمت المطالبة بتزويد البلدية بأية آلية لتخديم موضوع النظافة وترحيل القمامة، وذلك لمحافظة دير الزور ولوزارة الإدارة المحلية عن طريق المحافظة، لكن دون جدوى حتى تاريخه!

فمن ضمن المطالب الملحة والعاجلة

أصبحت المطالبة بحلها السريعة والعاجلة أكثر إلحاحاً مما سبق بأشواط، ليس بسبب درجات الحرارة المرتفعة وتفسخ القمامة وروائحها وأمراضها فقط، بل بسبب تزايد هذه القمامة يوماً بعد آخر كماً، وتزايد انتشارها وانتشارها مساحة، ما يؤدي إلى مزيد من العجز في تجميعها وترحيلها بحسب الإمكانيات المحدودة للبلدية!

لنعيد توجيه الكرة مجدداً إلى محافظة دير الزور، وإلى وزارتي الإدارة المحلية والبيئة، كي يتم التجاوب مع مطالب الحد الأدنى بما يخص القمامة وترحيلها بأسرع وقت، مع الاستمرار بهذه المهمة طبعاً، وذلك لا يمكن أن يتم دون تأمين بعض الآليات المخصصة لهذه الغاية، مع تأمين أعداد كافية من العاملين لتنفيذ هذه المهمة طبعاً! برسم محافظة دير الزور - وزارة الإدارة المحلية.

والمطالبة بتأمينها قديماً أيضاً، وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن قاسيون سبق أن سلطت الضوء على المشكلة، وذلك في شهر آذار الماضي بمادة حملت عنوان: «بلدية البوكمال بلا آليات.. أي بلا مهام!».

ومما ورد فيها: «يبدو الإجراء المتمثل باستئجار جرارات مع مقطوراتها لنقل القمامة من المدينة هو أفضل ما يمكن تقديمه من البلدية، على سوء هذه الخدمة! أما الأسوأ، فهو قلة عدد عمال النظافة في المدينة، الذين يعجزون عن القيام بمهمة جمع ولم القمامة في كل المدينة بشوارعها وحواراتها! فأمر التعاقد مع عمال تنظيفات يحتاج إلى موافقة وزارة الإدارة المحلية، عن طريق المحافظة طبعاً، وهذا بحد ذاته مشكلة عويصة غير قابلة للحل، خاصة مع الأجور الهزيلة!».

على ذلك، فإن المشكلة القديمة المتجددة

# أرقام الموازنة العامة... تعبير عن تراجع



دور الدولة، مع رجحان لكفة مصالح أصحاب الأرباح على حساب مصالح بقية الشرائح الاجتماعية، ومصحة الاقتصاد الوطني، كعتبة جديدة وكبيرة، توضح ما وصلت إليه قوى أصحاب الأرباح من نفوذ! هذا فيما يخص الواقع بأرقام الموازنات السنوية قبل سنوات الحرب، فماذا عن أرقام الموازنات خلال سني الحرب وحتى الآن؟ الجدول التالي فيه بعض التوضيحات الرقمية من عام 2012 حتى عام 2023:

نسب الإنفاق الاستثماري في عامي 1990 و2005، وذلك ارتباطاً بمنعطفات السياسات الاقتصادية المطبقة في تلك الأعوام! فقانون الاستثمار رقم 10 صدر في عام 1990 مع تزايد الرهان على الاستثمار الخاص، وكعتبة توضح تزايد حجم ونفوذ قوى أصحاب الأرباح، مع تسجيل انزياح وتراجع لدور الدولة الاقتصادي الاجتماعي في حينه، وفي عام 2005 مع تبني النموذج الليبرالي انفتاحاً وتحريضاً، وتسارع تراجع وانحسار

على اعتبار أن لغة الأرقام فيها قول الفصل عادة، بعيداً عن التصريحات والخطب العصماء، الرسمية وغير الرسمية، سنقف فيما يلي عند بعضها بما يخص توزيع الإنفاق بين الجاري والاستثماري في الموازنات السنوية، وذلك استناداً إلى الأرقام والبيانات الرسمية، وخاصة الواردة في المجموعة الإحصائية الصادرة مؤخراً عن المكتب المركزي للإحصاء عن عام 2022.

## ■ هبة بدر الدين

مثل «استثمارات زراعية أو صناعية، إعادة الإعمار، مشاريع خدمية، إلخ». وتختلف طريقة توزيع النفقات العامة بين استثماري وجاري على صعيد الدولة، تبعاً لاختلاف واقعها وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأهداف التنموية ومعدلات النمو المنشودة منها. فماذا عن واقع توزيع هذه النفقات في موازناتنا السنوية، أية أهداف تنموية يمكن تحقيقها من خلالها، ولمصلحة من؟!

### الواقع من أرقام الموازنة العامة!

فيما يلي جدول تركيب الموازنة العامة للدولة بين أعوام 1980-2010 الذي يرصد متغيرات التباين كل 5 سنوات بين نسبة النفقات الجارية والإنمائية فيها:

### تركيب الموازنة العامة للدولة من عام 1980 حتى عام 2010

العام	حجم النفقات العامة بالموازنة بالآلاف الليرات	نسبة النفقات الجارية	نسبة النفقات الإنمائية
1980	28903000	50%	50%
1985	42984208	55%	45%
1990	61875000	61%	39%
1995	162040000	54%	46%
2000	275400000	52%	48%
2005	460000000	61%	39%
2010	754000000	57%	43%

فنسبة النفقات الاستثمارية انخفضت خلال السنوات 1980-2000 بمعدل وسطي يقدر بحوالي «3,0%»، وبسنوات ما قبل الحرب، أي من عام 2000 وحتى عام 2010 فإن المعدل الوسطي لانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية يقدر بحوالي «7,0%». مع تسجيل فارق نوعي واضح بانخفاض

من الواضح أن مسيرة النسبة والتناسب بين النفقات الجارية والاستثمارية هي لصالح النفقات الجارية منذ عام 1980، حيث توزعت الموازنة العامة للدولة في ذاك العام مناصفةً بين الإنفاق الجاري والاستثماري، ثم أصبحت حصة الإنفاق الاستثماري بعد ذلك العام أقل من حصة الإنفاق الجاري بنسب متفاوتة تبعاً!

العام	حجم النفقات العامة بالموازنة بالآلاف الليرات	نسبة النفقات الجارية	نسبة النفقات الإنمائية
2012	1.326.550.000	72%	28%
2013	1.383.000.000	80%	20%
2014	1.390.000.000	73%	27%
2015	1.554.000.000	74%	26%
2016	1.980.000.000	74%	26%
2017	2.660.000.000	75%	25%
2018	3.187.000.000	74%	26%
2019	3.882.000.000	72%	28%
2020	4.000.000.000	67,5%	32,5%
2021	8.500.000.000	82,35%	17,6%
2022	13.500.000.000	85%	15%
2023	16.550.000.000	82%	18%

بحوالي 7% بالسالب سنوياً، على العكس مما هو مفترض من دور للموازنة بما يخص معدلات التنمية والنمو المنشودة، وخاصة في ظل استمرار تداعيات الحرب والأزمة، هذا بحال كان هذا المنشود منها فعلاً؟! وما يسجل خلال هذه السنين أيضاً هو تعاظم دور ونفوذ قوى القلة من كبار أصحاب الأرباح الذين تمكنوا عملياً من السيطرة الكلية على مجمل الواقع الاقتصادي في البلاد، مستفيدين من تداعيات الحرب والأزمة، بما في ذلك ذرائع العقوبات والحصار، ومن جملة السياسات الليبرالية المنحازة لمصلحتهم على طول الخط!

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق، العلاقة العكسية التي تربط اشتداد وتيرة الأزمة وتداعيات الحرب مع نسبة الإنفاق الاستثماري! فمع كل عام خلال سنوات الحرب وحتى الآن كانت حصة النفقات الاستثمارية تنخفض أكثر من العام السابق، على العكس مما هو مفترض! فبعد أن كانت نسبة الإنفاق الاستثماري تشكل 46% من إجمالي الموازنة في عام 2011 بحسب بيانات المجموعة الإحصائية، أصبحت في الموازنة المعتمدة لعام 2023 تشكل ما لا يزيد عن 18% وعليه فإن المعدل الوسطي لتغير هذه النسبة يقدر

مع كل عام خلال سنوات الحرب وحتى الآن كانت حصة النفقات الاستثمارية تنخفض أكثر من العام السابق على العكس مما هو مفترض!

# دور الدولة وتعاضم نفوذ قوى أصحاب الأرباح!



وسلباتها - تلك الحرب متعددة الأشكال، سواء اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو أمنية - أن تتم دراسة الإنفاق العام بشكل ينسجم وهذا الواقع المؤسف عبر الموازنة بين الإنفاق الجاري والاستثماري بالحد الأدنى، وبما يلبي ويساعد على تقليل آثار الحرب على المجتمع السوري افتراضاً، وبالتالي رفع نسب الإنفاق الاستثماري بدلاً من تخفيضه!

لذلك لا بد من حساب القيم الحقيقية حتى يتسنى لنا فهم الأمور كما هي، وذلك من خلال إعادة حساب أرقام الموازنة بعد حسابها بالدولار استناداً إلى سعر الصرف الرسمي كمعيار يمكن الاستناد إليه في ذلك، والذي يوضحه الجدول التالي:

**القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية!**  
إظهار الموازنات بالقيم الحقيقية يعتبر أمراً في غاية الأهمية، خاصة في ظل الارتفاع الشديد لمعدلات التضخم السنوي، وذلك لأن التضخم يشوه القيم الاقتصادية، فهو يبرزها بحجم أكبر مما هي عليه في الواقع!

بناءً عليه لا بد من معرفة القيم الحقيقية لقيم الموازنة العامة بشكلها العام، وقيم الإنفاق الاستثماري بشكل خاص، وذلك كي يساعد على فهم توجهات الدولة فيما يخص الإنفاق الاستثماري، الذي من المفترض أن ترتفع أهميته أضعافاً مضاعفة بسبب الحرب والأزمات!

فمن البدهي في ظل الحرب القاسية التي عانت وتعاني منها البلاد ومن تداعياتها

## القيمة الحقيقية لحجم الإنفاق الاستثماري بالاستناد إلى متوسط سعر الصرف الرسمي «2011 سنة الأساس»

العام	حجم الإنفاق الاستثماري بالقيمة الاسمية «بالليرة السورية»	متوسط سعر الصرف الرسمي	حجم الإنفاق الاستثماري بالقيمة الحقيقية «بالدولار»	معدل التغير
2011	380,000,000	48,3	7,867,495	سنة الأساس
2012	375,000,000	64,6	5,804,954	-26,2%
2013	275,000,000	108,7	2,529,899	-67,8%
2014	380,000,000	154,1	2,465,931	-68,7%
2015	410,000,000	237	1,729,958	-78,0%
2016	510,000,000	460,3	1,107,973	-85,9%
2017	678,000,000	492,6	1,376,370	-82,5%
2018	825,000,000	436,5	1,890,034	-76,0%
2019	1,100,000,000	436,5	2,520,046	-68,0%
2020	1,300,000,000	879,7	1,477,777	-81,2%
2021	1,500,000,000	1256	1,194,268	-84,8%
2022	2,000,000,000	2500	800,000	-89,8%
2023	3,000,000,000	3030	990,099	-87,4%

العام	معدل البطالة	الناتج القومي بالدولار	معدل التغير في الناتج القومي	حجم الإنفاق الاستثماري بالدولار	معدل انخفاض الإنفاق الاستثماري
2011	14,9%	30,664,368,530	سنة الأساس	7,867,495	سنة الأساس
2012	---	---	---	---	---
2013	40,8%	7,402,612,695	-75,86%	2,529,899	-67,8%
2014	44,3%	4,618,825,438	-84,94%	2,465,931	-68,7%
2015	48,3%	2,840,945,148	-90,74%	1,729,958	-78,0%
2016	36,1%	1,425,150,988	-95,35%	1,107,973	-85,9%
2017	32,6%	1,309,175,802	-95,73%	1,376,370	-82,5%
2018	30,3%	1,479,686,140	-95,17%	1,890,034	-76,0%
2019	31,2%	1,496,584,192	-95,12%	2,520,046	-68,0%
2020	20,9%	742,168,921	-97,58%	1,477,777	-81,2%
2021	21,9%	525,454,618	-98,29%	1,194,268	-84,8%

وانسحابها من بعضها تبعاً، تارة من خلال تخفيض الإنفاق العام والاستثماري خاصة، وتارة باسم الخصخصة المباشرة وغير المباشرة، والنتيجة هي تسجيل المزيد من التراجع لدور الدولة ومهامها الاقتصادية الاجتماعية، وصولاً إلى التراجع الاقتصادي العام، وبالتالي المزيد من الأزمات الاقتصادية الاجتماعية، والمزيد من تعميم وتعميق الكوارث الإنسانية، في مسيرة انحسار من قاع إلى قاع أعظم من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي!

فالتعويل على الاستثمار الخاص مطلع تسعينيات القرن الماضي، ولجولة الاقتصاد بشكل ظالم ومشوه منتصف العقد الأول من الألفية الحالية، لم تؤد إلا إلى الكوارث والأزمات والمزيد منها، بما في ذلك تفجر الأزمة في عام 2011، لتأتي سني الحرب والأزمة لتزيد من المأسى والكوارث التي كرسها كل السياسات الليبرالية المشوّهة، لمصلحة كبار أصحاب الأرباح الذين تغولوا نفوذاً وفساداً، بالصد من مصلحة الغالبية المفقرّة من أصحاب الأجور والمصلحة الوطنية!

فمع الاستمرار بهذا النهج الاقتصادي العام من الطبيعي أن تكون معدلات البطالة بتزايد، مع تسجيل تراجع مستمر بحجم الناتج المحلي، والأكثر طبيعية ألا يكون هناك لا معدلات نمو ولا أهداف تنموية منشودة، مع تقليص دور الدولة وتقويضه تبعاً، أي تكريس التشوه بشكل أوسع وأعمق!

وجواباً مختصراً لمن يسأل هل من حلول؟ يمكن القول إنه لا حل إلا من خلال إنهاء هذا النهج الاقتصادي المدمر، أي إنهاء السياسات الليبرالية المشوّهة والمتوحشة بحواملها والمستفيدين منها!

يتبين من الجدول أعلاه أن معدل انخفاض الناتج المحلي السنوي يبلغ بشكل متوسط 81,4%، ومعدل انخفاض الإنفاق الاستثماري يبلغ وسطياً 77% خلال الفترة المذكورة، ولعل معدلات البطالة بحسب النسب أعلاه، بالإضافة إلى ارتباطها العضوي بمخصصات الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي، لها علاقة بموجات الهجرة والهرب خارج البلاد أيضاً، ولأسباب اقتصادية معيشية بشكل رئيسي!

## النموذج المشوه والمزيد من التشوه!

لعل ما سبق يوضح أهمية الإنفاق الاستثماري فيما يخص معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الأهمية البالغة للإنفاق الجاري أيضاً، وعلى وجه الخصوص الأجور والرواتب والدعم الاجتماعي، لما له من آثار اجتماعية غاية في الأهمية!

ولعل ما يمكن استنتاجه بداية أن مجمل الأرقام أعلاه هي تعبير مكثف عن أحد أوجه التشوه في بنية الاقتصاد السوري، فلو كان الانخفاض المستمر في الإنفاق الاستثماري على حساب زيادة الجاري قد أعطى نتائج إيجابية ملموسة تنعكس بالضرورة على معيشة السوريين، لكان الأمر مبرراً ولو بشكل جزئي ونسبي، ولكن التشوه في الأمر أنه مع الزيادة الاسمية للنقود الجارية سنة وراء أخرى، فإن سياسات رفع الدعم وارتفاع الأسعار أخذت بالاستمرار دون توقف، ناهيك عن سياسات تجريد الرواتب والأجور التي ما زال حدها الأدنى لا يتجاوز 92,970 ليرة فقط لا غير!

فالأرقام أعلاه توضح تراجع إمكانات الدولة المالية، والتي تعني تراجع في قدرة وإمكانات الدولة نفسها على تادية مهامها وواجباتها

**ما يسجل خلال هذه السنين هو تعاضم دور ونفوذ قوى القلة من كبار أصحاب الأرباح الذين تمكنوا عملياً من السيطرة الكلية على مجمل الواقع الاقتصادي في البلاد!**



بعضها نهياً وفساداً!

## العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والناتج القومي والبطالة!

تبرز أهمية الإنفاق الاستثماري في عدة نواح، أهمها زيادة الموجودات الرأسمالية والاستثمارية للدولة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، ما يعني في أحد جوانبه زيادة فرص العمل وتخفيض نسب البطالة، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين ورفع مستويات التنمية.

فزيادة نسبة البطالة تفرض زيادة الإنفاق الاستثماري، وانخفاض الناتج القومي يفرض ضرورة زيادة الإنفاق الاستثماري، وتبعات الحرب ونتائجها الكارثية تفرض زيادة الإنفاق الاستثماري، وإعادة الإعمار وإعادة تأهيل البنى التحتية تفرض زيادة الإنفاق الاستثماري!

وكل ما سبق هو جزء من ضرورات زيادة الإنفاق الاستثماري الذي كان من المفترض أن تأخذ به الحكومات من خلال أرقام موازنتها على أقل تقدير! ومن أجل محاولة تفسير سلوك ورؤية الحكومات المتعاقبة في هذا السياق، وهو ما لا يمكن تفسيره، نوضح فيما يأتي بيانات البطالة والناتج القومي خلال السنوات المدروسة أعلاه:

بعد تحويل القيم الاسمية إلى قيمها الحقيقية بالاستناد إلى سعر الصرف الرسمي، يتضح حجم الانخفاض الهائل في الموازنة العامة بشكل عام، والإنفاق الاستثماري بشكل خاص!

فمعدل الانخفاض التراكمي الوسطي يقدر بحوالي 10,5% خلال الفترة المذكورة أعلاه، ما يعني أن الإنفاق الاستثماري ينخفض سنة بعد سنة بنسبة 10,5% وسطياً!

وبهذا الصدد تجدر الملاحظة أيضاً أن القيمة الحقيقية (وفقاً لنموذج سعر صرف المصرف المركزي) هي قيمة ليست حقيقية فعلاً، فسعر الصرف الرسمي يختلف عن سعر صرف السوق الموازي («الحقيقي نسبياً»، الذي تعمل بموجبه مجمل الأنشطة الاقتصادية في البلاد!

فسعر الصرف بالسوق الموازي كان مرتفعاً بمقدار الضعف أو الضعفين عن سعر الصرف الرسمي في بعض السنوات أعلاه، والفرق النسبي كبير ومستمر بينهما، ما يعني أن حجم انخفاض الإنفاق الاستثماري الحقيقي هو أكثر مما تم حسابه أعلاه بأضعاف أيضاً!

ملاحظة أخرى يجدر التوقف عندها أيضاً وهي أن مخصصات الإنفاق الاستثماري السنوي لا يتم صرفها كاملة بالضرورة، هذا إذا تم الصرف الجزئي منها للغاية المخصصة لها أصلاً ولم يتم التعدي على

# مركز التجارة الدولية «شمال - جنوب» 2:



والفواكه المجففة والمنتجات الكيماوية والسيراميك. حيث يسبب الوضع الاقتصادي الحالي اهتماماً متزايداً بالمشروع، ويذكره ممثلو الدول بشكل متزايد.

## الغرب يبني الجدران.. والقوى الصاعدة تذللها

من المتوقع أنه بحلول عام 2030 سيتضاعف تقريباً حجم البضائع الروسية عبر مركز التجارة الدولية «شمال جنوب»، ويرتفع من 17 إلى 32 مليون طن. وسيجري هذا الارتفاع بشكل أساسي عبر الطريق الغربي الذي يمر عبر أذربيجان.

في 27 تشرين الأول 2022، أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، متحدثاً في الاجتماع السنوي الـ19 لنادي فالدي الدولي للمناقشة، إلى دور مشروع الشمال والجنوب في تطوير البنية التحتية الروسية وتعزيز دور روسيا في الاقتصاد العالمي، وشدد على أنه «متأكد من أن خطط التعاون المتعدد الأطراف بشأن تنفيذ ممرات النقل بين الشمال والجنوب والعديد من المشاريع الأخرى في هذا الجزء من العالم هي بداية حقبة جديدة، ومرحلة جديدة في تنمية أوراسيا».

بدوره، أكد العالم السياسي البيلاوسي، دزيرمان، على أهمية مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» في تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية في بيلاوسيا: «الغرب في الواقع يبني جدراناً حقيقية، ويرتب الحصار، ويضغط العقوبات على جمهورية بيلاوسيا وروسيا. لهذا، يكتسب الممر

بين الشمال والجنوب.

## العقوبات الغربية ترفع أهمية الطرق البديلة دولياً

المشروع ضخم، حيث أن المحطات الجديدة على الأراضي الروسية لن تكون قادرة فقط على استقبال شحنات جديدة من دول أخرى، ولكن أيضاً على تصدير السلع المحلية على طول الطرق البرية. وتعمل إيران أيضاً على نظام مماثل: حيث من المخطط بناء مركز أساسي لمهمته التركيز على دول شرق المتوسط، أي أن إيران ستصبح دولة عبور رئيسية للطرق نحو أفغانستان وباكستان وكذلك غرباً نحو سورية.

كما يفتح المشروع فرصاً لتركيا، التي سيكون لديها طرق جديدة لنقل البضائع إلى كل من روسيا وأوروبا. في بداية عام 2022، أبدت هيئة السكك الحديدية الروسية اهتماماً بتحسين البنية التحتية لبحر قزوين، وأجرت الشركات اختبارات للبضائع على طول اتجاهات الطريق. في أيار 2023، وبعد فرض مجموعة أخرى من العقوبات، أصبح المسار أكثر أهمية. حيث ارتفعت توقعات متوسط التحميل اليومي للبضائع في اتجاه بحر قزوين في تموز بمقدار 4.7 مرة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وكان معظم الشحن للتصدير. كما زاد حجم حركة المرور عبر ميناء أوليا 4 مرات. وحتى الآن، تم التوقيع على نحو 30 اتفاقاً بشأن نقل البضائع على طول ممر النقل الدولي.

يأتي التصدير الرئيسي للبضائع من روسيا وجزئياً من بيلاوسيا: المواد الكيماوية المنزلية والألياف الاصطناعية

في العدد الماضي، تحدثنا عن المهدات التي أدت إلى التأسيس لفكرة مشروع مركز التجارة الدولية «شمال - جنوب»، وكيف أن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا والدول الراضية للهيمنة الأمريكية قد سرعت فعلياً من سعي هذه الدول لإيجاد البدائل عموماً، بما في ذلك البدائل المرتبطة بممرات النقل، وتحدثنا كذلك عن الاتجاهات الواضحة لتطوير مركز التجارة الدولية «شمال - جنوب». في هذا العدد، نستكمل حديثنا ونسلط الضوء على تأثير الوضع الجيوسياسي على هذا المشروع، وعن الآفاق اللاحقة المتوقعة للمشروع بما في ذلك الصعوبات المرتبطة به.

## قاسيون

المفترض، أن ميناء محج قلعة الروسي سيصبح عنصراً يربط جنوب روسيا مع دول آسيا الوسطى عبر القوقاز وإيران. بالإضافة إلى ذلك، لدى روسيا خطة لبناء محطة للحبوب التي يمكن أن تصبح نقطة إعادة شحن إلى دول شرق المتوسط وشمال أفريقيا.

في هذا الصدد، يخضع ميناء أوليا في منطقة أستراخان أيضاً لإعادة الهيكلة. وفي أيار 2022، تم اتخاذ قرار بإنشاء منطقة اقتصادية خاصة فيها.

في هذه المنطقة، من المخطط بناء محطة بحرية حديثة لنقل البضائع والحبوب عبر بحر قزوين. حيث تعتبر موانئ أستراخان ومحج قلعة وأوليا مهمة لاستقرار التجارة بين روسيا وإيران وتركمانستان.

ولتكثيف النقل على طول هذا الممر، أعدت مذكرة تفاهم بين الدول المشاركة في مجال العبور والنقل. في عام 2022، وقعت روسيا مذكرات مع إيران وتركمانستان، وبعد ذلك مع إيران وأذربيجان. والمفاوضات جارية حالياً مع الهند. وستساعد هذه الاتفاقات على التغلب على الخلافات في المسائل القانونية بشأن مركز التجارة الدولية

بسبب التغييرات في الوضع الجيوسياسي، يتم إغلاق طرق النقل القديمة، لذلك تصبح الطرق اللوجستية الجديدة أكثر أهمية. ومركز التجارة الدولية «شمال جنوب» هو واحد من هذه الطرق الجديدة.

ساهمت مستجدات السياسة الدولية في أن يصبح دوران البضائع في منطقتي البحر الأسود وأزوف والبلطيق أخذ في الانخفاض. ويلاحظ وضع مماثل في هذه المناطق على الطرق البرية والسكك الحديدية. وهذا هو السبب في أن هناك إعادة توجه روسية نحو أسواق شرق آسيا، بما في ذلك من خلال مركز التجارة الدولية «شمال جنوب».

## العمل على قدم وساق لتعزيز الربط

من أجل التشغيل الفعال والدائم للممر النقل هذا، من الضروري تنظيم محطات كبيرة وشبكة واحدة من المشغلين، أي أولاً وقبل كل شيء، من الضروري تحديث الموانئ الموجودة بالفعل في الدول المشاركة في المشروع. ومن

من أجل التشغيل الفعال والدائم، من الضروري تنظيم محطات كبيرة وشبكة واحدة من المشغلين

# الوضع الجيوسياسي يرفع الفرص

## 2022

يخضع ميناء أوليا في منطقة أستراخان أيضاً لإعادة الهيكلة. وفي أيار 2022، تم اتخاذ قرار بإنشاء منطقة اقتصادية خاصة فيها

## 4,7

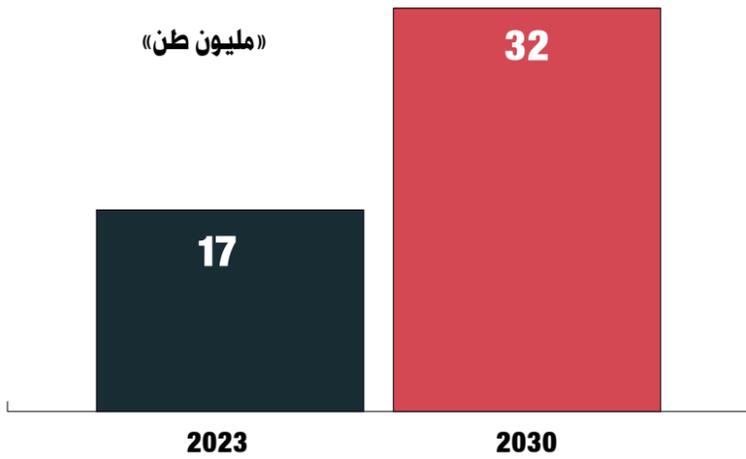
ارتفعت توقعات متوسط التحميل اليومي للبضائع في اتجاه بحر قزوين في تموز بمقدار 4,7 مرة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق

## 10 مليار \$

عندما جنت السفينة العملاقة إيغر غرين عقلت 450 سفينة في ازدحام المرور. وقدرت فترة توقفها بنحو 10 مليارات دولار في اليوم



## توقعات حجم البضائع الروسية عبر مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» في 2030



دولار في اليوم. استغرق الأمر ما يقارب الأسبوع لفتح القناة. وقد أدى انهيار النقل هذا إلى سلسلة كاملة من المؤتمرات والمفاوضات والمشاورات لتكثيف عمل مركز التجارة الدولية «شمال جنوب».

ومع بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا العام الماضي، وفي ظل ظروف العقوبات الأكثر صرامة ضد روسيا التي تلت ذلك، اكتسب ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب أهمية خاصة للاقتصاد الروسي واقتصادات الدول الصاعدة. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتطويره، ولكن هناك ثقة في أن المشاكل سيتم حلها، وسيتم التغلب على الصعوبات، وسيصبح ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب بالفعل أهم رابطة بين روسيا والدول المستعدة للتجارة والتعاون معها.

الفائقة. وبالتالي، من الضروري التأكيد على أن مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» هو طريق نقل فريد وواعد ومطلوب بشدة للعالم اليوم، وهو الذي يمتد من ميناء نافا شيفا الهندي عبر إيران إلى سانت بطرسبرغ «7200 كم» باستخدام النقل البحري والنهري والسكك الحديدية. وعلى الرغم من العقوبات غير المسبوقة التي فرضها الغرب بقيادة الولايات المتحدة، فإن الأنشطة داخل مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» قد تكثفت مؤخراً. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحادث الذي وقع في قناة السويس، عندما جنت السفينة العملاقة إيغر غرين في آذار 2021 وعلى متنها 18,000 حاوية، ما أدى إلى أن عقلت 450 سفينة في ازدحام المرور. وقدرت فترة توقفها بنحو 10 مليارات

**مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» هو طريق نقل فريد وواعد ومطلوب بشدة للعالم اليوم**

في وسط وجنوب شرق آسيا، والتوتر حول إيران، والتهديد بفرض عقوبات غربية جديدة فيما يتعلق بالتعاون بين روسيا وإيران. فهذا لا يخلق مخاطر للمستثمرين فحسب، بل أيضاً للدول المشاركة في المشروع. وتعاني تركيا أيضاً من صعوبات اقتصادية حيث بلغ التضخم السنوي فيها اعتباراً من 4 كانون الأول 2022 حوالي 84,39%. لكن، على الرغم من ضغوط العقوبات من الدول الغربية ورفض التعاون مع روسيا، فإن المشاركين في مركز التجارة الدولية مستعدون لتعميقها في التجارة، وكذلك لتنويع الصادرات وجذب الاستثمار. حيث سيضمن تعزيز دور روسيا كشريك موثوق به تحسين التنمية الاقتصادية الاجتماعية لهذه الدول، وتعزيز الاستقرار والأمن في الفضاء الأوراسي.

### الوضع الجيوسياسي يرفع حظوظ المشاريع البديلة

تجدد الإشارة إلى أنه من أجل تعزيز قوة مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» ومشاريع أخرى مماثلة، من الضروري عقد أحداث مثل المنتدى الاقتصادي الشرقي في فلاديفوستوك. فعلى سبيل المثال، جمع المنتدى الاقتصادي في خريف عام 2022 مشاركين من 68 دولة، واقترب الحجم الإجمالي للعقود الموقعة من 3,3 تريليون روبل. وكانت المواضيع الرئيسية هي بحث إمكانيات المدفوعات عبر الحدود بدون سويت، والتحديات عند العمل مع شركاء جدد من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومشاكل تطوير صناعات التكنولوجيا

بين الشمال والجنوب الآن أهمية كبيرة من حيث الخدمات اللوجستية والمالية».

### التحديات موجودة.. والإرادة لحلها موجودة أيضاً!

يواجه المشروع بعض التحديات التي تمنعه من استغلال الإمكانيات الكاملة لممر النقل الدولي. أكبرها هو انخفاض قدرة البنية التحتية للنقل في البلدان المشاركة. ومع ذلك، فإن أهمية المشروع أخذت في الازدياد، ما يجعل من الممكن تعزيز إطار النقل الأوراسي في الاتجاهين بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، لأن هذا سيقفل من تكاليف التصدير ويسمح للبلدان المشاركة بتحقيق إمكاناتها الكاملة. كما أن الانتهاء من بناء جزء من سكة حديد رشت-أستار في إيران سيكون إضافة واضحة للمشروع.

ومن المهم أن تأخذ البلدان المشاركة في المشروع في الاعتبار الانخفاض غير المرغوب فيه في حجم عمل مركز التجارة الدولية بين الشمال والجنوب في حالة بدء مشاريع النقل البديلة في زيادة المزايا التنافسية. حيث قد تأتي تحديات مركز التجارة الدولية من التغييرات في الوضع الدولي أو التغييرات في موقف البلدان الرئيسية المشاركة في المشروع. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن مشاكل تطوير ممر النقل بين الشمال والجنوب لا تكمن فقط في الجوانب التقنية والبنية التحتية والقانونية، ولكن أيضاً في مسائل الوضع العسكري والسياسي في مناطق المشروع: طالبان في أفغانستان، والإرهابيون

# أوراسيا وأمريكا اللاتينية في خطوة أخرى ضد الدولار



تنشئ روسيا والاتحاد الاقتصادي الأوراسي مع دول أمريكا اللاتينية عملة موحدة للتسويات المتبادلة. تم الإعلان عن هذا المشروع المشترك واسع النطاق خلال المنتدى الاقتصادي الأوراسي الثاني، الذي عقد مؤخراً في موسكو. من بين الخيارات كانت العملة الرئيسية التي تم الحديث عنها هي «سوكره (sucre)».

■ اليكسي باليف  
ترجمة: قاسيون

كوبية في كوبا تغطي 10 قطاعات، بما في ذلك الآليات الزراعية المتقدمة، وصناعة الإنشاءات، والمعادن غير المعدنية، وإنتاج النفط وتكريره في المصافي، وصناعة الأغذية. لأول مرة في العلاقات الاقتصادية الروسية الكوبية، تم التخطيط لمشروع كبير، مثل: إنشاء منطقة اقتصادية حرة للاستثمار والتصدير في منطقة ميناء مارييل بالقرب من العاصمة الكوبية هافانا.

يقول الاقتصادي فاسيلي كولتاشوف: «قدرة روسيا على مقاومة العقوبات وتحقيق النمو والبحث عن الشراكات هي عكس ما أرادته الولايات المتحدة بشكل تام. ولكن ليس هذا وحسب، فالمشاكل تنمو في الولايات المتحدة نفسها: في الربع الأول من هذا العام وحده، سحب الأمريكيون نصف ترليون دولار من حساباتهم وإيداعاتهم. لا يثق الناس بالنظام البنكي وبالإدارة الأمريكية، كما أن الأزمة العقارية بدأت تكشف عن نفسها، وهذا وسط تراجع الاستثمارات التجارية. ستستمر السوق الأمريكية بالانكماش، والحكام في البيت الأبيض لا يمكنهم الاعتراف بأن العقوبات ضد روسيا قد فشلت في مساعيها. إن فعلوا ذلك سيصبح صوت الأمريكيين أعلى في أسئلتهم عن النفع من محاولة العقوبات ضد روسيا، بينما هم يدفعون الثمن».

بالعودة إلى المنتدى الاقتصادي الأوراسي الثاني، يبدو أن الجميع متفق على أن مشروع العملة الجديدة، والتبادلات التجارية، وطرق تسوية المدفوعات المأمولة، هي فرصة جديدة لتطوير الشراكة الاقتصادية للاتحاد الاقتصادي الأوراسي مع كامل أمريكا اللاتينية ودولها. وعليه، يمكننا أن نرى بأن روسيا والاتحاد الاقتصادي الأوراسي ودول أمريكا اللاتينية قد مضوا في خطوة بالفعل نحو تشكيل نموذج مالي واقتصادي جديد، يقوم بشكل أساسي على المساواة الاقتصادية والسياسية بين الدول. عملياً، كان هذا تحدٍ خطير للهيمنة الغربية.

حصة ليس العملات الوطنية فقط، بل أيضاً المقايضة في التسويات المتبادلة بين الاتحاد الروسي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ودول أمريكا اللاتينية من أجل التوريدات المتبادلة. وعليه، فعمليات التسليم التي يوجد فيها تبادل تجاري لمجموعات محددة من السلع بأسعار متفق عليها دون تسويات نقدية. أوصى المنتدى في الختام: «... يجب أن تعمل دول أمريكا اللاتينية والدول الصديقة الأخرى معاً لتشكيل نظام نقدي ومالي عالمي جديد ... سيسمح لنا ذلك بالتحلص من هيمنة الدولار، وزيادة تعزيز العلاقات بين البلدان، وزيادة حجم التبادل التجاري متبادل المنفعة».

## اتجاه متنامٍ

تم التعبير عن الآراء المشابهة التي تريد تسريع بناء نظام تبادل دولي يتخلص من الدولار عبر وزيرة التمويل والتجارة الخارجية لفنزويلا، إيلوينا رودريغز غوميز عندما قالت: «اليوم نشهد بأن العالم بأسره هو ضحية لهيمنة الدولار. نحتاج إلى آلية تمويل جديدة تزودنا بالحرية الحقيقية للتجارة الدولية». وفقاً للوزيرة الفنزويلية، فقد حان الوقت كي تجمع الدول الكثيرة التي تعاني قواها معاً: «من أجل الإطاحة بهيمنة الدولار، وهو العمل الذي بات اليوم يكتسب زخماً حقيقياً بالفعل». تم التعبير عن الأمر ذاته من وجهة نظر الدولة التي تعاني من العقوبات والحصار الأمريكي منذ عقود: كوبا، على لسان المستشار الاقتصادي لسفارة كوبا لدى الاتحاد الروسي نيلد غويرا موريرا.

بالفعل، بعد المؤتمر بوقت قصير، وقّعت روسيا مع كوبا حزمة من الوثائق البيئية الحكومية في هافانا، والتي ستؤدي في الحد الأدنى إلى زيادة 30% في التجارة المتبادلة ما بين عامي 2023 و2025. الأهم من ذلك: أن هذه التبادلات ستعتمد على أنظمة المقايضة والعملات الوطنية. تنص الوثائق التي تم توقيعها أيضاً على تنفيذ مشاريع روسية

المالي بشكل مستقل عن الغرب. هذا السيناريو شديد الارتباط بالتحولات العالمية التي على الجميع ترقبها اليوم.

أولاً: لم تنضم دول أمريكا اللاتينية - وذلك بالرغم من الضغوط الكبيرة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - إلى العقوبات الغربية ضد روسيا وبيلاروسيا. كما أنها لم تنضم «إلا بعضها وعلى فترات» إلى العقوبات الأمريكية ضد كوبا من قبل، والموجودة بشكل متنامٍ منذ بداية الستينيات من القرن الماضي. ثانياً: وكما لوحظ أثناء انعقاد المنتدى، فخلال العامين أو الثلاثة القادمين سيزداد حجم التجارة المتبادلة بين الدول الحاضرة على الأقل مرة ونصف، وذلك بسبب ازدياد الواردات من الاتحاد الروسي ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي لأنواع مختلفة من المعدات والمنتجات الهندسية الخاصة بالنقل «بما في ذلك قاطرات وعربات القطارات»، والمعدات الآلية، والأنسجة الطبية، وألبسة الحماية الخاصة بالعمل. بالإضافة لذلك ستتم زيادة واردات المنتجات الصناعية الكيميائية، والقمح والمنتجات المعالجة المنفردة عنها.

كما ستزيد الواردات من دول أمريكا اللاتينية، والتي تشمل بشكل أساسي: منتجات المعادن غير الحديدية، والأجهزة المنزلية، ومنتجات الزراعة الاستوائية وشبه الاستوائية، وعداداً من المواد الخام المرتبطة باللحوم «لحم البقر، والضأن»، والأنسجة وغيرها من المواد الخام. في المقابل، سيؤدي الانتقال إلى عملة دولية جديدة، مناهضة للدولار بشكل أساسي - للعديد من بلدان أمريكا اللاتينية، جنباً إلى جنب مع روسيا - إلى مضاعفة التجارة المتبادلة وتسريع التسويات التجارية. من المميزات أيضاً أنه منذ عام 2022، تتراد

تم استخدام «السوكره» منذ 2010 و2012 في التسويات المتبادلة من قبل 11 دولة في أمريكا الوسطى والجنوبية، من الدول الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب الأمريكتين «بانا BANA»، الذي تأسس عام 2004 ويجمع: بوليفيا وفنزويلا وكوبا ونيكاراغوا وخمس دول ناطقة باللغة الإنكليزية في المنطقة. لدى إيران وسورية وهاييتي أيضاً ارتباطات بهذا التحالف، وقد منحت روسيا وضع الضيف فيه. يتم تنظيم مدى الملاءة المالية - أي معدل وجود «السوكره» - بشكل مشترك من قبل البنوك الوطنية في البلدان المشاركة، بما في ذلك من خلال معدل خاص يشجع التجارة فيما بين دول الكتلة، وكذلك مع البلدان الأخرى. وكذلك تنظيم استخدام العملات الأجنبية أو تدخلات «السوكره» في الأسواق المالية الوطنية، عبر الحفاظ على ملاءة حيازة هذه العملات مجتمعة.

في خطابه أمام المنتدى، أوضح الفنزويلي فيليكس بلاسينسيا، الأمين العام لبنك «بانا» التجاري الدولي، أن خيار «السوكره» يجري العمل عليه كأساس لمشروع عملة دولية جديدة مخصصة للتسويات المتبادلة بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوراسي ودول التحالف البوليفاري. تمت الموافقة على هذا المشروع من قبل جميع المشاركين في المنتدى. وعلى ذلك، «فاحتياطي الدولار»، كما كانت تقول دول أمريكا اللاتينية منذ عقود، سوف يكون مصيره إلى الزوال. وبفضل مشروع العملة الجديدة، سيتم بين روسيا ودول أمريكا اللاتينية تبادل العملة، والدعم

لأول مرة في العلاقات الاقتصادية الروسية الكوبية تم التخطيط لمشروع كبير مثل إنشاء منطقة اقتصادية حرة للاستثمار والتصدير في منطقة ميناء العاصمة الكوبية هافانا

# أزمة المواصلات تشتد في العاصمة وريفها على حساب الطلاب هذه المرة!

لم تحل أزمة المواصلات في العاصمة وريفها حتى تاريخه، بالرغم من كل ادعاءات بذل الجهود لهذه الغاية، وبالرغم من كل الحديث الذي رافق فرض تركيب أجهزة التتبع الإلكتروني على وسائل المواصلات، وما تبعه من تصريحات حول الوفر المحقق من مادة المازوت بعد البدء به!

## نوار الحمصي

فالمناطق يقول: إنه لا ذرائع يمكن الاتكاء عليها رسمياً لتبرير أزمة المواصلات الحالية، لا من قبل وزارة النفط بما يخص توريد المشتقات النفطية، ولا من قبل شركة محروقات على مستوى مخصصات كل محافظة من هذه المشتقات، ولا من قبل محافظة دمشق أو ريف دمشق على مستوى مخصصات وسائل المواصلات، التي باتت تحسب استناداً للمسافات المقطوعة فعلاً مع تتبع التقييد بذلك، والأهم أن الحديث الرسمي يقول: إن أجهزة التتبع حققت وقرأت بمادة المازوت! فخلال الأسبوع الماضي اشتدت أزمة المواصلات على كافة الخطوط داخل العاصمة، وفيما بين العاصمة ومدن ريفها القريب والبعيد، والسبب الرئيسي بذلك هو عدم تأمين الكميات الكافية من المازوت لوسائل المواصلات، ما أدى إلى إعادة مشاهد الازدحام في مراكز الانطلاق وعلى الطرقات، مع كل السلبيات التي حصدها المواطنون على حساب وقتهم وتعبهم ومن جيوبهم، على البدائل الاستغلالية!

أما الكارثة فقد كانت من نصيب طلاب الشهادات «الإعدادية والثانوية» الذين انغروا الأمرين من عدم توفر المواصلات كي يصلوا إلى مراكز امتحاناتهم في الموعد المحدد، فالحد الأدنى، بسبب قلة وسائل المواصلات، وبمعرفة المعنيين في المحافظة المشرفين مباشرة على المخصصات المسلمة من مادة المازوت للبرافيس العاملة على خطوط المواصلات، كان من الممكن تشغيل بعض باصات النقل الإضافية خلال ساعات الصباح وقبل مواعيد الامتحانات، وخاصة على خطوط الازدحام، لكن ذلك لم يتم بكل أسف! فمن المشاهدات المؤسفة التي تم رصدها أيام الامتحانات الأسبوع الماضي الكثير من حالات البكاء والتوتر، بل والإغماء، جراء غياب المواصلات، والتي لم تقف عند حدود الطلاب والطالبات فقط، بل وحتى ذويهم كانوا مشاركين بالتوتر والبكاء، وهو أمر مشروع ومبرر تماماً، فالتأخر عن موعد دخول القاعة الامتحانية يعني عدم التمكن من تقديم الامتحان، وبالتالي، ضياع الفرصة الوحيدة أمام هؤلاء، ما يعني ضياع سنة كاملة من عمرهم وجهدهم.. هكذا!!!



فإذا كان من سلبيات عدم توفر المواصلات بالنسبة للمواطن العادي هو المزيد من هدر الوقت والجهد، مع الاضطرار لتكبد نفقات مالية إضافية، فإنها بالنسبة لطلاب الشهادات ارتباطاً بمواعيد امتحاناتهم هي مزيد من الضغط النفسي وحرق الأعصاب، وصولاً لاحتمالية تبديد جهودهم وضياع مستقبلهم!

فهل من المستغرب القول: إنه من المفترض من جملة التحضيرات الرسمية للعملية الامتحانية أن تكون هناك جهود إضافية بما يخص توفير المواصلات خلال فترة الامتحانات وزيادتها، خاصة في ظل توازي العمليات الامتحانية للشهادتين سوياً هذا العام، أم أن ذلك يعتبر نوعاً من الترف، وبعيداً عن حسابات محافظة دمشق وريف دمشق، وغيرها من الجهات العامة الأخرى المعنية بهذا الشأن، وأياً كانت النتائج والسلبيات، وبحيث يجوز القول: «كنت أسمع لو ناديت حياً»!؟

## الحكومة سمسار شاطر أيضاً!

ورد على صفحة الحكومة بتاريخ 2023/6/10 ما يلي: «رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس يطالع على مراحل العمل في مشروع سكن المستحقين من متضرري الزلزال في حي الحيدرية. يتضمن المشروع بناء 4 محاضر على مساحة 25600 متر مربع، ويضم كل محاضر 10 طوابق وقبو بواقع 320 شقة سكنية وبكلفة إجمالية 66,6 مليار ليرة سورية، حيث يتم حالياً ترحيل الأنقاض وأعمال الحفر للوصول إلى منسوب التأسيس تمهيداً للمباشرة بالتنفيذ».

## مراكس قاسيون

وكذلك ورد خبر يقول: «المهندس عرنوس يطالع على مراحل العمل في مشروع سكن المستحقين من متضرري الزلزال في ضاحية المعصرانية شرق مدينة حلب. يتألف المشروع من أربعة محاضر يتم بناؤها على مساحة طابقية 10 آلاف متر مربع، وتتألف من 120 مسكناً تتراوح مساحتها بين 65\_90 متراً مربعاً وبقيمة إجمالية 18,6 مليار ليرة سورية».

ومصلحة هؤلاء المنكوبين الذين أصبحوا بلا سكن! فبعد مضي أكثر من 4 أشهر على الكارثة، وبعد الأخذ والرد بتحديد الأماكن التي يمكن الاستفادة منها لإنشاء وحدات سكنية في حلب، ولأربعة محاضر فقط، فإن ما تم إنجازه حتى الآن لا يتعدى ترحيل الأنقاض، والبدء بعمليات الحفر للوصول إلى منسوب التأسيس، وبمعرفة الحكومة وتهليلها لذلك! فكم من الوقت ما زال بالجعبة الرسمية المتمهلة لاستكمال إنجاز



في مدينة حلب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المبلغ لم تتضح المساحة المقابلة له، ولا نوعية ومواصفات الإكساء الداخلي والخارجي له! أما مشروع حي المعصرانية، فإن التكلفة الوسطية للشقة فيه بحسب الأرقام الحكومية أعلاه فهي 155 مليون ليرة، ولمساحات تبدأ بـ 65 متراً مربعاً، وهي أيضاً تعتبر تكلفة مرتفعة جداً بمقاييس أسعار العقارات في حلب! ففي منطقة سيف الدولة، إن وسطي أسعار العقارات يبلغ 300 مليون ليرة، وذلك ارتباطاً بالموقع والمساحة والكسوة، وهذا المبلغ يتضمن طبعاً هوامش الربح، وأخذاً بعين الاعتبار عوامل التضخم أيضاً!

أما في منطقة الميدان أو بستان الباشا وغيرها، فإن الأسعار أقل من ذلك بكثير، وجميع هذه المناطق تعتبر أقرب من حيي الحيدرية والمعصرانية وأقدم منهما، ما يعني خدمات عامة أفضل وأكثر استقراراً بشكل نسبي! والسؤال الذي يطرح نفسه: على أي أساس تم حساب التكلفة الإجمالية المرتفعة جداً للمشاريع أعلاه، وما هي حصة الحكومة من الأرباح الإجمالية لها على حساب المتضررين وباسمهم؟! فبحسب أحد المتضررين ممن تشردوا بنتيجة الزلزال قوله: عطوني المبلغ وبلا ما تتعبو حالكم.. أنا بدبر حالي فيه بيت أحسن.. وبسكن وبستقر فيه أسرع! فيما قال آخر مستغرباً: أكيد الحكيم عن 4 محاضر بس.. ولا في كم محاضر ع البيعة وع حسابنا.. ولا الحكومة بدنا تترجع ع حساب ماسينا؟!!

المحاضر الأربعة وفقاً لهذه الوتيرة من العمل، كي يتمكن المستحقون من المتضررين بعد كل ذلك من استلام بيوتهم والسكن فيها؟! أما ما يلفت النظر أكثر في مضمون الخبرين أعلاه، فهو التكلفة المرتفعة للسكن وفقاً للحسابات الحكومية المعلنة! فبحسب الأرقام أعلاه، فإن تكلفة الشقة الواحدة في مشروع حيي الحيدرية تتجاوز 208 مليون ليرة، وهي لا شك تكلفة مرتفعة جداً بحسب الأسعار الراجحة للعقارات في المناطق المشابهة

# الذكاء الاصطناعي والصنمية... تعقيب على تشومسكي

نشرت صحيفة نيويورك تايمز في النام من آذار 2023 مقالاً مشتركاً لكل من عالم اللسانيات والمفكر الشهير نعوم تشومسكي وبروفيسور زميل له في المجال نفسه، ومدير لقسم الذكاء الاصطناعي بإحدى شركات التكنولوجيا. وقدم مقالهم انتقادات للرهانات المغالية بشأن «الذكاء الاصطناعي» و«تعليم الآلة» وبرمجيات مثل ChatGPT، معتبرين أنها لا تملك «ذكاء» ولا «فهماً» حقيقياً للغة البشرية. فيما يلي نقتبس مطولات من المقال ثم نعقب عليه.

د. اسامة دليقان

حمل المقال الذي كتبه تشومسكي بالاشتراك مع إيان روبرتس، وجيفري واتنول، عنوان «الوعد الكاذب لـ ChatGPT». ويبدأ بالتقييم التالي: «في حين يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون وسيلة لحل المشكلات، لكنه يبعث مخاوفنا بأن شكله الأكثر شيوعاً ورواجاً حالياً «تعليم الآلة» قد يقوّض علومنا وأسس الأخلاق، بأن يدمج في التكنولوجيا التي نستخدمها تصوراً خاطئاً جذرياً حيال اللغة والمعرفة».

ثم يبنوه بأن برامج مثل ChatGPT من شركة OpenAI، و Bard من غوغل، و Sydney من مايكروسوفت، تعمل على أخذ كميات ضخمة من البيانات، ثم تبحث فيها عن أنماط، لتوليد مخرجات عالية الاحتمال من الناحية الإحصائية تبدو شبيهة بلغة وتفكير البشر.

وجرى الاحتفاء بهذه البرمجيات بوصفها الومضات الأولى في أفق «ذكاء عام اصطناعي»، والذي لطالما جرى التبشير به، بأن تلك المرحلة المنشودة التي يقال إن «العقول الآلية» ستتجاوز عندها أدمغة البشر، لا كميّاً فقط «من حيث سرعة المعالجة وسعة الذاكرة» بل وكيفياً أيضاً «بمعنى البصيرة المتفكّرة، والإبداع الفني، وجميع المكات البشرية المتميّزة».

ويعتبر تشومسكي وزملاؤه بأن «ذلك اليوم ربّما يأتي، ولكن لا يبدو أن فجره وشيك الانبجح الآن، على النقيض مما يمكن قراءته من عناوين مغالية وتقديرات تستند إليها الاستثمارات التجارية غير الحكيمة».

«فهمها كانت برامج تعليم الآلة، من أضرار ChatGPT وغيره، مفيدة في بعض المجالات الضيقة (مثل برمجة الكمبيوتر أو اقتراح مقاطع من الأشعار الخفيفة)، فإننا نعرف من علم اللسانيات وفلسفة المعرفة أن هذه البرمجيات مختلفة بعمق عن طريقة المحاكمة العقلية لدى البشر واستعمال البشر للغة. مما يفرض محدوديات على ما تستطيع هذه البرامج فعله، ويعوباً لا يمكن اجتثاثها».

واعتبر المؤلفون أن «الأمر برمته ملهأة ومأساة في الوقت عينه... ولا سيما مع المبالغ المالية الكبيرة والاهتمام الكبير الذي يتركز على شيء صغير كهذا؛ شيء شديد التفاهة إذا ما قورن بالعقل البشري الذي بفضل اللغة، وبحسب تعبير فلهلم فون هومبولدت: يمكن أن يصنع «استعمالاً لا نهاية له من وسائل منتهية» خالفاً أفكاراً ونظريات ذات عمق شامل».

## الوصف والتنبؤ مقابل التفسير

يتابع المقال بأن «برنامج ChatGPT وأضرابه، عبارة عن محرك إحصائي تجميعي من أجل مطابقة الأنماط، يبتلع مئات التيرابايتات من البيانات ويستنبط أكثر الإجابات شبيهاً بالمحادثة، أو الجواب الأكثر احتمالية على سؤال علمي. أما العقل البشري، فهو بخلاف ذلك؛ نظام كفو ورائع على نحو مدهش، يشغل بكمية صغيرة نسبياً من المعلومات. وهو لا يسعى إلى تخمين وجود صلات فجأة بين نقاط البيانات، بل يسعى إلى خلق تفسيرات».



«السايبورغ Cyborg» رغم كونه ما يزال خيالاً علمياً، فقد يكون المرشح الوحيد الأكثر واقعية لخطوة على طريق قد يوصل إلى تصنيع ذكاء حقيقي.

## تعقيب 2: الذكاء الاصطناعي والصنمية والافتراض

إذا استندنا إلى تفسير ماركسي للإجابة عن سؤال: لماذا هذا الربط المتكرر في الأدبيات الحالية والإعلام بين «السايبورغ» «بل وحتى ما هو أبسط منه بكثير: الكمبيوتر والروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي الحالي» من جهة وأفكار شريرة وكرثية من جهة أخرى، وكان المجال المذكور محكوم بالتطور باتجاه واحد فقط هو إنتاج «مسوخ» فرانكشتاينية تفترس صانعيها؟ سنجد مفتاح الجواب على الأرجح فيما نلحظ له ماركس بشأن «الصنمية البضائية» و«الاعتراب»، أي إن المشكلة ليست تكنولوجية بل طبقية-اجتماعية وعلى الأخص رأسمالية. وهذا يستدعي سؤالاً آخر: هل ستكون البشرية بحاجة حقيقية لصناعة «كائنات» كهذه في التشكيل الاقتصادية-الاجتماعية الأرقى التي ستحرر البشر من استغلال بعضهم لبعض وتفتح لهم آفاقاً غير مسبوقة في الاستفادة من الطبيعة والانسجام معها والتحكم بأنفسهم وبها لصالحهم؟ هل سيحتاجون في الشيوعية إلى خلق «سايبورغات»؟ أم أن ذكاءهم الطبيعي، هذه الشعلة التي اتقدت في الدماغ البشري على مدى آلاف السنين والمفتوحة على تطور أعلى، ستكون كافية لإنارة حياتهم بكل المعارف الضرورية لتطورهم والاستمتاع بالفكر والعمل، مع الاستفادة طبعاً من جميع أشكال المواد الأقل منهم تطوراً (بما فيها الكمبيوترات و«ذكاؤها» والسايبورغات عند الحاجة) التي ستكون طوعاً وبأنهم دون أن يشعروا بأية حاجة لتخليقها بطابع صني أو عجائبي أو تحميلي وصفها بـ«الذكائية» بملولات ترتبط بالدعوى. ففي النهاية لا يخاف من الأصنام التي صنعها بيديه سوى ذلك النوع الحيواني الخاص الذي لمّا يتوصل بعد إلى مستوى نوعي جديد في التحكم بنفسه وحل تناقضاته الاجتماعية والطبيعية، وهذا هو حال النوع البشري اليوم في الرأسمالية.

و«الحفظ غيباً»، ولكنها عاجزة عن تمييز الممكن من المستحيل.

## تعقيب 1: الآلات والتجربة البشرية

الفكرة أعلاه التي تناولها تشومسكي وزملاؤه حول التمييز بين الواقع والمستحيل والممكن، يمكن أن نفهمها ماركسياً من منظور أن «التجربة معيار الحقيقة». والتجربة غير متاحة للذكاء الصنعي مباشرة، فهي تنتمي إلى الأساس المادي لأية فكرة، بينما يتعامل الذكاء الصنعي حتى الآن فقط مع النواتج الجاهزة لتجربة مادة مختلفة جذرياً عنه؛ المادة الأعدد والأكثر تطوراً؛ الدماغ البشري. إنه يتعامل مع أفكار، تجريدات، ولا يستطيع التعامل مع الواقع المادي الحي بطريقة مباشرة وبحيث يقوم بتجريد أفكار من الواقع، ولا يستطيع بالتالي أن يختبر ويفرق الحقيقة عن الوهم. وقد يكون هذا أحد العوامل المسؤولة عن ظاهرة الهلوسة التي ما زال مطورو برامجها عاجزين عن اجتثاثها، ولا غرابة في ذلك، لأنها ليست في الجوهر مشكلتة «تقنية» بحتة. هذا يعيدنا إلى أهمية تصنيف إنجليس لمستويات حركة المادة «والمادة المنحركة» من حيث تعقيدها وتطورها من أدنى إلى أعلى: المستوى الميكانيكي، ثم الفيزيائي، فالكيميائي، فالبيولوجي، فالاجتماعي والوعي. فمن الواضح أن الذكاء ينتمي طبيعياً إلى الطابق الخامس «الاجتماع-الوعي» بحسب قوانين التطور الديالكتيكي الطبيعية. وهذا يطرح مشروعية التساؤل عن مدى كون التكنولوجيا التي هي موضع النقاش «ذكاء» حقاً. فيبدو توصيفها بـ«الذكاء» محاولة قفز بين الطوابق، وتجاوزاً حتى للطابق البيولوجي الذي أسس تاريخياً لنشوء وتطور الذكاء.

هذا الأمر يقودنا إلى فرضية أن طريق الوصول إلى تصنيع «ذكاء» بوساطة تقنيات بشرية، في حال افتراضنا ذلك ممكناً مستقبلاً، يجب عليه احترام واستخدام هذا القانون الطبيعي لتراتبية التعقيد الديالكتيكي لمستويات تطور المادة، وبالتالي سيبقى على الأرجح حلماً طوباوياً إذا اقتصر العمل فيه على «الكمبيوترات» فقط لأنها محدودة بالطابق الفيزيائي. أمّا التفكير بهجانن بين كائنات حية (وربما الإنسان نفسه) والكمبيوترات، أو ما يصطلح عليه «العضوية السيريةانية»

وبحسب تشومسكي وزملائه فإن طفلاً صغيراً يكتسب لغة ما، لديه «نظام تشغيل» غريزي منسب وراثياً ومختلف تماماً عن نظام تشغيل برنامج تعلم الآلة: «في الحقيقة، هذه البرامج عالقة في طور قبل بشري أو غير بشري من تطور المعرفة. وعيبها الأعمق غياب أكثر قدرة حاسمة لأي ذكاء... القدرة ليس فقط على أن تقول ما هو الحال وما كان عليه وما سيؤول إليه «التوصيف والتنبؤ» بل وكذلك أن تقول ما ليس عليه الحال وما يمكن أن يكونه أو لا يكونه؛ فهذه هي مكونات التفسير، والواسمة للذكاء الحقيقي».

يطرح تشومسكي وزملاؤه المثال التالي: افترض أنك تمسك تفاحة، أفلتها، تلاحظ النتيجة وتقول: «التفاحة تسقط». هذا يعتبر وصفاً ويمكن للتنبؤ أن يكون بياناً من قبيل: «سوف تسقط التفاحة إذا فتحت يدي». الوصف والتنبؤ قيمان ويمكن أن يكونا صحيحين. ولكن التفسير شيء أكثر من ذلك؛ إنه لا يتضمن فقط التوصيفات والتنبؤات بل وكذلك التخمينات المواجهة للوقائع، من قبيل: «إن أي جسم كهذا سوف يسقط» زائداً عبارة: «بسبب قوة الجاذبية» أو أي شيء قد يعتبر سبباً للنتيجة المعنية. إن هذا التفسير السببي: «ما كانت التفاحة لتسقط لولا قوة الجاذبية»، إنما هو التفكير.

وأما تعليم الآلة فعماده التوصيف والتنبؤ؛ إذ لا يضع أية آليات سببية أو قوانين فيزيائية. وليس بالضرورة طبعاً أن يكون أي تفسير ذي أسلوب بشري صحيحاً؛ فنحن خطأون، ولكن هذا جزء مما يعنيه أن تفكر: لكي تكون على صواب لا بد أن تكون أيضاً عرضة للخطأ. إن الذكاء لا يمكن فقط في التخمينات الإبداعية بل وفي النقد الخلاق أيضاً.

يستند الفكر البشري على التفسيرات الممكنة وتصحيح الخطأ، وهي عملية تقيّد تدريجياً الإمكانيات التي تؤخذ على محمل المعقول. وكما قال شيرلوك هولمز ذات مرة للدكتور واطسون: «عندما تحذف المستحيل، فإن ما يتبقى، ومهما كان بعيد الاحتمال، لا بد أن يكون الحقيقة».

ويخلص تشومسكي وزملاؤه إلى أن ChatGPT والبرامج المشابهة، ورغم أنها غير محدودة، بحكم تصميمها، من حيث إمكانية ما تتعلمه إذا كان المقصود بذلك «التذكر»

البشرية المنقسمة طبقياً ستبقى خانقة من إمكانية استعمال نفسها

# السودان واليمن وآليات قياس الوزن الأمريكي



**بالرغم من التحركات الملحوظة التي بدأ يشهدها الملف اليمني، إلا أن المؤشرات على اقتراب الحل لا تزال متناقضة، بل تبدو بعيدة جداً عند النظر إلى درجة التعقيدات الكبرى التي تراكمت هناك، وتكاد الصورة تبدو متشابهاً في بعض تفاصيلها على الشط المقابل للبحر الأحمر، وتحديداً في السودان الذي لا تزال المعارك المتلهبة تتصاعد فيه دون بوادر تهدئة مستدامة.**

## ■ علاء ابو فرج

تحقيق فارق تاريخي هو الأول من نوعه منذ قرون مضت، وتجاوزت الكتلة الغربية من حيث الناتج الإجمالي، في ميدان آخر مشتق من الأول، نجحت دول بارزة، مثل: روسيا والصين بتثبيت تفوق عسكري نوعي لا يزل الحديث عنه قاصراً، وذلك بالرغم من أن الصواريخ الفرط صوتية باتت تكد مخازن الأسلحة، وغرف قيادة العمليات في أوكرانيا، لتترك ترسانة الأسلحة الغربية وكل تقنيات الاستطلاع المتقدمة عاجزة عن صدها أو التعامل معها. الحديث في الميادين الأخرى لا يقل أهمية، فدول الجنوب باتت أكثر قدرة على تفكيك الأدوات التاريخية التي استخدمها الغرب لفرض الهيمنة والنهب، ونشهد اليوم تحطيم الدولار والتبادل اللامتكافئ وتكبير المؤسسات المالية الغربية وإيجاد بدائل عنها، بالإضافة إلى تغيرات كبرى أخرى تشهدها سلاسل التوريد وطرق النقل والبحث العلمي وغيرها. فإذا ما أردنا حساب «معدل التراجع الأمريكي» لا يمكن بحال من الأحوال النظر إلى ملفات، مثل: اليمن والسودان بمعزل عن كل ساحات المواجهة الأخرى، وفي الوقت نفسه لا يجوز إنكار أن واشنطن قادرة حتى اللحظة على التأثير المؤقت وتحديداً في ملفات أمنية-عسكرية، نظراً لأنها خلقت عدداً كبيراً من البنى والهيكل القادرة على العمل ذاتياً بما يخدم المصلحة الأمريكية، والتي تتطلب «إعادة برمجة» لتؤدي دوراً مختلفاً.

## في اليمن

منذ انفجار الأزمة اليمنية وبدأ التدخل العسكري الخارجي فيه، ظهر الصراع بوصفه سعودياً إيرانياً، وجرى إغفال الدور الأمريكي الذي كان واضحاً ومباشراً منذ البداية، لكن غاب في الظل لفترة طويلة، على هذا الأساس كان التوافق السعودي-الإيراني الذي حصل مؤخراً برعاية صينية قادراً على حل أجزاء مهمة من المشكلة، لكنه سيكون مضطراً للتعامل مع الدور الأمريكي في هذا الملف. فالخلافات بين طهران والرياض لا تزال

ذكر القواسم المشتركة بين الملفين اليمني والسوداني مسألة ليست باليسيرة، لكن يظهر أمامنا اليوم، أن السعودية والولايات المتحدة يظهران كأصحاب أدوار مؤثرة في كلا الملفين، ما يفتح لنا مجالاً لتقييم أدوار البلدين في هذه المساحة الجغرافية الواحدة، ويسمح لنا أيضاً أن ننظر سؤالاً: هل يمكن التوفيق بين المصالح الأمريكية والسعودية في ملفات كهذه؟

## نقطة البداية

بالرغم من تزايد الدلائل على التراجع الأمريكي، والارتفاع الملحوظ في درجة تسارعه، يظل البعض غير متيقنين من أن هذا الأمر بات حقيقة ملموسة، ما يجعل فهمهم لمعظم التغيرات الجارية قاصراً. وفي ذات الوقت، لا تبدو المشكلة أقل شأناً لدى البعض الآخر، أي أولئك المدركين أن التراجع حاصل بالفعل، لكنهم يظنون أنه بات بالإمكان إهمال وزن الولايات المتحدة عند أية محاولة لفهم تطور الأحداث. فالواقع اليوم، يبرهن أن التراجع الأمريكي حاصل فعلاً ويمكن ذكر آلاف الاعترافات الغربية والأمريكية التي تقر بهذا التراجع، لكن الوزن الأمريكي لا يزال قادراً على التأثير المتباين في عدد كبير من الملفات. ويمكننا القول: إن كل أزمة جديدة تنفجر أو يجري تاجيجه، تتحول تلقائياً لتكون اختباراً جديداً لقياس الوزن الأمريكي في تلك اللحظة بالذات، وفي تلك النقطة بالتحديد، وبالتالي، يتيح لنا القياس المتكرر لحجم التأثير الأمريكي في ملف بعينه إمكانية فهم التبدلات الجارية ضمنه. المشكلة الكبرى تكمن في تعميم الاختراقات الأمريكية المحدودة والمؤقتة في هذا الملف أو ذلك، وتقديمها كدلائل لنقض «فرضية التراجع» أصلاً. حتى اللحظة خسرت الولايات المتحدة النزاع على عدد من الجبهات، ولم يعد يخفى على أحد أن «دول الجنوب» استطاعت

وقد نشهد خلال الفترة القادمة تنسيقاً أعلى بين السعودية وإيران في هذا الملف، ليتحول البلدان إلى كتلة تعمل بشكل مشترك لتأريض النشاط الأمريكي هناك، الذي يستهدف السعودية وإيران معاً.

## في السودان

الدور الأمريكي في السودان يتمثل في كون واشنطن طرف أساسي في «مباحثات جدة» التي تيسرها إلى جانب السعودية، لكن هذه الجهود لم تكلل حتى اللحظة بالنجاح، ولم تحقق أي تقدم ملموس، لا بل إن سقف آمالها ينخفض يوماً بعد آخر، ما يطرح السؤال جدياً حول جدوى وجود الولايات المتحدة كطرف «ميسر» في مباحثات من هذا النوع! فانفجار الوضع في السودان له تأثيرات أمنية واقتصادية خطيرة على السعودية، كونه جزءاً من حدودها الغربية، ولذلك لا داعي لإثبات أن المصلحة السعودية العميقة تتطلب وضع حد للمواجهات الجارية حالياً، أو إيجاد أرضية للتفاهم قادرة على حفظ الحد الأدنى الضروري من الاستقرار، لكن الوضع بالنسبة لواشنطن مختلف للغاية، فالمصلحة الأمريكية تقتضي تغذية هذا الصراع وإعاقة أي تفاهم يمكن الوصول إليه، نظراً لكونه يشكل عامل ضغط كبير على السعودية ومصر، ويمكن واشنطن من التحكم الأكبر بسلوك البلدين عبر إمساكها بخيوط مؤثرة في السودان، ومن جهة أخرى، يعتبر تفجير السودان عاملاً أساسياً في توتير منطقة القرن الإفريقي، وعاملاً معيقاً أمام النشاط الروسي والصيني في إفريقيا، كون السودان أحد بوابات العبور إليها، هذا إلى جانب تأثيرات النزاع في السودان على عدد من دول المنطقة، التي بدأت بالفعل تتحمل تبعات ما يجري، والتي يمكن أن تمتد إلى أراضيها، إذا لم يجر احتواء المشهد.

قائمة ولا يمكن الحديث عن أنها طويت وتم تجاوزها، لكن فهم جوهر التقارب بين البلدين يسمح لنا بالقول: إن النية في الوصول إلى توافقات نية حقيقية وجادة لدى الطرفين، بل هي ضرورة على مستوى الأمن الوطني في السعودية وفي إيران. ما يؤثر الانتباه، أن التطورات الأخيرة في اليمن بدأت تعطي مؤشرات إيجابية سريعة بعد أن تم الإعلان عن عودة العلاقات بين طهران والرياض، لكنها تتعثر اليوم، فهل يرد هذا إلى الخلافات بين طرفي المصالحة؟ أو أن النشاط الأمريكي المتزايد بدأ يفعل فعله لإعاقة إنضاج أولى ثمرات التوافق بين القوى الإقليمية في المنطقة؟

بحسب ما جرى تداوله مؤخراً، يجري السفير الأمريكي سلسلة من الخطوات النشطة، إذ أجرى مباحثات مع مسؤولين حكوميين في عدن، وأعلنت السفارة الأمريكية لدى اليمن إن: «السفير ستيفن فاجن ناقش مع وزير الدفاع اليمني، محسن الداعري، سبل تقوية الشراكة الأمنية الثنائية»، وجرى هذا اللقاء بحضور الملحق العسكري الأمريكي مارك وايتمان، وبحسب بيان السفارة، فإن فاجن أثنى على «الجهود التي يبذلها الجيش اليمني لمكافحة تهريب المواد غير المشروعة ذات المنشأ الإيراني إلى اليمن». وعقد السفير لقاءً آخر مع عمدة العاصمة اليمنية المؤقتة أحمد لممس، بحضور مساعد المدير العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ما يشير إلى أن الوكالة ستؤدي أدواراً محددة خلال الفترة اللاحقة.

تصاعد الحضور الأمريكي المباشر في اليمن يمكن تفسيره على أنه تعبير عن قلق في واشنطن من الدور السعودي الحالي، الذي بات يرى ضرورة إنهاء الصراع اليمني، والوصول إلى توافق مستدام قادر على نزع فتيل التوتر الخطير الحاصل على حدود الجنوبية للمملكة.

**فلاشة: المشكلة الكبرى تكمن في تعميم الاختراقات الأمريكية المحدودة والمؤقتة في هذا الملف أو ذلك وتقديمها كدلائل لنقض «فرضية التراجع» أصلاً**

إيجاد مخرج من الأزمة السودانية واليمنية يرتبط بشكل مباشر بالعمل على قطع خيوط التأثير الأمريكي في هذه الملفات، وإن كانت واشنطن لا تزال تملك رصيماً يسمح لها بدعم كل ما يعيق الحل على شاطئ البحر الأحمر، تستطيع قوى إقليمية أخرى، مثل: السعودية وإيران ومصر، أن تسعى بشكل مشترك لإبعاد واشنطن عبر تعميق تفاهماتها وتأريض محاولات التخريب الأمريكية.

# ماذا يعني فشل الهجوم المضاد في أوكرانيا؟



تشهد جبهة المواجهة في أوكرانيا تصعيداً كبيراً، وتبدو الإشارات الأولية أن ما يحدث يمكن أن ينتقل إلى مستوى نوعي جديد، ففهم الأسباب العميقة لانفجار الوضع في أوكرانيا يمكن أن يساعد أيضاً في فهم ما الذي قد يترتب على نتائج هذا الانفجار، لا في الميدان الحالي فحسب، بل على المستوى العالمي ككل.

## ■ محرر الشؤون العربية والدولية

هذا المحور، هذا بالإضافة إلى أن حادثاً بهذا المستوى شكّل إرباكاً على الجبهة الروسية.

### هل بدأ الهجوم المضاد فعلاً؟

بالرغم من الحديث الغربي عن أن هدف تفجير السد كان إعاقة أو تأخير الهجوم الأوكراني المضاد الذي جرى الحديث عنه في الشهور الماضية، برهنت التطورات على الأرض، أن أوكرانيا بدأت بالفعل هجوماً على عدد من المحاور، وهو ما اعتبره الرئيس الروسي بدء الهجوم المضاد الكبير الذي تحدثت عنه كيف. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية في هذا السياق: أن القوات الأوكرانية بدأت هجوماً على 7 اتجاهات منذ مساء يوم الخميس 8 حزيران الجاري، وخصصت 5 ألوية لهذا الهجوم الواسع، وذلك حسب تصريحات وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو. لكن الحدث الأكبر كبرى للقوات الأوكرانية كما جرى الترويج قبل بدء الهجوم! بل العكس تماماً، فبالرغم من أن أسلحة حديثة ظهرت على الجبهة الأوكرانية، إلا أن القوات الروسية بدأت بتوجيه ضربات موجعة، واستهدفت عدداً من قطع السلاح التي استلمتها كيف مؤخراً، فبحسب بيانات وزارة الدفاع الروسية، خسرت أوكرانيا منذ بدأ الهجوم أكثر من 3500 مقاتل، بالإضافة إلى أكثر من 33 دبابة و28 عربة قتال و38 عربة مصفحة، هذا بالإضافة إلى منصات مدفعية من طرز متنوعة، وكذلك وجهت القوات الروسية ضربات إلى مستودعات ذخائر ومطارات عسكرية.

### مقابر أليات

لللقطات التي تنشرها وزارة الدفاع الروسية شكلت عامل إرباك كبير في ميدان المعركة، فغزت بعض التسجيلات المصورة وسائل الإعلام، وهي لقطات توثيقية صور بعضها من

بعد أن كانت جبهات القتال في أوكرانيا قد شهدت نوعاً من الاستقرار النسبي، تخلت، بالطبع، معارك ومناوشات يومية، لكنها لم تغير خطوط المواجهة بشكل كبير. وترافق ذلك بحديث مكرور عن التحضير لهجوم أوكراني مضاد، بشرط أن يؤمن الغرب «طلبية الأسلحة» التي تحتاجها أوكرانيا، فهل يمكن أن نسمي ما يجري اليوم صفارة البدء لهذا الهجوم؟

### تفجير سد كاخوفكا

تعرّض سد نوفا كاخوفكا على نهر دنيبرو التابع لمحطة محطة كاخوفسكايا الكهربائية، إلى هجوم في يوم الثلاثاء 6 حزيران الجاري، وما أن تم الهجوم حتى تبادلت روسيا وأوكرانيا الاتهامات حول من يقف وراء تنفيذ هذه العملية، التي ألحقت أضراراً بعشرات الآلاف من السكان، إذ تضرر 14 ألف منزل في 15 تجمعاً سكنياً، وما تبع ذلك من فيضان ناتج عن تسرب غير منتظم لمياه بحيرة السد، التي تقدر المياه المحتجزة ضمنها بـ 18 مليون متر مكعب، وتستخدم لتبريد محطة زاباروجيا النووية، بالإضافة إلى كونها مصدراً أساسياً من مصادر تزويد الجنوب الأوكراني بالمياه، وخصوصاً شبه جزيرة القرم. التطورات اللاحقة لهذه العملية قُدمت دعائم للرواية الروسية، فبالرغم من أن تفجير أجزاء السد ألحق أضراراً طفيفة بأوكرانيا، إلا أن آثاره على الجانب الروسي كانت أكبر بكثير، فبسبب الفرق بين مناسيب ضفتي النهر اتجه الفيضان ليغمر جزءاً كبيراً من الضفة التي تسيطر عليها روسيا، ما أدى إلى تعطيل دفاعات حضرتها القوات الروسية لصد أي هجوم أوكراني مضاد من

طائرات روسية مسيرة رخيصة الثمن، وهي توجه ضربات قاتلة إلى دبابات ومدفعات أوكرانية. وكُتقت اللقطات المتداولة استهداف دبابات ليوبارد الألمانية، ومركبات برادلي الأمريكية، وغيرها من المعدات الثمينة. وبالرغم من محاولات التشكيك الأولية بصحة هذه الوثائق، بدأت بعض الأصوات الغربية بالاعتراف بأن الجيش الأوكراني يتلقى ضربات موجعة بالفعل، كان أبرزها: تصريحات رئيس مجمع الصناعات العسكرية الألماني، أرمين بابيرغر، الذي قال في تعليقه على هذه اللقطات: «في الحياة هناك دائماً خسائر» مؤكداً، أن المعامل الألمانية قررت زيادة في إنتاج القذائف، لكنه شكك في أن تستلم أوكرانيا احتياجاتها خلال أجال زمنية مناسبة. وفي السياق نفسه، أكد المستشار الألماني أوليف شولتز، أنه لا يعرف «متى ستنتهي هذه الحرب» ونبه على هذا الأساس بضرورة «الاستعداد لتقديم العون لأوكرانيا لفترة أطول».

### مؤشرات أولية

وسائل إعلام كبرى نقلت عدداً من الأخبار والتصريحات لتثبت أن الهجوم الأوكراني بدأ فعلاً، كان أبرزها جريدة واشنطن بوست، التي قالت: إنها استندت إلى تصريحات مسؤولين عسكريين أوكرانيين دون أن تسميهم، أكدوا فيها بدء الهجوم المضاد، وهو ما دفع كيف لنفي ما جاء في الصحيفة الأمريكية، وغيرها من المنابر الإعلامية، مثل: إن بي سي. لكن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أكد لاحقاً في يوم السبت 10 حزيران، أن الهجوم الأوكراني قائم بالفعل، لكنه تمسك بعدم الكشف عن المرحلة التي وصل إليها حتى اللحظة. أي أننا أصبحنا أمام اعتراف رسمي من الجانب الأوكراني، لا بد أنه سيلقي بظلال ثقيلة على كل الدول الغربية، وهو ما ينبغي

الوقوف عنده مطولاً! أهداف الهجوم المضاد كانت متباينة بلا شك، ويمكن لنا تحديد سقفها الأعلى والأدنى، فبحسب الرئيس الأوكراني، كان الهدف النهائي من العمليات العسكرية الأوكرانية هو دفع القوات الروسية للانسحاب من كامل الأراضي التي سيطرت عليها منذ بدء المعارك في شباط 2022، بل إن زيلينسكي كان مصرراً على إعادة السيطرة على شبه جزيرة القرم بعد أن أصبحت جزءاً من روسيا منذ 2014، واعتبر كل ذلك شرطاً أساسياً لأي عملية تفاوضية روسية-أوكرانية. من جانب آخر، وإذا ما نظرنا إلى التصريحات الرسمية الأمريكية، كان يبدو واضحاً أن واشنطن تدرك استحالة الوصول إلى أهداف كهذه، فبعض الضباط المرموقين في الجيش الأمريكي، مثل: وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، أكدوا مراراً، أن القوات الأوكرانية غير قادرة على إلحاق الهزيمة بالجيش الروسي، ما يعني بشكل ملموس أن الولايات المتحدة تسعى بأحسن الأحوال إلى ادامة الاشتباك إلى الحد الأقصى الممكن، وتسعى أيضاً إلى تأمين متطلبات هذا الاشتباك من خزائن ومخازن الأوروبيين بشكل رئيسي أصلاً في استنزاف أكبر قدر ممكن من القدرات والأسلحة الروسية. إلا أن النظرة الموضوعية إلى ميدان المعركة تؤكد أن بداية الهجوم المضاد لم تكن موفقة أبداً، وأن الأسلحة، مثل: دبابات ليوبارد وغيرها، التي يجري تدميرها لن يكون بالإمكان تعويضها في القريب العاجل، ما يعني أن المهمة الموضوعية أمام القوات الأوكرانية وداعميها ستكون صالحة لأجل محدود، وإن فشل الهجوم المضاد قد يعني أن المخطط الذي جرى تحضيره في أوكرانيا لن يكون قادراً على تحقيق الغرض الأساسي منه، ومن الممكن تثبيت هذه الحقيقة خلال فترة قصيرة.

التطورات التي يجري الحديث عنها لا يمكن حصرها في الحدود الأوكرانية، فإذا استنفذت واشنطن إمكانية استنزاف روسيا على هذه الجبهة، ستكون مضطرة للبحث عن جبهات أخرى يمكن تفجيرها، البحث الأمريكي هذا لا يضمن نجاح مساع كهذه، فالدول المؤثرة في عدد من الأقاليم باتت تدرك حجم الأزمة الأمريكية، وتعمل بشكل متسارع لاتخاذ إجراءات تدعيم تحصيناتها بوجه أي حماسة أمريكية متوقّعة.

# الوجه الجديد لتركيا المعاصرة... أهم من نتيجة الانتخابات ذاتها



انجلى غبار المعركة الانتخابية الرئاسية في تركيا كاشفاً عن فوز الرئيس الحالي، رجب طيب أردوغان، بولاية ثالثة توقعها كثيرون رغم احتدام المنافسة مع مرشح المعارضة كمال كليجدار أوغلو. ومع الأخذ في الاعتبار الأهمية الحاسمة لنتيجة الانتخابات، ثمة بعض الجوانب الجوهرية التي تتجاوز حدود العملية الانتخابية، ولم يجر تسليط الضوء عليها في الوضع السياسي التركي الحالي، رغم أنها لا تقل أهمية إطلاقاً عن نتيجة الانتخابات نفسها.

■ احمد الرز

بشكل جلي حالة النشاط السياسي العالي للجماهير وعودتها إلى الشارع، وإلى ساحة الفعل والتنظيم السياسي مجدداً. ثانياً: إن نظرة على الأحزاب السياسية الموجودة في المشهد السياسي التركي اليوم، ومقارنتها مع المشهد ذاته قبل ثلاثين عاماً، كقيلة بالتأكد من أن الأغلبية الساحقة تماماً من الأحزاب قد تبخرت، ولم يعد لها حضور في البلاد، وأن أحزاب المشهد الحالي جديدة بمعظمها. الأمر الذي يثبت مرة أخرى أن فضاء سياسياً جديداً يولد وآخر قديماً يموت، وأن التعبير عن هذه الحالة في الوضع التركي يتمثل اليوم في استكمال القوى القديمة لعملية موتها واشتداد عود القوى الجديدة في المجتمع.

ثالثاً: أثبتت مجريات الانتخابات وحجم التأهب الغربي المكثف إعلامياً وسياسياً لها، أن الاستدارة التركية نحو الشرق - والتي جاءت في أحد جوانبها كاستجابة لمحاولة الغرب تفجير تركيا في 2016 - لم تكن أن مشاريع التفجير قد انتهت، بل لا تزال موجودة على أجندة العمل الغربية، بما في ذلك تلويع نخب الغرب بتحويل الانتخابات إلى احتمال ثورة ملونة في تركيا.

رابعاً: تعبر نسب التصويت المتقاربة بين أردوغان «52,15%»، وكليجدار أوغلو «47,9%»، عن أحد تفسيرات بطء الاستدارة التركية نحو الشرق، فالتقارب في الثقل والوزن السياسي بين الطرفين يوضح أن هوامش الحركة ليست مطلقة أمام من يحكم تركيا، وأن ثمة كوابح عديدة تحول دون الحركة السريعة، ولا سيما أن وزن أنصار «تركيا الغربية» ليس صفراً رغم تراجعهم الكبير المستمر.

خامساً: يتضح اليوم أكثر فأكثر، أن عبارة «تركيا على مفترق طرق» لم تعد وصفاً

الأمر المؤكد، هو أن بداية الولاية الثالثة لأردوغان كرئيس لتركيا في 2023 تختلف اختلافاً جذرياً عن بداية ولايته الأولى في 2014 والثانية في 2018، وكذلك عن توليه منصب رئيس الوزراء لأول مرة في 2003، حيث قطعت تركيا أنشواطاً في تغيير اصطفافاتها السياسية الدولية والإقليمية.

خلال هذه الأعوام، جرى ماء كثير بين تركيا والغرب، وشملت التوترات بين الطرفين جميع جوانب العلاقة بينهما، ويمكن لأي كان التقاط الكثير من البراهين على العلاقة المتوترة بمجرد الاطلاع على الأحداث المتتالية منذ إسقاط تركيا للطائرة الروسية «سو-24» في الأراضي السورية 2015، وما نجم عنها من توترات سياسية داخلية تركية، وصولاً إلى محاولة الانقلاب العنيفة الفاشلة في تركيا عام 2016، وما تلا ذلك من ضغوطات اقتصادية متتالية على البلاد، تزامنت مع توجه تركيا نحو «ضبط» العلاقات مع حلفائها التقليديين في الغرب وإبداء مرونة أكبر في تمكين العلاقات مع الدول الصاعدة، رغم بعض الكوابح التي تلعب دورها بين الحين والآخر.

## مؤشرات لا ينبغي تجاهلها

بين سطور الانتخابات الرئاسية في 2023، ثمة العديد من المؤشرات التي لا بد من التركيز عليها، وربما فتح مساحات لدراستها كل على حدة، منها:

أولاً: النسبة التاريخية لإقبال الناخبين الأتراك على المشاركة في انتخابات 2023 والتي وصلت إلى حدود 90% مرتفعة من 88% في انتخابات 2018، و74% في انتخابات 2014 «بينما لا يزيد الوسط العالمي للمشاركة في الانتخابات الرئاسية عن حدود 63,8%» تعكس

## ماذا يجري في أفغانستان؟

### ■ عتاب منصور

يجري مؤخراً عدد من التطورات المهمة داخل أفغانستان، بالنسبة لواشنطن كان الهدف الأساسي هناك هو الحفاظ على حالة من عدم الاستقرار، وتسخير بؤرة توتر دائمة في تلك المنطقة الحساسة، ما يشكل عامل ضغط على عدد من الدول، مثل الهند وباكستان وإيران بالإضافة إلى كون التوتير في وسط آسيا يعد تهديداً مباشراً لروسيا والصين.

بعد الانسحاب الأمريكي العسكري من أفغانستان، كانت واشنطن تطمح لأن يخلق حالة هائلة من عدم الاستقرار تنجر بعدها أفغانستان إلى حرب أهلية كبيرة، لكن تطورات الأمور أبقت الوضع داخل البلاد ضمن حدود مقبولة. ففي الوقت الذي تظل الاحتمالات لانفجار داخلي قائمة، تحاول الدول المحيطة بأفغانستان بشكل صادق أن تؤمن مناخاً إيجابياً بهدف نزع أي بوادر ممكنة للانفجار.

### فوالق قومية ودينية كبيرة

يدرك كل العارفين بالوضع في أفغانستان، أن عدد الفوالق القابلة للتفجير كبير جداً، والأخطر من ذلك، أن هذه الفوالق لا تنحصر داخل الحدود السياسية لأفغانستان، بل تتجاوز خطوط الحدود إلى دول الجوار، ما يعني أن ضبط الأوضاع الداخلية هناك لا يعتبر شأناً أفغانياً فحسب، وهو ما يفسر أن دول الجوار حاولت على الفور التعاطي بشكل من الإيجابية مع

طالبان بوصفها القوة المسيطرة على الأرض، وذلك على الرغم من عدم التجانس الهائل الموجود ضمن قواها. وفي هذا السياق، لحظنا مؤخراً اشتباكات حدودية بين أفغانستان وجيرانها، باكستان في الشرق، وإيران في الغرب. وبالرغم من أن الأوضاع الأمنية الحساسة هذه لا تزال تحت السيطرة، إلا أنها ناقوس خطر، وتحديداً إذا ما تطورت إلى أكثر من ذلك.

### لماذا الآن؟

لا شك، أن الأخبار الواردة من داخل أفغانستان مؤخراً تؤكد أن تطورات أمنية تتسارع، سواء على الحدود أو في الداخل، مثل: العمليات الانتحارية والتفجيرات التي تحصل مؤخراً، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن القول: أن ما يجري في أفغانستان اليوم هي تطورات عفوية تجري؟ أم أن أطرافاً خارجية تحرك هذه التناقضات؟ من دون شك، للولايات المتحدة مصلحة في تفجير الوضع هناك، وتحديداً في هذه اللحظة الحساسة بالذات، فإذا كان فتيل

أدبياً محضاً للإشارة إلى بعض التحولات هنا وهناك، بل باتت تؤشر إلى تحول عميق يجري أمامنا اليوم في الدور التاريخي لتركيا، وانتقالها من كونها أحد أذرع حلف الناتو، ومخالب الولايات المتحدة في المنطقة، إلى كونها واحدة من أكثر الدول انخراطاً في ترتيبات الوضع الجديد دولياً وإقليمياً رغم الكوابح التي تظهر بين الحين والآخر. سادساً: تحت سطح السجال السياسي بين تركيا والغرب، يعود الحديث عن الدور التركي في التقسيم الدولي للعمل. فتركيا التي ظلت بلداً نامياً إلى ما قبل عشرين عاماً تقريباً، نراها اليوم تتحول إلى رقم يؤخذ بعين الاعتبار دولياً، ذلك بسبب تنامي دورها في التقسيم الدولي للعمل، وتغير طبيعته، على أرضية

التوجه نحو تطوير الإنتاج ومراعاة التطور التكنولوجي. الأمر الذي يعني بديهياً أن التناقض بين تركيا والمركز الغربي يتجاوز حدود الخلافات السياسية، ليطل المصلحة التركية بالعمق.

استناداً إلى العوامل السابقة جميعها، فإن الطرف واللمحة الراهنة يتطلبان تسريعاً في استكمال الاستدارة التركية، وتجديراً للتوجهات الاستراتيجية، بما يلبي تطورات الشعب التركي ومصالحه الوطنية العميقة. وأياً كانت نتيجة الانتخابات، فإن هذه الضرورة تفرض ذاتها على جدول أعمال القيادة التركية، بوصفها الضرورة التي تجنب البلاد تبعات التخطيط الغربي الدؤوب لإرباك تركيا وإعادتها إلى بيت الطاعة.



مثل: باكستان وإيران تحديداً. لكن ذلك يبقى مرهوناً بقدرة الدول المحيطة على لجم هذه المحاولات، وتحكيم صوت العقل، بدلاً من الانجرار لنزاعات تخدم واشنطن.

المخطط الأمريكي، ويمكن لها أيضاً أن تتحول إلى نزاع على أرض، على أساس الانتشار للقوميّات على طول الحدود، وتحقق بذلك رغبة واشنطن في الضغط على دول،

التوتر بين إيران والسعودية يجري نزع برعاية روسية صينية، فهذا يعني أن واشنطن مضطرة لإيجاد بدائل، ويمكن لأفغانستان أن تغذي الفالق الطائفي مجدداً، إذا ما نجح

# الذكاء الاصطناعي بعرق عمال الجنوب العالمي



خلال الحقبة الاستعمارية، لعبت عمالة البشر في المستعمرات دوراً حيوياً في خلق الثروة لصالح القوى الاستعمارية. بالرغم من ذلك لم يتم تعويض الناس في المستعمرات عن استغلالهم ومعاناتهم، ولم يتم الاعتراف بدورهم الحيوي في تكوين الثروة لصالح الغرب. اليوم، مع انتشار الوظائف الرقمية في جميع أنحاء «الجنوب العالمي»، بننا نرى شيئا مشابهاً لما حدث في الحقبة الاستعمارية.

## ■ سائيجيت ماليك وكين إرغانزوغن ترجمة: اوديت الحسين

لا يمضي أسبوع دون أن نسمع عن اختراق تكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي، وكيف يمكن للحوارزيمات «الذكاء» أن تؤدي الوظائف التي كان البشر يقومون بها فيما مضى. لكن وبالرغم من اللغة المنمقة التي تستخدمها شركات تكنولوجيا المعلومات، فالإلات ليست بالذكاء الموصوف، ولا يمكنها أن تفكر لوحدها. يقول باحث التكنولوجيا ماكسيميليان غانتز: «تشبه حوارزيمية التعلم الآلي غير المدربة سيارة رياضية دون عجلات، فمظهرها جميل لكنها غير قادرة على الانتقال إلى أي مكان، ولهذا هي بلا نفع». تتطلب هذه الآلات صوراً دلالية وعمالة بشرية كي «تعلم» الذكاء الاصطناعي كيفية العمل.

تقوم أغلب شركات التكنولوجيا الغربية بالاستعانة بالبشر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا من أجل القيام بأعمالها الرقمية. توفر هذه الدول الفقيرة عمالة رخيصة للشركات الغربية. نتحدث هنا عن شركات مثل فيسبوك وغوغل ومايكروسوفت وياهو وأمازون، والشركات الفرعية والأصغر التي تقدم لها المعلومات والبيانات.

ترتبط الاستعانة بمصادر خارجية للعمل الرقمي في الجنوب العالمي، ارتباطاً وثيقاً بممارسات العمل الاستغلالية التي تستخدمها الشركات الأجنبية بشكل عام. السبب الذي أدى إلى انتشار العمل الرقمي في هذه الدول هو تدني الأجور، وظروف العمل القاسية، والعزلة، والتفاوت الهيكلي في الدخل العالمي، والافتقار إلى آليات المحاسبة العالمية.

المؤكد أن العمال الرقميين في الجنوب العالمي لا يكسبون إلا جزءاً شديداً الضالة من الأرباح الناتجة عن قوة عملهم. كمثال حققت شركة

Samasource التي تخدم عملاء مثل غوغل وفيسبوك ومايكروسوفت وياهو، أرباحاً بقدر 19 مليون دولار أمريكي عام 2019. ورغم أن هذا المبلغ في حد ذاته ليس قدراً كبيراً من المال عند مقارنته بما تكسبه الشركات التي تخدمها Samasource، ولكن العمال في الشركة لا يكسبون أكثر من 8 دولارات أمريكية في اليوم. على الرغم من أن 8 دولارات يومية قد تكون أجوراً هامة في مناطق محددة من الجنوب العالمي، إلا أنه لا يزال هناك تباين هائل بين ما يكسبه هؤلاء العمال الرقميون وما تحققه الشركات الغربية من أرباح بسبب عملهم.

تعاني معظم الدول التي يعمل فيها العمال الرقميون من معدلات فقر مرتفعة، مما يوفر احتياطات كبيرة من العمال الذين يقبلون بالوظائف منخفضة الأجر. في كينيا كمثال، يعيش حوالي 36% من سكانها تحت خط الفقر الدولي. في أوغندا، وهي مركز تكنولوجي آخر في جنوب الصحراء الكبرى، هناك 28% من إجمالي 44 مليون نسمة يعيشون في الفقر. في الهند، وهي وجهة رئيسية أخرى للاستعانة بمصادر عمالة خارجية، يعيش 68% من أصل 1.3 مليار شخص في الفقر. إن وجود احتياطي كبير من العمال العاطلين عن العمل، أو الذين يعملون في أعمال سيئة، يمنح الشركات الأجنبية اليد العليا في إملاء شروط التوظيف.

لا يقتصر الاستغلال على الأجور المنخفضة، فالعاملون في قطاع البيانات هو عمل «ممل» و«مكرر» و«لا ينتهي». يواجه العمال ضغوطاً للعمل بسرعة من أجل تحقيق أهداف الشركة، مما يؤدي إلى فترات راحة أقل. حتى عندما يكون بعض العاملين ممن يعملون من المنزل، يخضعون للمراقبة المستمرة من كاميرا الويب لمراقبتهم باستمرار، الأمر الذي

يضعهم تحت إجهاد العمل الذي يؤدي الجسد والعينين.

وجدت دراسة أجريت في قطاع البيانات وتوسيمها في خمسة بلاد إفريقية بأن العمال يواجهون عزلة كبيرة في العمل، بمعنى أنهم لا يعرفون ما هو الغرض أو الهدف النهائي من عملهم. عندما سئل أحد هؤلاء العمال عن سبب قيامه بوضع وسوم للصور أجاب: «لم يخبروني، يريدون مني فقط وضع علامات كثيرة على الصور»، ويعلق باحثو الدراسة بالقول: «إن مطلب الاستمرار في العمل لساعات يترك إجهاداً كبيراً على العينين والجسم».

## الإرهاب العمالي

بصرف النظر عن مدى توافر العمالة الرقمية، فالعمال من العديد من البلدان في الجنوب العالمي يؤدون بشكل متزايد هذا العمل المؤذي للغاية، وأبرز أمثلته هو عمل الإشراف على محتوى وسائط التواصل الاجتماعي - وهو العمل الذي توفره غالباً نفس الشركات من الغرب. في نيروبي التي أصبحت مؤخراً مركزاً رقمياً، لدى Samasource مكتب هناك للإشراف على محتوى فيسبوك. يجلس في المكتب حوالي 200 موظف أمام شاشات الكمبيوتر يتعين عليهم مشاهدة مقاطع الفيديو عن جرائم القتل والاعتصاب والانتحار والاعتداء الجنسي على الأطفال. يصبح هؤلاء العمال كمن يعمل في خطوط الجبهة الأمامية لصالح الشركات ليزيلوا هذا النوع من المحتوى في هذه المنصات قبل أن يراها المستخدم العادي.

ورغم العمل المجهد الذي يقوم به هؤلاء العمال على المستوى الجسدي والنفسي، لا تدفع لهم Samasource سوى 1,50 دولار في الساعة. قال أحد الموظفين بأن العمل الذي يقوم به بمثابة «تعذيب نفسي». لا يمكنني أن أذكر ولا حتى سنتاً من عملي، ولهذا أفكر كثيراً بالاستقالة لكن بعد ذلك أسأل نفسي: ما الذي سيأكله أطفالي إذا استقلت وبقيت دون عمل؟». يشتكي الموظفون من عدم السماح لهم بأخذ فترات استراحة. في العموم هناك بيئة من القمع والترهيب الدائم للعمال الرقميين

في الجنوب العالمي. كمثال، تم فصل دانيال موتونج أحد موظفي شركة Samasource من وظيفته على الفور لمحاولته ملء أوراق نقابية، ووجهت له اتهاماً بقيامه بإجراء من شأنه أن يعرض «العلاقة بين Samasource وفيسبوك لخطر كبير».

أصبح الجدل حول استغلال العمالة الرقمية من الجنوب العالمي والريح المفرط منها جزءاً من النقاش حول الاستعمار الرقمي، حيث يلاحظ الكثير من العلماء والناشطون أن ممارسات الاستغلال في العمل التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، مستمرة إلى يومنا هذا وتؤدي إلى تفاوت الثروة حول العالم. فبالإضافة إلى العرض المفرط للعمالة الرخيصة في الجنوب العالمي، هناك ظاهرة القوانين الضعيفة.

المشكلة هناك كما عرّ عنها العمال الرقميون أنفسهم، أنه في حال تقديم قوانين أشد لتنظيم سوق العمل، سيضجّع الشركات على البحث عن أماكن ودول أخرى لنقل الوظائف إليها، ويؤدي إلى إضعاف تنافسية العمال في البلدان ذات القوانين الأفضل. هذا ولم ننظر إلى الفساد في هذه الدول الذي يعطي للشركات الغربية ووكلائها اليد الطولى على حساب العمال.

التحدي الآخر الذي يواجهه العمال في الجنوب العالمي هو زيادة المنافسة وإخراجها من نطاقها المحلي والوطني، إلى منافسة بين العمال في كامل الجنوب العالمي. نتيجة لارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ونشر الوظائف وأدائها عبر الإنترنت، بات يتعين على العمال القبول بأجور وظروف عمل سيئة كي لا يفقدوا فرصة العمل، الأمر الذي يجعلهم يعملون ضد بعضهم البعض على مستوى عالمي. وطالما أنه لا توجد آليات يمكن تسميتها «اتحاد عمال رقميين عالمي» من شأنه حماية العمال وتمثيلهم، فسيبقى السباق نحو القاع قائماً، ويسمح للشركات الغربية بالاستفادة وإدامة التفاوتات الهيكلية في سوق العمالة العالمي بسهولة.

■ بتصرف عن:

Al western the of chains labor Global

# طريق العقوبات المسدود



كان خطاب بليكن في المعهد الفنلندي للعلاقات الدولية حول «أزمة روسيا الاقتصادية» محط انتقادات وسخرية من أغلب الاقتصاديين. ولكن من يلومه، فقد كان يحاول أن يفرج بلداً غارقاً في الديون، تحاصره أزمة اجتماعية تهزها الإضرابات بشكل متزايد. لكن لا يبدو أنه نجح في ذلك، ففنلندا ما تزال في بداية تدهورها الاقتصادي الذي يرجع إلى حد كبير إلى انهيار التعاون مع روسيا. يتم اليوم الحفاظ على الاقتصاد الفنلندي عاناً من خلال الوسادة الهوائية التي انتفخت عبر سنين من الحياض السابق، لهذا لم يصل الوضع بعد إلى السوء الذي وصل فيه إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، مثل ألمانيا وبولندا.

## ■ إيفان بوليتيف ترجمة: فاسيون

تقوم روسيا اليوم بنشاط بالرد على العقوبات والحرب الاقتصادية التي شنتها الولايات المتحدة وحقاؤها عليها. كمثال، بعد توقف الخدمة والدعم الفني للطائرات الأمريكية المملوكة لشركات الطيران الروسية، طالب مصنعو الطائرات بالدفع الفوري لعقود التأجير بالعملة الأمريكية أو إعادة الطائرات. وافقت الشركات الروسية على ثمن الإيجار بشكل فوري، ولكن بالروبل. لكن أصّر الشركاء الأجانب على رفض أخذ الأموال المعلقة. طالما أنّ هذه الأموال لم يتم أخذها، ستحتفظ بها الشركات المحلية، وسيتم الاحتفاظ بملكية الطائرات أيضاً. ربما هذا سيجعل السياسيين الأوروبيين أكثر عقلانية.

نعم، لم يعد بإمكان الشاحنات التي تحمل البضائع الروسية المرور عبر دول الاتحاد الأوروبي، ولهذا الروس مجبرون على استخدام موانئ تركيا أو كازخستان للنقل. لكن من الذي عانى أكثر بسبب هذه الإجراءات؟ روسيا أم الذين فرضوا العقوبات؟ تشتري فنلندا اليوم مصادر الطاقة بثلاثة أضعاف ثمنها في روسيا، من الولايات المتحدة والنرويج، فترتفع أسعار المنتجات، وتتقلص بشكل ملحوظ القدرة على شرائها. كان إنهاء واردات الخشب الروسي إلى الدولة المجاورة مؤلماً بشكل خاص، ومصانع الأثاث الفنلندية لم تكن مستعدة لهذا الحدث. الشركات الفنلندية التي توقفت عن شراء البضائع الروسية تعاني اليوم من الخسائر الكبيرة، بينما يقوم المصنعون الروس بأخذ مكانهم.

الأوروبي إضافة إلى النرويج وبريطانيا والولايات المتحدة واليابان. تخطت بضائع قيمتها 8,5 مليار دولار العقوبات ودخلت إلى هذه الدول. لقد فشلت العقوبات ومحاولات إزجاج روسيا.

## عاقبوا أنفسهم

بشكل يثير السخرية، القسم الأكبر من الصادرات إلى روسيا من التي تم عقابها تأتي من ألمانيا وليتوانيا. قرابة نصف هذه الصادرات الموازية تمر إلى روسيا عبر كازخستان، بينما يأتي ما تبقى منها عبر جورجيا وأرمينيا وقرغيزستان وبقية الدول. في الغرب لا يمكنهم أن يفهموا لماذا لا ينهار الاقتصاد الروسي تحت وطأة العقوبات غير المسبوقة؟ يجيب الاقتصادي الفرنسي مدير مركز أبحاث «أبحاث التصنيع» عن ذلك: «الحجم الحقيقي للاقتصاد الروسي أكبر بثلاثة أضعاف على الأقل مما تم الادعاء به، ويشكل 5 إلى 6% من الناتج الإجمالي العالمي «قرابة 7,5 إلى 9 تريليونات دولار». هذا أكثر من حصة ألمانيا. لا يمكن بدون هذا شرح سبب تمتع الروس رغم أجورهم الضئيلة مقارنة بالدول الغربية، بنفس المزايا المتوفرة في الدول الغربية. فبدون هذا كان الاقتصاد الروسي سيتدمر تحت وطأة العقوبات، ولم يكن أحد ليشعر ويتأثر بذلك».

بعد إفلاس ثلاثة بنوك أمريكية في غضون خمسة أيام في آذار الماضي، لم يفلس أي بنك في روسيا برغم العقوبات. يحدد الاتحاد الأوروبي أسعاراً هامشية للمنتجات نظراً لارتفاع أسعارها الحاد. على الرغم من الإجراءات المتخذة لا يتحسن الوضع. يشير الاقتصادي السويدي لارس يونونغ إلى أنّ هذا لم يحدث في أوروبا منذ سبعينيات القرن الماضي. يتعين اليوم على الأسرة الأوروبية زيارة العديد من المتاجر للمتمكن من شراء الحاجيات الرئيسية للأسرة. في روسيا على العكس لا يوجد نقص في المنتجات، علاوة على ذلك أصبحت روسيا الدولة الوحيدة في أوروبا التي لا تعاني من انكماش الغذاء. هذا واضح من خلال بيانات الخدمات الإحصائية

الوطنية لأربعين دولة أوروبية. أسعار الطاقة المنخفضة اليوم التي يتم الكتابة عنها بشكل حماسي في الإعلام الغربي، هي أسعار كلية. شركات الطاقة تتربح من ذلك، والمستخدم مجبر على الدفع لها بأسعار تضخمية للتعويض عن خسارات العام الفائت. في الصيف الماضي تم ملء منشآت التخزين بالغاز الذي تم شراؤه بألفي دولار مقابل ألف متر مكعب، واليوم وبعد تخفيض الأسعار بات من الضروري بيعه بسعر أدنى عدة مرات. ليس هناك من سبب يجبر الأمل بأن أسعار حوامل الطاقة في أوروبا ستستمر بالانخفاض. ستندفق إلى أسواق آسيا-الهادئ، ولن يقوم أحد بتوريد أي شيء إلى أوروبا بالمجان.

مكتب «سوخوي» لتصنيع الطائرات النفاثة لا يزال أقل تطوراً من الناحية التكنولوجية من بوينغ، لكنها لا تزال تطير. تسير «روسكوسموس» سفناً فضائية أقل مما تفعل ناسا، لكنها تفعل ذلك بغاية أكبر. معالجات «بايكال» لا تلبى المعايير الدولية، ولكنها تعمل بشكل موثوق. مقارنة روسيا بالغرب الجماعي من حيث معايير المعيشة والإنتاج والتنمية بالعموم غربية، لأنّ الغرب والروس يعيشون في أبعاد مختلفة كلياً. التوسع الهائل والموارد الطبيعية تعطي روسيا مزايا خاصة. تكاليف وجهد نقل الموارد الطبيعية من الأماكن المتجمدة إلى موسكو أكبر بكثير من نقلها من الكونغو إلى فرنسا. بالرغم من ذلك تمكن الشعب الروسي من تحقيق الكثير بعمله المجهد.

الطريقة التي عوقبت فيها روسيا تعني أنّها يجب أن تنهار وتموت منذ وقت طويل، ولكن روسيا لم تنج فقط، بل أصبحت من بين أكبر عشرة اقتصادات في العالم. كما أنّ الثقة العالمية في الروبل في تزايد مستمر. إنّ محاولة القادة الغربيين إذلال روسيا بالخطابات الكاذبة تعني أنّهم لا يريدون الاعتراف بأنهم بشكل أرعن قادوا بلادهم إلى مأزق العقوبات التي فرضوها لأنهم غير قادرين على نهب روسيا، والطريق للخروج من هذا الكذب لا يزال غير واضح.

كما أنّ الرد الروسي على سياسات بولندا غير الودودة تجاهها كان فرض منع على مرور الشاحنات البولندية الثقيلة عبر الإقليم الروسي. روسيا ليست هي من يعاني من هذا القرار، فخلال عام ونصف تعلمت الشركات الروسية كيف تسلك دروباً مختلفة، لكن خسارة البولنديين لطريق شحن رئيسي في الإقليم سيكلفهم أكثر من ثمانية مليارات دولار سنوياً. ومع ارتفاع معدلات التضخم هذا سيؤذي المستهلكين العاديين. المزيد والمزيد من الدول تساعد روسيا على القيام بمحاصرة العقوبات، وحتى البولنديون المولعون بحرب روسيا، يبحثون عن أدنى فرصة لالتفاف على الحظر المفروض. كمثال على ذلك مصنع إل جي الشهير قد بدأ بإدخال برمجيات تلفزيون ذكية لصالح التلفزيونات الروسية. اليوم يتم تصدير البضائع البولندية إلى بيلاروسيا، ومن هناك تتم إعادة تصديرها إلى روسيا.

في مواجهة مشكلات نظام سويتف، قام ثلاثون بنكاً روسياً بالفعل بوصول أنظمتهم بنظام المدفوعات الصيني CIPS، بينما تنتظر بنوك أخرى دورها. استجابة للقيود المفروضة على إمدادات الطاقة للغرب، تعمل روسيا وإيران على إنشاء «تجمع للغاز» سيسيطر على 40% من احتياطات الغاز العالمية، و15% من نفطها. يدرك الكثيرون في الغرب أنه لا العقوبات الأولية ولا الثانوية تؤتي ثمارها ضد روسيا بعد الآن. أصبح من الصعب بشكل متزايد تحديد الشركات التي تقدم المساعدة للشركات الروسية. أكد هذا التقرير الصادر عن الشركة الاستشارية Corisk التي تحلل بيانات الجمارك من 12 دولة من دول الاتحاد



**الطريقة التي عوقبت فيها روسيا تعني أنها يجب أن تنهار وتموت منذ وقت طويل ولكن روسيا لم تنج فقط بل أصبحت من بين أكبر عشرة اقتصادات في العالم**

## عن كتاب «الحرب ضد المشاعات»

عن دار نشر المراجعة الشهرية صدر كتاب «الحرب ضد المشاعات» لنزع الملكية والمقاومة خلال صنع الرأسمالية للكاتب إيان أنجوس في بداية العام 2023. عن هذا الكتاب يتحدث سيمون بتلر وهو عالم بيني استرالي ومحرر سابق لمجلة اليسار الأخضر ويعيش الآن في إسكتلندا.

■ سيمون بتلر

أثناء الإغلاق، توقفت أخيراً عن التدخين للأبد وتبذيت ركوب الدراجات. بحثت في معظم عطلات نهاية الأسبوع منذ ذلك الحين «وهو ما أدهشني حقاً» عن الطرق الريفية الأكثر هدوءاً في الجزء المحلي من الأراضي المنخفضة في إسكتلندا.

يمكن أن يكون الريف الإسكتلندي جميلاً بشكل مذهل في أي وقت من السنة، لكن الربيع جميل بشكل خاص. تتفتح أزهار الكرز باللون الورد والذهبي المزهر، ولكن قمم التلال قد لا تزال تحتفظ ببقايا الثلج. تنتشر الحملان المرححة حديثة الولادة في المراعي. تغطي نباتات اللفت ذات اللون الأصفر الفاتح أو حقول القمح الأخضر الداكن قبل النضج الأراضي قليلة الانحدار.

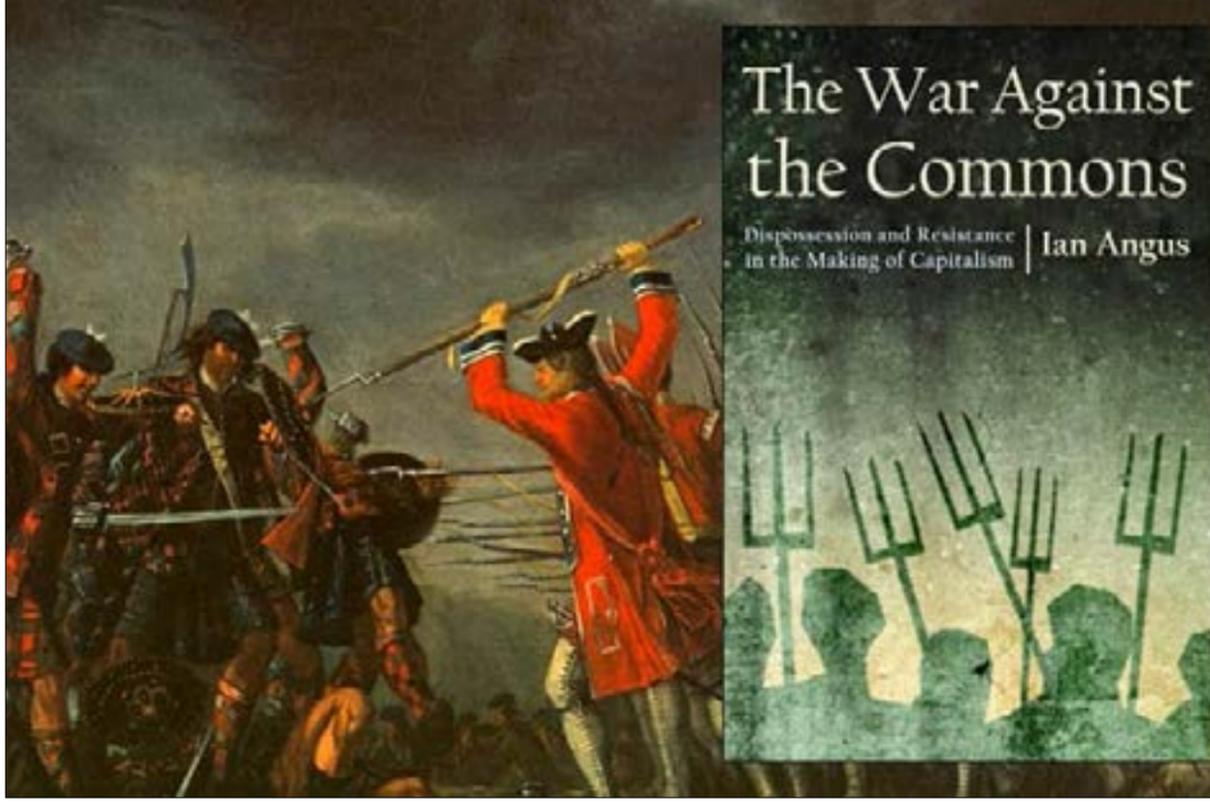
لكنني أدرك الآن أنني كنت أتجول في مسرح جريمة.

كل ملكية خلابية هي نصب تذكاري للسرقة والسلب. كل منزل فخم مبني على معاناة إنسانية كبيرة. كل سياج مستقيم وسد من الحجر الجاف يقسم الحقول هو بقايا صراع طبقي شرس ولكن بالكاد يتذكره الأثرياء الذين تغلبوا فيه على الفقراء وأعادوا تشكيل العالم. يعيد كتاب «الحرب ضد المشاعات» للكاتب إيان أنجوس سرد قصة كيف تمت خصخصة الأرض التي تمت مشاركتها لقرون بالقوة والسخر في إنجلترا وويلز وإسكتلندا. استمرت هذه الحرب ضد المشاعات الزراعية - المعروفة باسم الضميمة في إنجلترا - لمئات السنين وشردت الملايين.

تعرف نفس العملية في إسكتلندا باسم التخليص. حدث ذلك بسرعة أكبر في إسكتلندا بمجرد أن تأسست الرأسمالية الزراعية في إنجلترا. بدأت تخليص الأراضي الإسكتلندية المنخفضة في أوائل القرن الثامن عشر واكتملت في وقت لاحق من ذلك القرن. اكتملت عمليات إخلاء المرتفعات المعروفة بحلول منتصف القرن التاسع عشر.

**تطور المشروع الزراعي الرأسمالي**  
أدى نظام الضميمة إلى إنشاء عقارات كبيرة مملوكة لنخبة صغيرة. أدى هذا إلى تطور المشروع الزراعي الرأسمالي لكن الضميمة أوجدت بالقوة أيضاً فئة جديدة من الأشخاص الذين لا يملكون أرضاً والذين لم يعودوا قادرين على إعالة أنفسهم ولكن اضطروا إلى بيع قوة عملهم للبقاء على قيد الحياة. يقول أنجوس:

«لكني ينتصر العمل المأجور، كان لا بد من وجود أعداد كبيرة من الناس الذين لم يعد الاكتفاء الذاتي خياراً بالنسبة لهم. تضمنت الفترة الانتقالية، التي بدأت في إنجلترا في القرن الرابع عشر الميلادي، القضاء ليس فقط على الاستخدام المشترك للأرض، ولكن أيضاً على الحقوق العامة التي سمحت حتى لأفقر الناس بالوصول إلى وسائل



يقاومون اليوم محاولات الاستيلاء على أراضيهم التقليدية من خلال الاحتيال والسرقة المشروعة.

### التناقض بين المدينة والريف

فرض الضميمة فصل الفقراء عن الأرض، وخلق تناقضاً دائماً بين المدينة والريف. تمت إعادة إنشاء هذا الفصل الجذري في أي مكان ترسخت فيه الرأسمالية في جميع أنحاء العالم. في فصل مهم، يشرح أنجوس سبب تجاهل بعض الماركسيين وإلغاء هذا الفصل الرأسمالي الفريد بأهميته اليوم. ويقول إن التغلب على التقسيم الريفي / الحضري هو جزء لا مفر منه لإصلاح الصدع الاستقلابي للرأسمالية، والذي يقود الأزمة البيئية العالمية. إنها «دعوة إلى استعادة المشاعات على مستوى أعلى، حيث تخضع الملكية الاجتماعية لتنظيم عقلائي من قبل المنتجين المرتبطين».

يتضمن كتاب الحرب ضد المشاعات أيضاً أربعة ملاحق مثيرة للاهتمام للغاية، والتي تتوسع في بعض الاهتمامات والحجج المركزية للكتاب. لن أشرح بالتفصيل أول هذه الملاحق، لكنني سأعده أن بمجرد الانتهاء من قراءتها، فإن عبارة «نظرية ماركس للتراكم البدائي» لن تقلت من شفقتك أبداً مرة أخرى.

كتب مؤلفون آخرون عن تاريخ الضميمة، لكن كتاب أنجوس الجديد يتميز بالصراحة المنعشة لنظريته للعالم، وإتقانه الواضح للموضوع وموهبته في الملخص المؤثر.

من الهام للغاية إعادة سرد هذه القصة الآن لأنها تثبت خطأ التبشير الأيديولوجي الأقوى للنظام الحالي أن الرأسمالية طبيعية وعقلانية. يظهر التاريخ أن المجتمعات التي تمارس الملكية المشتركة والتوزيع التعاوني للموارد كانت طويلة الأمد وناجحة في الماضي. إنه أيضاً وقت حرج لإعادة النظر في هذا التاريخ وإعادة التفكير فيه لأن حرب الرأسمالية التي لا تنتهي على المشاعات تتسارع اليوم، على نطاق أوسع بكثير.

أنجوس على أن أصول الرأسمالية يمكن فهمها على أنها شأن بريطاني داخلي. يرتبط التطور الرأسمالي في بريطانيا ارتباطاً وثيقاً بالفتوحات الاستعمارية البريطانية في الخارج. يقول أنجوس إن عملية الضميمة «لم تكن لتحدث بهذه السرعة أو بشكل كامل بدون الثروة الإمبراطورية التي استثمرها تجار العبيد وأصحاب المزارع والمستعمرون المستفيدون في العقارات البريطانية».

علاوة على ذلك، يقول أنجوس إن الرأسمالية الزراعية البريطانية المبكرة لم تكن لتتضح على الأرجح أبداً بدون الاستيراد الجماعي للمواد الغذائية الزراعية من المستعمرات أو الهجرة الخارجية للعمال المعمدين الفائضين إلى عالم جديد تم تظهيره دمويًا من العديد من سكانه الأصليين.

وهذا يعني أن تجريد العمال الريفيين الإنجليز والإسكتلنديين وتحولهم إلى أول طبقة عاملة حديثة كان ممكناً بفضل الإبادة الجماعية للشعوب الأصلية في الأمريكتين وأستراليا، وعمل الأفرقة المستعبدية في منطقة البحر الكاريبي، والنهب غير المقنع لشبه القارة الهندية. تتفق حجة أنجوس مع رأي كارل ماركس، الذي قال في رأس المال إن «العبودية المقنعة للعمال المأجورين في أوروبا كانت بحاجة إلى العبودية غير المشروطة للعالم الجديد كقاعدة لها».

يشير كتاب الحرب ضد المشاعات أيضاً إلى أنه على الرغم من أن الضميمة كانت تمثل المرحلة الأولى من التطور الرأسمالي، إلا أنها لم تنته ولم تختف أبداً. لقد قامت الرأسمالية دائماً على ركيزتين: سرقة الملكية العامة واستغلال العمل المأجور. الفلاحون الإنجليز المحرومون من ممتلكاتهم في القرن السابع عشر هم أسلاف مزارعي تشياباس، وسكان غابات الأمازون الأصليين، وشعب الماساي الرعوي في تنزانيا وصغار المزارعين المنظمين في جميع أنحاء الجنوب العالمي في «الحياة الفلاحية». هؤلاء الناس

العيش الأساسية. الحق في الصيد أو الصيد من أجل الغذاء، وجمع الأخشاب والنباتات الصالحة للأكل، وجمع بقايا الحبوب في الحقول بعد الحصاد، ورعي بقرة أو اثنتين في أرض غير مطورة - تم محو هذه الحقوق والأكثر شيوعاً، واستبدالها بالحق الحضري أصحاب الأملاك لاستخدام ثروة الأرض».

يصور المؤرخون المحافظون على تصوير الضميمة بأنها تحديث حتمي، أدى إلى زيادة الغلة الزراعية. لكن أنجوس يشير إلى الأدلة التي تقول إن الضميمة تسببت في جعل الأغلبية الفقيرة في بريطانيا أكثر فقراً بشكل ملحوظ كما تسببت بقلّة تناول الطعام خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وحيثما حدثت الضميمة، قوبلت بمقاومة شرسة من عامة الناس الذين سعوا للحفاظ على حقوقهم العرفية والوصول إلى الأراضي المشتركة.

### المقاومة الشعبية

اتخذت هذه المقاومة الشعبية عدة أشكال على مر القرون. كانت هناك ثورات مسلحة كبيرة شارك فيها الآلاف. كانت هناك اعتداءات جسدية على أصحاب العقارات غير المحبوبين أو ممتلكاتهم. قام البعض مراراً وتكراراً بتدمير وحرق أسيجة الضمامم والسود والأسوار. انخرط العوام الآخرون في حملات طويلة الأمد على غرار حرب العصابات لسرقة أو قتل الماشية التي تم وضعها في الأراضي المشتركة السابقة.

كان الملاك متوحشين في الدفاع عن ممتلكاتهم المسروقة. خلال القرن الثامن عشر، أقر البرلمان الإنجليزي الذي يهيمن عليه الملاك العديد من القوانين التي شرعت الضميمة وجرمت المعارضة ضد الضميمة. أقر قانون Black Acts لعام 1723 أكثر من 200 جريمة جديدة يعاقب عليها بالإعدام. تم تطبيق عقوبة الإعدام حتى على سرقة شاة أو قطع شجرة أو قتل غزال أو الصيد الجائر من أرض الأرانب.

على الرغم من تركيز الكتاب على إنجلترا وإسكتلندا، لا يوافق

كل ملكية خلابية هي نصب تذكاري للسرقة والسلب كل منزل فخم مبني على معاناة إنسانية كبيرة

# إننا ورثة كل ما هو حي وأصيل في تراثنا الثوري

نشرت «قاسيون» الجزء الأول من تقرير اللجنة التحضيرية الذي أقره المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري المنعقد في دمشق بتاريخ 2003/12/18، ومما جاء في التقرير:

ينعقد مؤتمرنا الاستثنائي تحت شعار: «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»، إن كرامة الوطن والمواطن، هي استمرار وتطوير بان واحد لشعار «الدفاع عن الوطن، والدفاع عن لقمة الشعب» في الظروف الجديدة.

استمرار لأنه يتضمن فكرة الدفاع عن الوطن، والدفاع عن لقمة الشعب. ويسير إلى الأمام لأن الحياة أثبتت أن الدفاع عن الوطن في الظروف الجديدة، ليس دفاعاً بشكل مباشر ضد التهديدات الخارجية فقط، لأن خط المواجهة مع العدو الخارجي، خاصة بعد المتغيرات العالمية والإقليمية في العقد الأخير، أصبح يمر عبر الاقتصاد الوطني، والمجتمع ككل. لذلك فإن كرامة الوطن هي وعاء يحمل الكثير من المعاني السابقة منها والحالية التي تتطلبها ظروف الصراع الجديدة.

أما كرامة المواطن، فأول عناوينها هو: الدفاع عن لقمة الشعب، ولكن التجربة والحياة برهنت، أنه ليس بالخيز وحده يحيا الإنسان، وللمتطلبات المعنوية أهمية لا أقل من الحاجات المادية أحياناً،



ورثة كل ما هو حي وأصيل في تراثنا الثوري النابع من تجربتنا المستندة في رؤيتها إلى مجمل تجارب ونضالات الحركة الشيوعية العالمية. فكما أن «الدفاع عن الوطن، والدفاع عن لقمة الشعب» كان تطويراً لشعار الحزب التاريخي: «وطن حر وشعب سعيد»، فشعارنا الحالي هو استمرار وتطوير لكل الشعارات السابقة.

نحو الحاجات الجديدة. لقد كان حزبنا دائماً سباقاً في صياغة الشعارات المكثفة التي تحمل المضامين المتنوعة والمتعددة الجوانب السياسية على مر تاريخه من «وطن حر وشعب سعيد»، إلى «الدفاع عن الوطن، والدفاع عن لقمة الشعب»، وصولاً إلى شعارنا اليوم «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»، وهذا يؤكد أننا

لذلك تصبح كرامة المواطن شعاراً جامعاً لكل المضامين المتعلقة بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للمجتمع وأوسع الجماهير الشعبية. إن السير إلى الأمام باتجاه تطوير الشعار لا يحمل انقطاعاً عن الماضي، ولكنه يدفعه ويصوبه

## كانوا وكنا



نصب الشهيد فرج الحلو «القائد البارز في الحزب الشيوعي السوري- اللبناني» في حصرايل- لبنان 1974 قبل تفجيره مطلع الحرب الأهلية اللبنانية.



## اكتشاف قرية يرجع تاريخها لأكثر من 3000 عام في شمالي الصين

أكد علماء آثار محليون أنه تم العثور على أنقاض قرية يعود تاريخها إلى أكثر من 3000 عام في مقاطعة خبي بشمالي الصين.

وتغطي القرية الواقعة في قرية «تشاويو» الحالية في مدينة «ووان»، مساحة حوالي 220 ألف متر مربع. وتم بناؤها في منتصف عهد أسرة شانغ (1600-1046 قبل الميلاد). وقد عثر علماء الآثار في القرية على أنقاض طرق، وخنادق، وأفران فخار، وممرات مائية، وأقبية وصفوف من المنازل.

كما اكتشف العلماء قطعاً من الخزفيات، والفخار، ودبابيس شعر منحوتة من العظام ودروع سلاح كانت تستخدم لإغراض العرافة والتكهن. وبالإضافة إلى ذلك، تم العثور على نظام تدفئة داخل كل منزل يُعتقد أنه نموذج أولي للـ «كانغ» الصيني التقليدي، أو منصة النوم المبنية من طوب اللبن.

ووفقاً لما ذكره وي شو قوانغ، رئيس قسم الأبحاث الأثرية لأسرتي شانغ ونشو في معهد الآثار الثقافية وعلم الآثار بمقاطعة خبي، ربما كانت القرية حاضرة قبيلة أو مملكة في ذلك الوقت. كما أضاف «أن تصميم أطلال القرية كان معقولاً، في حين أن نظام التدفئة يمكن أن يساعد الباحثين على فهم التغيرات في البيئة في منتصف عهد أسرة شانغ، وكذلك الإجراءات المتخذة في شمالي الصين للمساعدة في الحفاظ على الدفء».

## أخبار ثقافية



## ترميم قوس النصر في تدمر

تم إقرار «المشروع الروسي لترميم قوس النصر في تدمر»، من قبل الجانب السوري وذلك بعد الموافقة عليه في اجتماع مجلس العلم في معهد الحضارة المادية التابع لأكاديمية العلوم ومتحف الأرميتاج ومعهد موسكو للفن المعماري. ويضم فريق مرممي قوس النصر في تدمر خبراء من روسيا بمشاركة سكان المحلة.

وقد صرحت مديرة مشروع الترميم ورئيسة مركز علم الآثار والحضارة المادية لدى أكاديمية العلوم الروسية ناتاليا صولوفيوفا، وقالت: «فيما يتعلق بتمويل المشروع ستكون الأموال الأساسية روسية. لكن الجانب السوري له حصة في التمويل، فضلاً عن مشاركة سكان تدمر في أعمال الترميم». وقد أرسل مشروع الترميم إلى منظمة اليونسكو للتنسيق نهائياً في شأنه. ويذكر أن العمل على ترميم قوس النصر سيبداً في أغسطس أو سبتمبر المقبل.

جدير بالذكر أن قوس النصر في تدمر تم تفجيره في مايو 2015 على أيدي مقاتلين من «داعش»، ونتيجة لذلك، انهار القوس، ودمر الجزء المركزي بالكامل. ومن الامتدادات الجانبية تحت الأبراج الخارجية فقط وتضررت الأبراج الداخلية والكتل الحجرية المنحوتة التي كانت تشكل الأقبية. وقد فقد بعض عناصر قوس النصر فقداناً لا رجعة فيه.

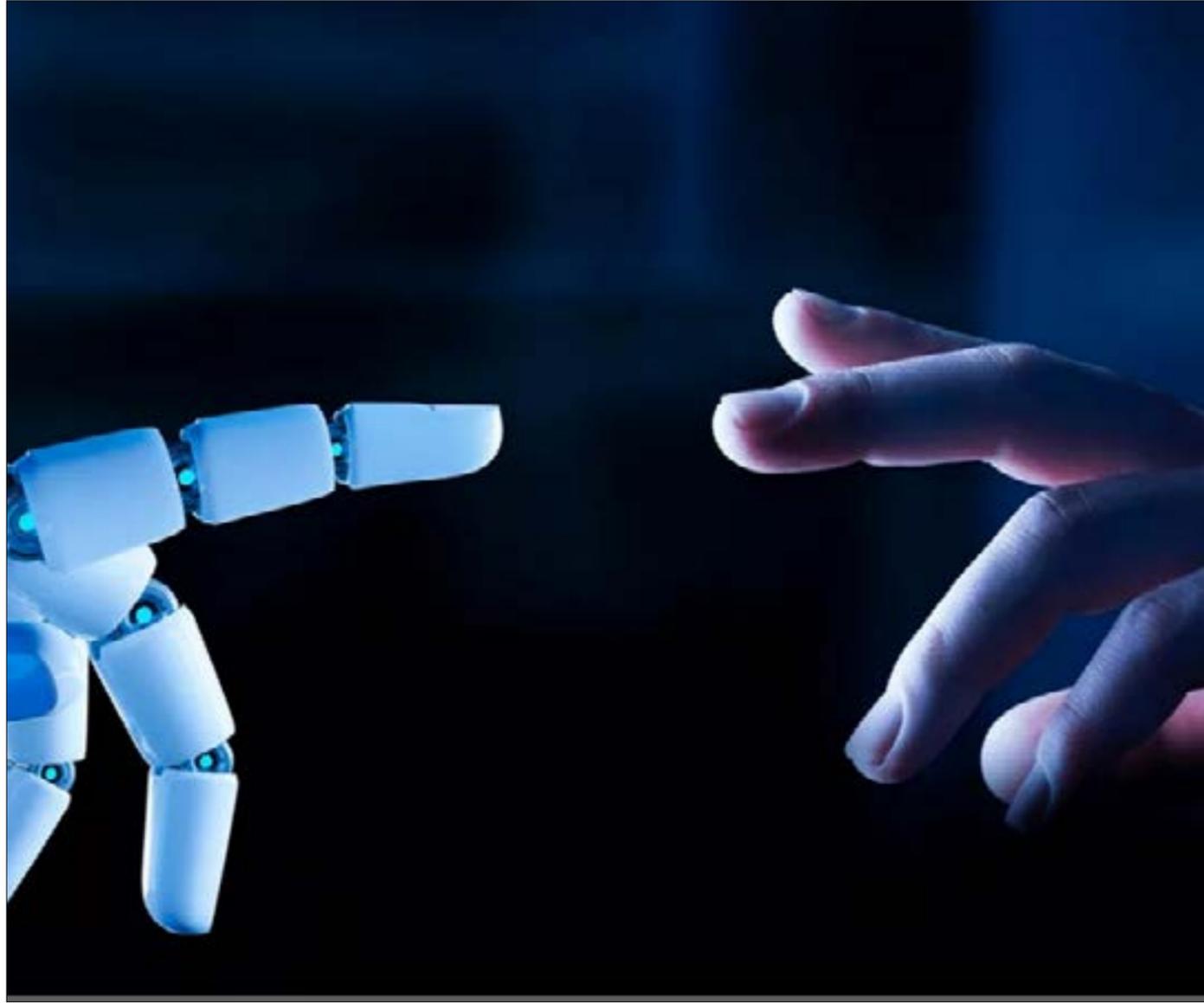
# مجدداً عن «التوتر» حول الذكاء الاصطناعي كعارض للأزمة وكأرس جبل الجليد

على الرغم من أن مؤشرات «خطر وإشكالية» الذكاء الاصطناعي ليست جديدة، هناك الكثير من «الصراخ» العلني في المرحلة الحالية حول الذكاء الاصطناعي، حيث إنه وبشكل شبه يومي هناك خبر من هنا أو تحذير من هناك حول الخطر الوجودي للذكاء الاصطناعي على البشرية، خصوصاً مع بداية اقتراحات عملية لتشكيل هيئات ناظمة حكومية، لا بل عالمية الطابع. وهذا «التوتر» لا يخرج عن «التوتر» العام الذي يطبع المرحلة، الناتج عن القلق الضمني المتعاظم ضمن النظام الرأسمالي.

د. محمد المعوش

## مؤشرات عالمية

في الأسبوع الماضي تحديداً صدرت عدة تصريحات وإعلانات لها علاقة بموضوع الذكاء الاصطناعي، وتحديداً حول قوينة وضبط الميدان على المستوى الحكومي والدولي. مثلاً، وحسب صحيفة «تايمز» البريطانية سيناقتش رئيس الوزراء البريطاني مع الرئيس الأمريكي جو بايدن سبل التعاون لخلق «حوافز وقائية» أمام استخدام الذكاء الاصطناعي، ومن إحدى الأفكار قيد النظر، هي إنشاء هيئة عالمية في لندن لمراقبة الذكاء الاصطناعي، على غرار نموذج الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهنا تجدر الإشارة أنه بحسب وزارة الدفاع البريطانية، أجرى تحالف دفاعي ثلاثي الأطراف اختبارات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي، شكلته أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. التصريح الآخر جاء على لسان رجل الأعمال الأمريكي إيلون ماسك «مالك منصة تويتر والمدير التنفيذي لشركة تسلا»، حيث إنه وخلال رحلته الأخيرة إلى الصين أجرى لقاءات مع المسؤولين الصينيين وقال: «الشيء الجدير بالذكر أنه في رحلتي الأخيرة إلى الصين أجريت بعض المناقشات المثمرة للغاية مع المسؤولين الصينيين حول مخاطر الذكاء الصناعي، والحاجة إلى بعض الرقابة أو التنظيم». وأضاف «أفهم من تلك المحادثات أن الصين ستبدأ تنظيم الذكاء الصناعي في البلاد» في إطار خطط لإطلاق لوائح جديدة بشأن الذكاء الصناعي. وكان ماسك قد التقى عدداً من المسؤولين منهم وزير الخارجية والتجارة الصينيين. من الجانب الروسي، كان نواب في مجلس الدوما «البرلمان» قد اقترحوا الشهر الماضي تصنيف المضمون المصنوع من قبل منصات إنتاج المحتوى كـ ChatGPT الذي شكل ضجة مؤخراً مع ما يمكن أن يقدمه من محتوى، ليس فقط الحقيقي بل المزيف أيضاً. وجاء التصريح على لسان أندريه سفينتسوف، نائب رئيس لجنة سياسة المعلومات في مجلس الدوما الروسي. كما أعرب السيناتور، ألكسندر شنديريوك- تشيدكوف، عن رأي مماثل، مضيفاً أن مبادرات تصنيف المضمون المصنوع بمساعدة الذكاء الاصطناعي هي السبيل الوحيد إلى مكافحة نشر المعلومات المزيفة. ولم توضح هذه الاقتراحات في إطار شيطنة الذكاء الاصطناعي، بل على العكس، هي محاولة لدمجه ضمن الإطار العام للصناعات وميادين النشاط المختلفة. إضافة إلى الجهات الحكومية، حذرت مجموعة من كبار الخبراء



«الردع أو التدمير الشامل»، وثانياً، هناك حدود النظام التي يجري استبعاد النقاش فيها. فالرأسمالية تختنق اليوم بالتطور المذكور للتكنولوجيا، ولا يمكن لها أن توظف كل إمكانات التكنولوجيا الحالية وإلا فهي تناقض أسسها بالذات، إلا إذا دفعت باتجاه «البربرية» وتحديداً القضاء على قسم كبير من القوى المنتجة البشرية التي عوضتها إلى حد ما القوى المنتجة التكنولوجية، وتحويل قواعد النهب والطفيلية باتجاه مجتمع طفيلي «رشيق» يتخذ صفة البقاء للصفوة بالمعنى البيولوجي حتى، وفي خدمتها جيش العمال التكنولوجي من آلات وأنظمة معقدة». ولهذا فإن «الضجيج» الذي بدأ بالتصاعد مؤخراً ليس إلا عارضاً من عوارض الأزمة العامة للرأسمالية، وليس إلا البداية، وسيبدأ التمايز في المواقف تجاه الذكاء الاصطناعي أكثر فأكثر مع كل تقدم وتبلور للنقاش، ولكن والأهم، لتطور الصراع العالمي. وبالتالي فالأقترارات «القانونية» المذكورة مؤخراً ليست إلا التعبير البسيط عن حجم التحدي السياسي والاقتصادي-الاجتماعي الطبقي لتطور التكنولوجيا «الذكية». وسيصاعد التوتر حول هذا الملف أكثر فأكثر، هذا إذا ما تجاهلنا الجانب الفلسفي المباشر لهذا التطور، والذي يهدد الموقف المثالي في الفلسفة والعلم، حيث إن كل تطور في تفسير وإنتاج آليات الذكاء الطبيعية هو معركة شرسة ضد المثالية. وهكذا تكتمل حلقة الأزمة هنا، فكما قال فيغوتسكي: «لا يمكن إنتاج علم الإنسان، ولا يمكن القبض على حقيقة الشخصية الإنسانية ولا القبض على الشخصية نفسها وواقعها الملموس (أي تلك شروط هذا الواقع) في المجتمع القديم، بل سيحصل ذلك في المجتمع الجديد وحده». وهنا ممكن «الرعب» الحقيقي لقوى العالم القديم.

الطبقي في صيغته الرأسمالية كنهب لفاوض القيمة وتقليص شبه مطلق للطبقة العاملة بمختلف مستويات عملها الذهني والجسدي، وذلك بالمدى المنظور والقريب حتى، خصوصاً في ظل التوظيف السريع لهذه المنتجات على مستوى واسع. وهذا ولا شك يأتي في سياق التحضير للنسخة البربرية من المجتمع «ما بعد الرأسمالي». وهناك بالمقابل العقل الذي يطرح توظيف الطاقات الكبيرة للتكنولوجيا المتطورة والمسماة بالذكية، من أجل حل القضايا العامة للبشرية، والأهم ما تسمح به من تحرير القوى العاملة الضرورية، وإطلاق الطاقات البشرية وتوظيفها في أنشطة أعلى إنتاجية وإبداعية بالمعنى المستقبلي للبشرية، وتحديداً العلوم والتفكير المجرد للبشرية، أشكاله، الذي هو مكبوح اليوم، لا بل يخضع للتدمير المنهج في سياق الحرب على العقل، وأزمته الضمنية على قاعدة الاغتراب والتفكك الداخلي لهذا العقل. وهذا الاتجاه كان قد عبر عنه من سنوات مدير البنك المركزي البريطاني حيث قال إن تطور الذكاء الاصطناعي سيشكل قاعدة قوية لانتعاش الماركسية! إذاً هناك اتجاهان، الأول هو الكارثة، والثاني هو الفرصة، كما في كل أزمة. ولا يخفى أن التهويل «عن دراية أو غير دراية» من خطر الذكاء الاصطناعي بمعنى شيطنته، يخدم اتجاه العقل التدميري، أو بالحد الأدنى الاتجاه المحافظ. فالشيطنة كما في كل مناسبة وبمعزل عن الطرف الذي تتم شيطنته، يخدم إزاحة الانتباه عن الأسباب الحقيقية للأزمة، ألا وهي النظام الرأسمالي نفسه. فالذكاء الاصطناعي ليس إلا الأداة التي يجري توظيفها. وبالتالي عندما يجري الحديث عن الخطر، يتم استبعاد الطرف الذي يوظف، وفي أي سياق اجتماعي تاريخي يجري هذا التوظيف. فالخطر الممكن من الذكاء الاصطناعي كما القنبلة النووية هو أولاً بالطرف الذي يملكها ودواعي استخدامها

الرأسمالية تختنق اليوم بالتطور المذكور للتكنولوجيا ولا يمكن لها ان توظف كل إمكانات التكنولوجيا الحالية وإلا فهي تناقض أسسها بالذات والقضاء على قسم كبير من القوى المنتجة البشرية

والمديرين التنفيذيين في بيان مشترك من أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تشكل «خطر انقراض» على البشرية. فبحسب بيان نشره موقع المؤسسة غير الربحية Center for AI Safety، فإن أكثر من 350 شخصية بارزة في مجال الذكاء الاصطناعي، بينهم رئيس شركة OpenAI، سام ألتان، المنتجة لـ ChatGPT، ومدراء تنفيذيون وأساتذة وباحثون من شركات Microsoft، Google، Google، Anthropic، DeepMind، وجامعة تسينخوا ومعهد الأتمتة التابع للاكاديمية الصينية للعلوم، ومعهد بكين للعلوم الإلكترونية والتكنولوجيا، وجامعات يو سي بركلي، وماساتشوستس، وهارفرد، وستانفورد، وتورونتو، وكامبردج، وأكسفورد، والمعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا، والجمعية الروسية للذكاء الاصطناعي، وبعض الشخصيات السياسية كرؤساء جمهورية سابقون، وغيرهم الكثير، يعتبرون الذكاء الاصطناعي تهديداً وجودياً للبشرية. وقال الخبراء في البيان المؤلف من جملة واحدة: «يجب أن يكون التخفيف من خطر الانقراض من جراء الذكاء الاصطناعي أولوية عالمية إلى جانب المخاطر المجتمعية الأخرى مثل الأوبئة والحرب النووية».

## في المعنى السياسي للإعلانات

مجدداً، إن «الحملة» حول الذكاء الاصطناعي لها عدة أبعاد وجوانب. البعد الأول، ينبع من التحديات الواقعية التي يفرضها تطور التكنولوجيا المسماة ذكية واتجاهات الحلول الممكنة ضمن النظام الرأسمالي. فالعقل المحافظ يتعاطى مع التحديات من موقع الحفاظ على النظام، ومن هنا الهلع الموجود. فالتطوير المستمر للاله والأنظمة عالية التعقيد، تعني بشكل أساس تهديد القاعدة الاجتماعية والسياسية لاستمرارية المجتمع